العميد الركن فؤاد عون

من ضيافة صدّام إلى سجن المزّة



العميد الركن فؤاد عون

مِنْ ضيافة صدّام
إلى سجن المزّة

بطاقة مكتبية

مـن ضيافة صدام الى سجـن المـزّة

المؤلف العميد الركن فؤاد عون

عدد الصفحات 256 صفحة

قياس 16×24 سم

الطباعة Ipex Printing Press

الطبعة الاولى الاول من آب 2008

المؤلف

العميد الركن فؤاد عون

- دكتور دولة في الحقوق
- محام في الإستئناف
- أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية
- رئيس بلدية المكنونية (قضاء جزين)

مؤلفاته

- «... ويبقى الجيش هو الحل» (1988)،
- قوات الردع العربية في لبنان الوضع القانوني والسياسي والعسكري(1989)
- موسوعة لبنان في ظل الحكومتين - 8 اجزاء (2007)

مـقـدمـة

بما انني أكتب عن أصعب مرحلة في تاريخ لبنان الحديث، مرحلة اقترب فيها لبنان من الفصل الأخير من المؤامرة التي تنفّذ ضد كيانه، واستقلاله، وقراره الحر، رأيت من المفيد أن استعرض في المقدمة جميع الأحداث المهمة التي مرت على لبنان الحديث، منذ استقلال 1943 الى 13 تشرين الأول 1990، والتي شكّلت طعنات في جسم الكيان اللبناني.

أحداث العام 1958 أو الطعنة الأولى

عرف لبنان في تاريخه الحديث مراحل صعبة كثيرة، كانت أولاها أحداث العام 1958 التي جاءت نتيجة الصراع الاقليمي بين عرب الغرب وعرب الشرق، والتي شكّلت الطعنة الأولى في جسم الكيان اللبناني القائم على التعايش الطوائفي، وعلى عدم الانحياز، لا للشرق ولا للغرب.

اتفاق القاهرة أو الطعنة الثانية

وقبل أن يشفى لبنان من نتائج تلك الاحداث المؤلمة، كانت الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967، والتي قرر لبنان الرسمي عدم الدخول فيها الى جانب

العرب (مصر، سوريا والاردن) مخافة أن تكون نتائجها قاسية عليه، وخصوصاً على جنوبه. انتهت الحرب بعد خسارة مصر صحراء سيناء، وسوريا هضبة الجولان، والاردن الضفة الغربية. وظّن لبنان انه نجا مما أصاب هذه الدول، فلم يقع أي جزء منه تحت الاحتلال الاسرئيلي. ولكن ما نجا منه لبنان، كانت له نتائج أسوأ من احتلال قسم من الجنوب أو البقاع، تمثّل بتجمع المقاتلين الفلسطينيين في لبنان كمقاومة لاسرائيل، بديلة عن العرب الذين خسروا الحرب، وخسروا أرضهم، وأصبح همهم، ليس استرجاع فلسطين المحتلة، بل استرجاع أراضيهم المحتلّة.

المقاومة الفلسطينية، برغم ادعائها مقاومة اسرائيل لاسترجاع أرضها السليبة، وضعت خطّة تقضي بالاستعاضة عن أرضها باحتلال لبنان، وتحويل قسم منه، إن لم يكن كُلّه، وطناً بديلاً عن فلسطين، فكانت الأحداث الأليمة التي بدأها الفلسطينيون ضد الدولة اللبنانية، وضد قواها المسلّحة الشرعية خلال العامين 1968 و1969، وأدّت بفعل الضغوط العربية، الى توقيع "اتفاق القاهرة" بتاريخ 3 تشرين الثاني 1969، الاتفاق الذي وقّعه قائد الجيش اللبناني آنذاك العماد اميل بستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، بمباركة واشراف وضغط من مصر ورئيسها جمال عبد الناصر.

"اتفاق القاهرة" كان الطعنة الثانية في جسم الكيان اللبناني، لأن لبنان اعترف، في هذا الاتفاق، بسلطة للمقاومة الفلسطينية مستقلّة عن سلطة الدولة اللبنانية، حتى لا نقول انه تنازل للمقاومة الفلسطينية عن كامل السلطة داخل الاراضي اللبنانية.

تمادى الفلسطينيون، وأخذوا يتصرفون على أنهم فعلاً السلطة، كل السلطة في لبنان، ولم يراعوا أية حرمة أو احترام للبنانيين، شجّعهم على ذلك المستفيدون من تصرفاتهم، ومن جو الفوضى الذي أثاروه في الوطن، ولما ثار لبنان الرسمي لكرامة الوطن، وحاول وضع حدّ للتجاوزات الفلسطينية عام 1973، وكان على قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافه وضبط التعديات الفلسطينية، تدخل العرب كعادتهم، ظاهرياً لنصرة

المقاومة الفلسطينية، باعتبارها الأمل الوحيد الباقي لاستعادة حقوق العرب في فلسطين، وحقيقة لاسترضاء الفلسطينين بعد أن خذلوهم في حرب 1967، باعطائهم لبنان كجائزة ترضية تُبعد عنهم ازعاج الفلسطينيين، وتُنسي الفلسطينيين عمّا يطالبونهم به من حصة في الثروات البترولية العربية الضخمة، وما يحاولون أخذه من سلطة في العالم العربي، تعويضاً عن تخاذل الحكام العرب، وخضوعهم للاملاءات الاسرائيلية والاميركية والغربية بشكل عام.

احداث العام 1973 أدّت الى اتفاق ملكارت (نسبة للفندق الذي وُقّع فيه) الذي اعتُبر تفسيراً وتكملة لاتفاق القاهرة، ولكنّه في الحقيقة كان تعميقاً للطعنة الثانية في جسم الكيان اللبناني.

الاحتلال السوري أو الطعنة الثالثة

رضي الفلسطينيون وقتيّاً بما حصلوا عليه في اتفاقي القاهرة وملكارت، وبدأوا يتحضّرون، ويحضّرون الشارع اللبناني، خصوصاً الشارع الاسلامي السنّي، لتنفيذ خطوتهم اللاحقة والمتمثّلة بالسيطرة الكاملة على السلطة في لبنان، وإقامة نظام يخضع لتوجهات ياسر عرفات وقيادته، فافتعلوا أحداث عامي 1975 و1976، والتي انتهت بانحسار التسلّط الفلسطيني في لبنان، واستبداله بتسلّط آخر، هو تسلط الجيش السوري، الذي دخل أولاً بحجة الدفاع عن المخيمات الفلسطينية، ونصرة المقاومة الفلسطينية، ليتحوّل الى قوة هدفها ايقاف الفلسطينيين عند حدهم، وثانياً بحجة الدفاع عن اللبنانيين، وخصوصاً المسيحيين الذين كانوا يقاومون تسلط الفلسطينيين، ليتحول تدخلّهم الى قوة تدمّر المسيحيين وغيرهم من اللبنانيين، وثالثاً بحجة منع تقسيم لبنان. وهكذا أحتُل لبنان من قِبَل خمسة وعشرين ألف جندي سوري، يظلّلهم علم الجامعة العربية، ويشكّلون مع بعض الوحدات العربية الأخرى ما عرف بقوات الردع العربية. وكان الاحتلال السوري الطعنة الثالثة في جسم الكيان اللبناني.

الاحتلال الاسرائيلي لجنوب الليطاني عام 1978 أو الطعنة الرابعة

لم "يبلع" الفلسطينييون التسلط السوري على لبنان، وضبط اندفاعتهم نحو تحقيق هدفهم في الحصول على وطن بديل في لبنان، ولكّنهم لا يجرأون على التصدي للسوريين ومجابهتهم علناً، في وقت لم يستكينوا مخافة ان يفقدوا اندفاعتهم، ويخسروا هيبتهم التي سبق لهم وأوجدوها في الشارع اللبناني، وخصوصاً الشارع السنّي، فقرروا أن يعودوا الى العمل على تحقيق هدفهم المعلن، وهو مقاومة المحتل الاسرائيلي لأرضهم، فبدأوا أعمالاً حربيّة في الجنوب اللبناني، باتجاه الحدود اللبنانية الاسرائيلية، بقصد استعادة ما افقدهم اياه السوريون، فكانت مرحلة من الأعمال المتفرقة في الجنوب اللبناني بين الاسرائيليين والفلسطينيين أدّت الى دخول الجيش الاسرائيلي الى الجنوب، واحتلاله المنطقة الواقعة جنوب الليطاني عام 1978.

لم يتدخل السوريون اطلاقاً للدفاع عن لبنان، وعن القضية الفلسطينية، وظهر للملأ التواطؤ السوري الاسرائيلي على اقتسام النفوذ في لبنان.

الاحتلال الاسرائيلي أدّى الى إصدار مجلس الأمن الدولي القرار الشهير رقم 425، الذي لم يُنفّذ إلا في العام 2000 تحت ضغط المقاومة اللبنانية مجسّدة بحزب الله.

احتلال اسرائيل لمنطقة جنوب الليطاني، كان الطعنة الرابعة في جسم الكيان اللبناني.

الاحتلال الاسرائيلي للعاصمة بيروت عام 1982 واتفاق 17 أيار أو الطعنة الخامسة

لم يتوقف الفلسطينيون عن اللعب بالنار في الجنوب، حتى كانت الحرب الاسرائيلية الكبرى والواسعة على لبنان عام 1982، والتي أدّت الى احتلال نصف لبنان، وصولاً الى العاصمة بيروت وللقصر الجمهوري في بعبدا ووزارة الدفاع الوطني في اليرزة. ولم يتحرك السوريون لمقاومة "الاجتياح" الاسرائيلي، ولو من باب رفع العتب، والدفاع عمّا صرّحوا به دائماً ألا وهو حماية لبنان ومنع تقسيمه، في وقت كان عندهم حوالى ثلاثين ألف جندي

في لبنان. تدخل الاميركيون ووضعوا خطة تقضي بانسحاب متزامن من قِبَل الاسرائيليين والسوريين والفلسطينيين من لبنان. ولكن خطتهم لم تنجح بشكل كامل، واقتصرت على تحقيق إخراج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وانسحاب الجيش السوري من بيروت.

توصّلت الخطة الاميركية الى الاتفاق الشهير المعروف باتفاق 17 أيار 1983 بين لبنان واسرائيل برعاية اميركية، ولكن ورغم موافقة الجميع في الداخل والخارج على هذا الاتفاق رَفَضَ رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميّل توقيعه، ما حمل اسرائيل على التنصّل منه، وتنفيذها انسحابات مشبوهة وذات أهداف انتقامية من لبنان... وكانت حرب الجبل بين الحزب التقدمي الاشتراكي (مدعوماً من السوريين) والقوات اللبنانية، في وقت بقي الجيش اللبناني يدافع عن حدود المنطقة التي عُرفت بالمنطقة الحرّة.

اتفاق 17 أيار ثم إلغاؤه، وحرب الجبل، وانسحاب القوة المتعددة الجنسيات التي جاءت للمساعدة في تطبيق اتفاق 17 أيار، وترك لبنان يواجه مصيره المشؤوم منفرداً، أمام الجيش السوري وحلفائه اللبنانيين، كان الطعنة الخامسة في جسم الكيان اللبناني. حيث عاد السوريون ينفّذون ما يريدون، وما يخططون له، من دون أي رقيب حتى العام 1988، تاريخ انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميل.

اتفاق الطائف أو الطعنة الأكثر سوءاً

المرحلة التي ابتدأت عام 1988، تعتبر المرحلة الأهم والأخطر، والأكثر حساسية وتأثيراً في جسم الكيان اللبناني، ما اقتضى اجراء جردة سريعة للأحداث التي سبقتها، لاظهار خطورة الخطة التي وُضعت منذ العام 1943، والتي سعى واضعوها لتفشيل نشؤ الكيان اللبناني الجديد، المستقل والقائم على التوافق والعيش المشترك بين جميع الطوائف التي تألف منها.

واضعو الخطة كانوا في البدء عرباً، وبالتحديد سوريين، أو مصريين ايام عبد الناصر، ثم انضمت اليهم اسرائيل ،برغم اختلاف الاهداف. العرب كان هدفهم منع استقلال لبنان واعادته الى ما يعتقدون أنه الواقع، أي العودة الى

دولة سوريا الحالية، أو دولة الهلال الخصيب، واسرائيل كان هدفها، ولا يزال، افشال التجربة اللبنانية، لاقناع العالم باستحالة قيام دولة في فلسطين تضم اليهود والعرب، لأن العرب المسلمين، على حدّ قولهم، لا يتعايشون مع العرب المسيحيين، فكيف سيتعايشون مع اليهود، ومن هنا يجب أن تبقى اسرائيل دولة عنصرية قائمة على اساس يهودي صرف من دون وجود عرب فيها.

الاميركيون الذين أعطوا الضؤ الأخضر للسوريين، للدخول الى لبنان في أول حزيران 1976، بهدف ضبط الوضع في لبنان، والسيطرة على الفلسطينيين، وتأمين الحدود الاسرائيلية الشمالية، لأن الحكومة اللبنانية عاجزة عن القيام بذلك، جاء تنفيذاً للقرار الذي اتخذه هنري كيسنغر وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، بعد أن اجتمع بالمسؤولين اللبنانيين في القاعدة الجوية في رياق عام 1973، وطرح عليهم سؤالاً واحداً: "ماذا يمكنكم أن تفعلوا لتأمين الحدود الشمالية لاسرائيل؟". ولما أجابه المسؤولون اللبنانيون انهم عاجزون عن ذلك. أطلق قراره الشهير: "انتم دولة عاجزة وتحتاجون الى وصي"، فكان السوريون الذين كلفهم الاميركيون بالوصاية على لبنان.

هؤلاء الاميركيون أنفسهم، ارادوا عام 1988، ومن خلال انتخاب رئيس جمهورية جديد للبنان إجراء صفقة مع السوريين تهدف الى توقيع اتفاق سلام مع اسرائيل، يكون لبنان جائزة الترضية فيها. فبعد فترة شدّ حبال بين الطرفين، توصّلا الى اتفاق يقضي بتعيين النائب مخايل الضاهر رئيساً للجمهورية اللبنانية، على أساس برنامج قدمه للسوريين، يعطيهم كل ما يطلبونه أو ينتظرونه من لبنان.

ولما أفشل العماد ميشال عون، بالاتفاق مع القوات اللبنانية، الصفقة الاميركية السورية، ووضع الرئيس أمين الجميّل في موقف صعب جداً، بحيث كان عليه، إما أن يترك السلطة لحكومة الدكتور الحص، مع كل المصائب التي كانت تعاني منها، وإما أن يشكّل حكومة ثانية بالطريقة ذاتها التي اتبعها الرئيس بشاره الخوري عام 1952، عندما شكّل حكومة برئاسة قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب وسلّمها السلطة. اختار الرئيس أمين الجميّل الحل

الثاني، على أمل أن يُصيب عصفورين بحجر واحد، فينتقم من الدكتور الحص الذي رفض عقد اجتماع لحكومته في قصر بعبدا، قبل انتهاء ولاية الرئيس، وينتقم من العماد ميشال عون بتشكيل حكومة برئاسته، ويرمي اليه بكرة النار، لأنّه أفشل المحاولة الأخيرة التي جرّب الرئيس أمين الجميّل تمريرها، بالاتفاق مع السوريين، وتقضي بتأمين انتخاب النائب مخايل الضاهر رئيساً للجمهورية، لحفظ مركزه على الساحة اللبنانية، وخصوصاً المسيحية، بعد انتهاء ولايته.

حكومة العماد عون ناصبها العداء جميعُ المتضررين من استعادة لبنان حريته وقراره الحر، بدءاً من السوريين الذين اعتبروا الحكومة تحدّياً لهم، ومسّاً بسلطتهم التي بسطوها على لبنان منذ العام 1976، ثم الفاعليات الاسلامية التي أجبرها السوريون على التصدي لهذه الحكومة، بحجة أنها لا تحترم شعور المسلمين في لبنان، لجهة تعيين رئيس حكومة ماروني، خلافاً للميثاق المتعارف عليه بين اللبنانيين، بأن يكون رئيس الحكومة سنيّاً، وصولاً الى الفاعليات المسيحية التي ظنّت أن حكومة العماد عون ستحجّمهم، وتضيّق مجالات وجودهم على الساحة اللبنانية، وصولاً الى إلغائهم . هذا العداء المستحكم لحكومة العماد عون أدّى، ومنذ اللحظة الأولى، الى إجبار الوزراء المسلمين الثلاثة على عدم المشاركة، برغم قناعاتهم بأن واجبهم يقضي بالمشاركة.

حكومة العماد عون بالمقابل هلّل لها علناً، ودعمها بكل قواه، قسم كبير من الشعب اللبناني، ومن الجيش في المناطق الخارجة عن سيطرة الاحتلال السوري، لأنّهم رأوا فيها خشبة الخلاص، و"الخرطوشة" الأخيرة لانتشال الوطن مما هو فيه من مصائب ومآسٍ ودمار.

حكومة العماد عون هلّل لها أيضاً، ولكن ضمناً ،ودعمها خفية، القسم الثاني من الشعب اللبناني، ومن الجيش الواقع تحت قبضة الاحتلال السوري.

حكومة العماد عون قَبِلَ بها على مضض الاميركيون، شرط أن تتعايش مع حكومة الدكتور الحص، بحيث تتمكن الحكومتان من إدارة الأزمة، والحؤول

دون الانفجار الكبير الذي يرى الاميركيون أنه يشوّش على مخططهم، ويعرقل تنفيذ ما يعملون عليه، لايجاد نوع من الحلّ للقضية الفلسطينية، يتمثّل بتسوية ما بينهم وبين الاسرائيليين، والوصول الى نوع من "الستاتيكو" يقضي باعطاء الفلسطينيين شبه دولة، وشبه حكومة، وشبه سيادة، على أمل التوصّل في المستقبل الى حلّ للاجئين الفلسطينيين الموزعين على دول عدة، وخصوصاً لبنان، الذي يرفض بالمطلق هذا الحلّ، لأنّه يؤثر كثيراً على تركيبته الطوائفية.

رفضت حكومة العماد عون القبول بمبدأ التعايش مع حكومة الأمر الواقع برئاسة الدكتور الحص، ما أدّى الى نشوب حرب التحرير بهدف التخلص من الاحتلال السوري.

العماد عون كان يعرف تماماً ان الأزمة اللبنانية المتمادية منذ العام 1943، والتي زادت تأزماً خلال ما سُمّي بحرب السنتين 1975 و1976، وما بعدها، هي أسيرة جاري لبنان: سوريا واسرائيل (اقليمياً)، والولايات المتحدة الاميركية (عالمياً). وكلما اتفق الاميركيون مع أحد الجارين حول لبنان، كان الجار الآخر بالمرصاد ليُفشّل هذا الاتفاق.

انطلاقاً من هذا الواقع، حاول العماد ميشال عون الخروج من الحلقة المفرغة، المتمثّلة بالولايات المتحدة الاميركية وسوريا واسرائيل، وجرّب التحالف، أو الاستعانة بمثلث آخر، تمثل بفرنسا والفاتيكان والعراق على أمل أن يتمكّن هؤلاء الثلاثة من المساعدة في اخراج لبنان من مأساته، وأخَذَ على عاتقه شخصيّاً موضوع العلاقات مع فرنسا والفاتيكان، وكلّفني (انا العميد فؤاد عون) بالعلاقات مع العراق.

أن اعلان حرب التحرير، ومحاولة الاتكال على فرنسا والفاتيكان والعراق، أغاظ الاميركيين والسوريين والاسرائيليين، فاتفقوا على فرض تسوية في لبنان ،عُرفت بـ "اتفاق الطائف" الذي شكّل الضربة الأكثر سوءاً وضرراً للكيان اللبناني.

"اتفاق الطائف" لم يأت نتيجة قوة الاميركيين والسوريين والاسرائيليين

فقط، بل نتيجة الضعف والوهن اللذين أصابا فرنسا والفاتيكان والعراق ،ففرنسا ظهرت أنها نمر من ورق، ولا يمكنها أن تلعب دور الدولة الكبيرة أو العظمى في وجه الولايات المتحدة الاميركية، والفاتيكان تخلّى عن لبنان ووجّه اهتمامه الى أوروبا الشرقية، وخصوصاً بولونيا وطن البابا يوحنا بولس الثاني، والذي أعطى الاميركيين ما يريدونه في لبنان مقابل تحرير بولونيا من قبضة الاتحاد السوفياتي. أما العراق فلقد ارتكب الخطيئة المميتة عندما احتل الكويت، وتطلّع لوضع يده على مخزونها النفطي، ليصبح رئيسه، صدام حسين، مسيطراً على نصف احتياط البترول في الشرق الاوسط، إن لم يكن في العالم، فتخلّى عن لبنان، ووجّه اهتمامه الى مشكلته الأساسية ألا وهي الحرب مع الاميركيين.

"اتفاق الطائف" توخّى واضعوه هدفين:

الأول تقوية دور الطائفة السنيّة، وتعزيز مكانتها في تركيبة السلطة في لبنان على حساب باقي الطوائف، وخصوصاً الطائفة المسيحية والطائفة الشيعية.

والثاني تلبية تطّلعات سوريا الهادفة الى استعادة لبنان، أو على الأقل اعطاءها دوراً فاعلاً وقويّاً في الهيمنة على لبنان، بحيث يتعذّر على السلطة في لبنان أن تعمل من دون الوصاية السورية.

انطلاقاً من تحقيق هذين الهدفين، جاء "اتفاق الطائف" ليحصر السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء، على أن يكون رئيسه من الطائفة السنيّة، وعلى أن تكون السلطة التنفيذية منوطة ظاهريّاً بمجلس الوزراء وضمنيّاً برئيس مجلس الوزراء، وحصّن الاتفاقُ رئاسةَ مجلس الوزراء بصلاحيات كثيرة، بحيث يُصبح رئيس مجلس الوزراء هو القابض على السلطة التنفيذية، يمارسها كيفما يريد ومن دون ضوابط فعّالة.

في المقابل، نزع "اتفاق الطائف" من رئاسة الجمهورية جميع الصلاحيات التي كانت تتمتع بها في ظل الدستور اللبناني، وعرّى رئيس الجمهورية، وأبقى له بعض المظاهر البروتوكولية، وأغدق عليه ألقاباً

كثيرة فخرية وفضفاضة: فهو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات المسلّحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء من دون أن يشارك في التصويت. يسمّي رئيس الحكومة المكلّف، بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، استناداً الى استشارات نيابية مُلزمة. يرئس الحفلات الرسمية، ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم. يُصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب الى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. واذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ، أو انقضت المهلة من دون اصدار المرسوم أو اعادته، يُعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

مع كل هذه الصلاحيات "الكبيرة" المتروكة لرئيس الجمهورية، ضَمِنَ "اتفاق الطائف" رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية. ولتغطية هذا "التشليح" الفاضح لصلاحيات رئيس الجمهورية، نصّ "اتفاق الطائف" على أن المواضيع المهمّة في حياة الوطن لا تُتّخذ القرارات بشأنها إلا بأغلبية الثلثين، على اعتبار ان المسيحيين يكون عندهم في مجلس الوزراء على الأقل الثلث الضامن، وهكذا يكون ما خسره المسيحيون في رئاسة الجمهورية، استعاضوا عنه بالثلث الضامن في مجلس الوزراء.

كما أرضوا المسيحيين باعتماد المناصفة في عدد النواب بين المسيحيين والمسلمين، واعتماد المثالثة للطوائف الكبرى المارونية والسنيّة والشيعية.

ولارضاء الطائفة الشيعية، نص "اتفاق الطائف" على أن تكون ولاية رئيس مجلس النواب (الشيعي) لمدة ولاية المجلس، وليس كما كانت في السابق سنوية.

في المقابل نصّ "اتفاق الطائف" على أمور تعجيزية لا يمكن تجاوزها، حتى في حال نشوب الأزمات السياسية الكبرى في الوطن.

فالحكومة لا يمكن لرئيس الجمهورية إقالتها اطلاقاً، وان الحالات التي تُعتبر فيها مستقيلة محدّدة في الدستور:

اذا استقال رئيسها.

اذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدّد في مرسوم تشكيلها.

بوفاة رئيسها.

عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

عند بدء ولاية مجلس النواب.

عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي.

أما حل مجلس النواب – الذي يعتبر ضرورياً عند ظهور الحاجة للعودة الى الناخبين لحل الأزمات – فأمر صعب جداً ان لم يكن مستحيلاً، فمجلس الوزراء يمكنه حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية، اذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي، أو طوال عقدين استثنائيين متواليين، لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شلّ يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت الى حل المجلس في المرة الأولى.

ان "اتفاق الطائف" والدستور الذي نتج عنه، جعل السلطة في لبنان بثلاثة رؤوس، وثلاثة رؤساء، أضعفهم رئيس الجمهورية، في وقت بقي رئيس مجلس النواب أكثر ضعفاً من رئيس مجلس الوزراء. والمقصود من كل ذلك اثبات الحاجة لوصي وحَكَم بين الثلاثة.

13 تشرين الأول 1990 أو الطعنة القاضية

قد يقول البعض، لماذا هذه المقدمة الطويلة والمفصّلة، وما علاقتها مع هذا الكتاب الذي يروي تفاصيل العلاقة اللبنانية- العراقية خلال مرحلة "لبنان في ظل الحكومتين" (حكومة العماد ميشال عون وحكومة الدكتور سليم الحص) وبعدها يروي اعتقال الضباط الأحرار وسجنهم في سوريا ،في سجن المزّة لمدة خمسة أشهر؟

الجـواب على هذا التساؤل هو الآتـي:

إذا كان "اتفاق الطائف" هو الطعنة الكبرى والعميقة في جسم الكيان اللبناني، فان ما حدث في 13 تشرين الأول 1990، عندما احتلّ الجيش السوري قصر بعبدا ومبنى وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش، وسيطر على المنطقة التي كانت لا تزال محرّرة وحرّة، هو الضربة القاضية للكيان اللبناني، فلقد ذهب لبنان الدولة السيدة والحرّة والمستقلة في "سفر برلك" مع الضباط الأحرار الذين أُعتقلوا في سجن المزة.

الجزء الأول

العلاقـــة اللبنانية العراقيــة

الفصل الأول

كيف انطلقت العلاقة بين لبنان والعراق

تعود العلاقة الجديدة بين لبنان والعراق الى السنوات الأخيرة من ولاية الرئيس أمين الجميل، عندما بدأ بعض القياديين في حزب الكتائب وفي القوات اللبنانية بزيارة العراق لاجراء الاتصالات مع كبار المسؤولين فيه ، وقيام بعض المسؤولين العراقيين الأمنيين والمخابراتيين بزيارة بيروت لتنسيق التعاون وتبادل المعلومات والخدمات، (خصوصاً المخابراتية)، فتوطّدت العلاقة بين جهاز المخابرات العراقي وأجهزة المخابرات الرسمية في لبنان (الأمن العام ومديرية المخابرات في الجيش) وجهاز أمن المتن (ASU) التابع للرئيس أمين الجميل ،وجهاز المخابرات في القوات اللبنانية، أي اجهزة مخابرات القوى والفاعليات المناهضة للوجود السوري في لبنان.

بعد التنسيق السياسي والمخابراتي، عرض العراق تقديم مساعدات عسكرية تتمثل بتجهيزات عسكرية وذخائر وامدادات حياتية لتقوية القدرة الدفاعية لدى القوى العسكرية اللبنانية، وخصوصاً الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، وطُلب من المسؤولين تقديم لوائح تحدد الحاجات.



العميد فؤاد عون والرئيس أمين الجميل

وفقاً لتوجيهات الرئيس امين الجميل، طلب قائد الجبش العماد ميشال عون منّي، بصفتي نائب رئيس الاركان للتجهيز، تحديد حاجات الجيش الآنية، مع التشديد على الحاجات الحياتية والطبية والغذائية لافراد الجيش، وحاجات الأدامة للتجهيزات والأعتدة، لأن الجيش كان يمرّ في مرحلة صعبة وقاسية من جرّاء حجب الاعتمادات عنه من قبل الحكومة التي كان يرأسها الرئيس رشيد كرامي، وبعد اغتياله الدكتور سليم الحص، وكذلك من قبل مصرف لبنان، بقصد إضعافه وتحجيمه وشطبه من معادلة القوى على الساحة اللبنانية، ومنعه بالتالي من المساهمة في انقاذ الوطن.

وضعتُ لائحة الحاجات التي كانت متواضعة لجهة الأسلحة والأعتدة العسكرية ،وقدّمتها للرئيس أمين الجميل في القصر الجمهوري، بحضور مدير عام الأمن العام الدكتور جميل نعمه الذي طلب مني مرافقته لمقابلة أحد الاشخاص وكان موجوداً في الطابق العلوي من القصر الجمهوري، وعرّفني بأنه الدكتور فاضل البرّاك مدير جهاز المخابرات العراقية، فسلّمته لائحة الحاجات.

القوات اللبنانية، من جهتها، وكانت تنعم في بحبوحة حياتية ومعيشية ومالية نتيجة الضرائب والخوّات التي كانت تفرضها على اللبنانيين،


الدكتور جميل نعمة مدير عام الأمن العام
في عهد الرئيس أمين الجميل

قدّمت لائحة حاجات اقتصرت على تجهيزات عسكرية وأعتدة ثقيلة من دبابات وآليات مدرّعة ومدافع وقاذفات صواريخ وكميات كبيرة من الذخائر الثقيلة، قُدِّرت قيمتها في حينه بعشرات ملايين الدولارات.

استجابت القيادة العراقية، وارسلت ما طُلب منها، ولكن لم يصل الى الجيش الا الجزء اليسير مما طلبه، وتبيّن فيما بعد أن ما طلبه الجيش، وعلى رغم تواضعه، سُلِّم الى الاجهزة الخاصة التابعة للرئيس أمين الجميل، أو الى جهات أخرى (كما ظهر لاحقاً)، وبيع قسم منه، إما داخل لبنان أو خارجه، وقبل وصوله الى لبنان، من قبل الاجهزة الخاصة التابعة للسلطة في حينه، والتي كُلِّفت باستلامه من القيادة العراقية لصالح الجيش، كمحركات طائرات الهوكر هنتر. وهذا ما استهجنته القيادة العراقية وعزَّز شكوكها حول صدقية اجهزة السلطة، وجَعَلَها تبتعد عنها، وتميل الى التعامل مع قيادة القوات اللبنانية. وهذا ما أثّر على المساعدات التي كان يمكن للجيش أن يستفيد منها ويتسلمها من العراق، في وقت كانت عدة بواخر ترسو على شاطىء جونية، من وقت لآخر، ناقلة الاعتدة الثقيلة الحديثة المقدّمة من العراق الى القوات اللبنانية.

بعد انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل، وتشكيل الحكومة العسكرية برئاسة العماد ميشال عون، رأت القيادة العراقية الفرصة مناسبة لمعاودة الاتصال بالسلطة الرسمية والشرعية اللبنانية، ففتحت خط اتصال مع العماد ميشال عون وأعضاء حكومته، كما أبقت خط اتصالها مفتوحاً مع قيادة القوات اللبنانية ، وحاولت التنسيق بين الخطّين انطلاقاً من إمكانية لقائهما على محاربة الوجود السوري في لبنان، والمطالبة بتحرير لبنان من



الدكتور سليم الحص — العماد ميشال عون — السيد حسين الحسيني

جميع الجيوش الغربية، وأخذت على عاتقها فتح خط اتصال ثالث مع بعض القيادات الاسلامية ،وخصوصاً السنيّة منها ،مستعينة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسيد ياسر عرفات شخصياً الذي كان لا يزال يتمتع بنفوذ واسع واحترام في الشارع الاسلامي السني.

بقيت الاتصالات العراقية اللبنانية عادية طيلة أشهر عدة الى حين تحركّت جامعة الدول العربية وشكّلت لجنة سداسية من وزراء الخارجية العرب*1، وقرّرت هذه اللجنة عقد اجتماع في تونس، مقرّ الجامعة في حينه، للقاء كل من: العماد ميشال عون، الدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني في محاولة لايجاد حل للوضع اللبناني المتأزّم.

قبل الاجتماع المقرر بتاريخ 1989/1/30 كان لا بد من إجراء تنسيق للمواقف بين الحكومة العسكرية في لبنان والقيادة العراقية الداعمة للبنان، ولمواقف العماد ميشال عون، ومن المفروض أن يُعقد هذا الاجتماع في بغداد وعلى أعلى المستويات، أي بين العماد ميشال عون والرئيس العراقي صدام حسين.

بعد أن عقدت الحكومة العسكرية اجتماعاً لدرس هذه القضية، فُوجئتُ باتصال من العماد عون يدعوني للاجتماع به، وكانت نتيجة الاجتماع تكليفي الذهاب بمهمة خاصة الى بغداد، لاجراء التنسيق مع القيادة العراقية، وتبادل الأراء حول المواقف التي يجب أن تُتخذ خلال لقاء تونس، إضافة الى طلب دعم القيادة العراقية في هذا المجال.


اللواء عصام ابو جمرة واللواء ادغار معلوف

تساءلتُ في حينه لماذا وقع الخيار عليَّ لتنفيذ هذه المهمة السياسية الرفيعة المستوى، واجراء الاتصال المباشر الأول مع القيادة العراقية، للتنسيق في قضية مهمة وعلى مستوى جامعة الدول العربية؟

لماذا اختُرتُ انا؟ فوظيفتي في تركيبة السلطة الجديدة، هي وظيفة عسكرية بحتة: نائب رئيس الاركان للتجهيز، أي أن مهمتي هي لوجستية تتعلق بتأمين العتاد للجيش، والادامة للتجهيزات، والحاجات الحياتية للعسكريين، والأموال لدعم صمود الجيش، أي كل ما يحتاجه الجيش فقط، وليس الحكومة أو الدولة. حتى داخل الجيش، لست مسؤولاً عن الشق المخابراتي، ولست مستشاراً أمنياً للحكومة أو للعماد عون، ولا مسؤولاً عن المخابرات الخارجية أو العلاقات الديبلوماسية.

طالما أن الموضوع الذي سيُدرس هو على هذا المستوى، ومع أرفع المسؤولين العراقيين، اي مع الرئيس صدام حسين ووزير خارجيته طارق عزيز، فلماذا لم يسافر العماد ميشال عون للقيام شخصيّاً بهذه المهمة، التي ستكون اللقاء الأول بينه وبين الرئيس صدام حسين، والمنطلق لمعرفة شخصية بين الرجلين تؤدي الى توطيد العلاقات وتقويتها، ووضع الاسس لها لكي تسهُل متابعتها في المستقبل من قبل ممثل للعماد عون أو للرئيس صدام حسين؟

فاذا كانت الاسباب المانعة لسفر العماد عون هي أمنية، أو ضرورة بقائه في لبنان في هذا الظرف الصعب كما قال لي، فلماذا لم يُكلّف أحد الوزراء: اللواء عصام أبو جمرة أو اللواء ادغار معلوف؟

طالما أن المواضيع التي ستتمحور حولها الاتصالات هي سياسية وديبلوماسية، وتعذّر على العماد عون، وهو رأس السلطة الجديدة في لبنان، السفر وترك لبنان، ولو لفترة قصيرة ، وطالما تعذّر على الوزيرين أبو جمرة



السفير فؤاد الترك — السفير حكمت عواد — السفير فارووق ابي اللمع

القاضي جوزيف جريصاتي — داني شمعون — شاكر ابو سليمان

العميد فوزي ابو فرحات — العميد كبريال قرصوني — العميد جورج حروق

ومعلوف السفر للأسباب نفسها، أو لأسباب أخرى أجهلها أنا، فلماذا لم يُكلّف امين عام وزارة الخارجية فاروق ابي اللمع، أو احد السفراء الناشطين كالسفير فؤاد الترك، أو سفير لبنان في بغداد حكمت عوّاد وهو من المقرّبين للعماد عون ويعرف القيادة العراقية، وسبق له والتقى الرئيس صدام حسين على الاقل

عند تقديم أوراق اعتماده (السفير عوّاد من بين السفراء القلائل الذين استقبلهم الرئيس صدام حسين لتقديم أوراق اعتمادهم لأن الرئيس صدام حسين، غالباً، ما كان يُكلّف نائبه طه ياسين رمضان بها) او مدير عام رئاسة الجمهورية القاضي جوزيف جريصاتي أو أحد المستشارين السياسيين الموجودين قرب العماد عون من عسكريين، كالعميد فوزي بو فرحات أو العميد كبريال قرصوني الذي كلفه تسيير أعمال وزارة الاعلام، أو العميد جورج حرّوق الذي كلفه تسيير أعمال وزارة الداخلية ، أو مدنيين كالسيدين داني شمعون أو شاكر ابو سليمان؟


الرئيس صدام ونائبه طه ياسين رمضان

اذا كان قد تعذّر على السياسيين، ومن هم في صفّهم، الذهاب الى العراق لاسباب أجهلها ، فلماذا لم يتم اختيار احد المكلّفين بالقضايا الأمنية والمخابراتية، وهؤلاء هم الأقرب الى السياسة والسياسيين؟

لماذا لم يتم اختيار مدير المخابرات العقيد عامر شهاب، أو مساعده العقيد كرم مصوبع، أو المسؤول الأمني الأقرب الى العماد عون المقدم فؤاد الأشقر من مديرية المخابرات، أو مدير عام الأمن العام الذي اختاره العماد عون شخصيّاً لهذه المديرية اللواء نديم لطيف؟

في حال فضّل العماد عون العسكريين على المدنيين، وتعذّر عليه تكليف أحد العسكريين المولجين بالقضايا الأمنية والمخابراتية، لماذا اختار الأبعد وظيفياً في الاركان عن المواضيع السياسية، ولم يتم اختيار نائب رئيس الاركان للعمليات العميد جان فرح، أو نائب رئيس الاركان للتخطيط العميد الياس خليل، أو نائب رئيس الاركان للعديد اللواء عبدالله خوري، أو مدير



العقيد عامر شهاب — المقدم فؤاد الاشقر — اللواء نديم لطيف

العميد جان فرح — اللواء عبدالله خوري — المقدم عزت الحداد

التوجيه المقدّم عزّت الحداد، أو رئيس مكتبه العميد لويس خوري، أو قائد حرسه العميد ميشال ابو رزق؟

في ذلك الوقت الذي وقع فيه الخيار عليّ لم أتمكن من معرفة السبب الحقيقي، ولكنني كنت أحاول معرفته وأتساءل هل أن السبب الحقيقي هو:

1. اسم عائلتي "عون" الذي يجعل الأمر أكثر سهولة وأكثر قرباً للقبول، وربما لاظهار الصلة والقرابة البعيدة بيني وبين العماد عون؟

2. كتابي "... ويبقى الجيش هو الحل" الذي أصدرته في الأول من آب 1988، وضمّنته حلاً لأزمة الرئاسة والحكم في لبنان بعد 23 أيلول 1988، وصَدَقَ هذا الحل، وطُبّق، وشُكِّلت الحكومة العسكرية برئاسة العماد عون؟

3. انني منظّر ثورة العماد عون وصاحب "انجيل" حركته – عنيت كتابي "ويبقى الجيش هو الحل" – كما يقول الدكتور سليم الحص في كتابه: "عهد


العميد لويس خوري



العميد ميشال ابو رزق

القرار والهوى" ، أو كما قال الاستاذ نبيه برّي بتاريخ 12 تشرين الأول 1990:

«... ان المطلوب من العماد عون هو أن يماطل ستة أشهر . يوجد انجيل لميشال عون اسمه كتاب فؤاد عون وكل كلام آخر كلام تسويف وازهاق للشرعية»(جريدة الأنوار 1990/1/13).

4-ان العماد عون لم يكن يثق بالكثيرين ممن هم حوله، والمتقرّبين اليه طلباً للمنفعة والظهور، ويخاف أن يدخل أحد هؤلاء، في حال اختياره، سوق الشراء والبيع والصفقات، ويفتح على حسابه ويبيع القضية ولبنان والعماد عون، خصوصاً في غياب اللقاء المباشر والشخصي بين العماد عون والرئيس صدام حسين، فضلاً عن انقطاع الاتصالات الهاتفية واللاسلكية الآمنة والسرّية بينهما؟

بعد لقاءاتي الكثيرة مع المسؤولين العراقيين وبعد مأساة 13 تشرين الأول 1990 وما نتج عنها، توضّحت الأمور وعرفت السبب الحقيقي لاختيار العماد عون لي شخصياً لتمثيله في هذه المشاورات، وفي كامل المفاوضات اللاحقة مع القيادة العراقية.

معاونو العماد عون كانوا ثلاث فئات:

فئة أولى يثق بها تماماً ،وهي تبادله الثقة وتعمل بصدق معه، فضّلت عدم القيام باتصالات مع القيادة العراقية كي لا تجلب لنفسها العداء السوري، وربما الحقد عليها من قبل هذا النظام، ولتتلافى حذر بقية الدول العربية والعالمية من هذا الاتصال، أو لتحفظ خط الرجعة في حال فشلت مسيرة

العماد عون ونجح خصومه، وهذه الفئة تتحاشى الذهاب الى العراق في حال وجود من يقوم مقامها بتنفيذ هذه المهمة ، ولكنها وعند الضرورة القصوى قد تقوم بذلك، ولمرة واحدة وليس اكثر، كما حدث مع الوزيرين ابو جمرة ومعلوف ومدير المخابرات العقيد عامر شهاب.

فئة ثانية كانت تلعب على الحبلين. اوهمت العماد عون أنها تعمل معه بصدق وامانة، وتوصّلت الى حمله على أن يثق بها، وفي الوقت نفسه كانت تقيم علاقات وتجري اتصالات خفيّة ومموّهة وسرّية مع حكومة الدكتور الحص وقوات الاحتلال السورية ، وفضّلت هذه الفئة عدم الذهاب الى العراق لكي تحفظ ولاءها المزدوج، وعلاقاتها مع الفريق المناوىء للعماد عون، يثبت ذلك عدم مشاركتها في ما حدث بتاريخ 13 تشرين الأول 1990 ، وانتقالها في اليوم التالي الى أحضان الفريق الآخر الذي كافأها باسناده لها وظائف قيادية ومهمة في الجيش أو خارجه كالعميد جورج حروق الذي عيّن رئيساً للصليب الأحمر اللبناني، والعميد ميشال ابو رزق الذي عيّن نائباً لرئيس الاركان للتخطيط ،وبعد ذلك ملحقاً عسكرياً في واشنطن، والعميد جان فرح الذي عيّن في اليوم الثاني لمأساة 13 تشرين الأول قائداً عسكرياً للوحدات في منطقة الفياضية، وبعد ذلك مستشاراً أمنياً في مديرية المخابرات.

فئة ثالثة كان العماد عون يشك بولائها له، ولم يكن يثق بها ثقة كاملة، ولكنه ابقاها في وظائفها ومواقعها من باب ابقاء القديم على قدمه، ومن كونه لا يحب تغيير الاشخاص الذين سبق وعملوا معه، أو تحت امرته خلال حياته العسكرية، وهذه الفئة لم يختر العماد عون أحداً منها لعدم ثقته بها.

الفئتان الثانية والثالثة تُذكّراني بما كان يسألني عنه وزير الخارجية العراقية طارق عزيز في كل مرة كنت التقيه فيقول لي:

هل العماد عون واثق من جميع معاونيه وأركانه وقادة وحداته الكبرى؟

---

[1] عقد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1989/1/12 اجتماعاً على مستوى وزراء الخارجية وشكل لجنة برئاسة وزير خارجية الكويت وعضوية وزراء خارجية الاردن والجزائر والسودان وتونس والامارات العربية المتحدة، مهمتها العمل على حل المسألة اللبنانية الناتجة عن وجود حكومتين، حكومة برئاسة العماد ميشال عون وحكومة برئاسة الدكتور سليم الحص.

الفصل الثاني
تنفيـــذ المهمـــات الى العـــراق

أمران مهمان طبعا تنفيذ مهماتي الى العراق:

الأول: كيفية الوصول الى العراق.

الثاني: المواضيع التي يقتضي بحثها مع الجانب العراقي.

سأبحث في هذا الفصل كيفية الوصول الى العراق، وسأترك لفصل آخر بحث الأمور الأساسية، اي مواضيع المحادثات واللقاءات.

الخروج من لبنان والوصول الى العراق في تلك الأيام، لم يكن بالأمر السهل، خصوصاً بالنسبة لممثل العماد ميشال عون، فالسفر عن طريق مطار بيروت أمر مستحيل، لوقوع المطار في المنطقة التي تسيطر عليها حكومة الدكتور سليم الحص والقوات السورية. لذلك تبقى الامكانية محصورة بالانتقال بواسطة الطوافة (المروحيّة) من قاعدة أدما (قرب كازينو لبنان) الى قبرص، حيث تستغرق الرحلة حوالى الساعة، أو بواسطة الباخرة انطلاقاً من مرفأ جونية الى لارنكا (قبرص)، وتستغرق الرحلة أكثر من اثنتي عشرة ساعة،

وفي بواخر أكل الدهر عليها وشرب.

بعد الوصول الى قبرص، وغالباً ما يكون في الصباح، أو على أبعد تقدير قبل الظهر، تظهر صعوبة جديدة هي كيفية تمضية النهار حتى المساء، موعد اقلاع طائرة شركة الطيران العراقية الى بغداد، في وقت تتواجد فيه المخابرات السورية بقوة في قبرص، وخصوصاً في لارنكا، لمراقبة اللبنانيين المتواجدين هناك وملاحقة نشاطاتهم، هذا بالنسبة الى جميع اللبنانيين، فكيف اذا كان المقصود هو ممثل العماد عون ورسوله الدائم الى عراق صدام حسين، في وقت اخذت وسائل الاعلام تتناقل أخبار هذا الممثل وتنشرها بشكل دائم؟

من هنا كان عليّ اخذ تدابير احترازيّة لتجاوز هذه الصعوبات، وتلافي الوقوع في ايدي رجال المخابرات السورية.

التدبير الأول كان اخفاء هويتي الحقيقية واستعارة هوية أخرى، ومن المفترض تغييرها من وقت الى آخر، أو من مهمة الى أخرى. وهكذا كان على زميلي اللواء نديم لطيف مدير عام الأمن العام أن ينظّم لي، هو شخصياً، جواز سفر يحمل صورتي ولكن باسم مستعار، ومن دون أن يُطلع عليه ايّاً من معاونيه، وحتى المكلّفين بتنظيم جوازات السفر، ومن دون أن يترك أي اثر لهذا الجواز في سجلات المديرية العامة للأمن العام.

تنظيم جواز السفر لم يكن بالأمر الصعب، ولكن الصعوبة كانت تكمن عندي أنا. كيف سأنسى أنني لست العميد فؤاد عون بل زياد عجرم، أو عادل مرعي مثلاً؟ وكيف سأنسى انني لست عسكريّاً، ولا جنرالاً، بل شخص عادي عليه التصرف بطريقة عادية أمام الناس، وأمام الأمن العام القبرصي؟ قد يعتقد البعض ان هذا الأمر سهل وبسيط، انه كذلك بالنسبة لرجل مدني، ولكنه صعب بالنسبة لرجل عسكري، تربّى على الصراحة والصدق والعفوية والانتفاضة على أية اهانة قد توجّه اليه، أو على أي تدبير غير لائق أو تدبير يخرج على قواعد الاحترام. وهنا لا بد من ايراد الطريقة التي كانت تلجأ اليها الشرطة العسكرية (شرطة الجيش) في الماضي، عندما كان يُمنع على العسكريين ارتداء البزة المدنية، حتى خلال اجازتهم أو استراحتهم، وعندما كانت

الشرطة العسكرية تدخل أحد الاماكن العامة أو المقاهي أو اماكن التسلية، ويحدث شغب أو عراك داخلها، أو الاماكن الممنوع على العسكريين ارتيادها، وتريد أن تعرف اذا كان بين الموجودين عسكريون باللباس المدني. كان رئيس الدورية يصرخ بأعلى صوته: "تأهب". لا شعورياً وعفوياً يقف العسكريون أو يتأهبون، فيسهل عندها التعرف عليهم من قبل دورية الشرطة العسكرية.

وأيضاً لا بد من الاجابة على التساؤل الآتي: هل لا يصلح العسكريون للمهمات السرية، أو التي تفترض التخفّي وتقمّص شخصية أخرى؟

العسكريون يصلحون لذلك بدون أي شك، ولكن بعد اخضاعهم لتدريب وتربية وسلوك تفترضه المهمات السريّة أو الخفيّة. وأنا لم اتبع مثل هذا التدريب أو التربية فطوال حياتي العسكرية كنت عسكرياً بكل معنى الكلمة، وكنت أفخر بأنني عسكري وبأنني ضابط، وحتى برتبة ملازم، فكيف بي وقد أصبحت عميداً (جنرالاً)، ونائباً لرئيس الاركان، وممثلاً لرئيس الحكومة وقائد الجيش والحكومة، التي اعتبرتُها المخرج الوحيد لكل ازمة لبنان في كتابي "... ويبقى الجيش هو الحل"، لدى أقوى زعيم عربي، في ذلك الوقت، لأقوى دولة عربية تمكنت من الانتصار على عدو العرب التقليدي القديم، اي الفرس، وسجّلت للعرب أول انتصار بعد معركة القادسية؟

الرحلة بين لبنان وقبرص كانت ترافقها صعوبات لا بد من ذكرها.

اذا تمت الرحلة بواسطة الطوافة، فالأمر سهل وبسيط لأن الرحلة آمنة ،وقيادة الجيش متأكدة من ذلك، والمسافرون قليلو العدد ومختارون ومعروفون، ولا يوجد بينهم مخبرون أو عملاء مخابرات، أو اشخاص أخاف من تعرّفهم عليّ، أضف الى ذلك أن الرحلة قصيرة فهي لا تستغرق سوى ساعة تقريباً.

أما اذا كانت الرحلة بواسطة الباخرة، فالأمر يختلف من حيث الخطورة، ويستوجب أخذ احتياطات كثيرة:

تستغرق الرحلة حوالى اثنتي عشرة ساعة، وعدد الركاب كبير قد يصل الى حوالى المئة أو اكثر، مما يعني أن امكانية التعرف عليّ أكبر وأسهل، مما

يضطرني أن أنزوي وامتنع عن الاختلاط بالمسافرين وأن أتحاشى التكلم معهم أو محادثتهم. فاذا كان بينهم مخبرون للسوريين، فان حشريتهم قد تؤدّي الى التعرّف عليّ، والى افشاء حقيقتي، وربما وجهة سفري والهدف من سفري... هذا في حال كانت الباخرة من تلك البواخر الصغيرة المركّز عليها كراسي لجلوس المسافرين فقط. أما اذا كانت من البواخر المخصّصة أصلاً لنقل الركاب، أو لنقل البضائع، فكنت أحجز سريراً، أو كابيناً أُمضي فيه الرحلة من دون الاختلاط بالركاب.

ان الصعوبات والمخاطر التي تنتج عن السفر في الباخرة لم تكن فقط الاحتماء من حشرية الركاب، بل الاحتماء من الطوارىء الأمنية التي كانت تتعرض لها الباخرة، كالقصف المدفعي الذي كانت تنفذه القوات السورية، أو مدفعية العميد سامي الخطيب الذي عينته حكومة الدكتور الحص قائداً لألوية الجيش المتمركزة في مناطق الاحتلال السوري، أضف الى ذلك المخاطر الناتجة عن اعتراض البحرية السورية للبواخر واخضاعها للتفتيش.

بعد الوصول الى قبرص تأتي صعوبات اجتياز الأمن العام القبرصي، والتحوّط لتذكّر اسمي المستعار خلال هذه الرحلة، في وقت كان الأمن العام القبرصي يشدد المراقبة والتدقيق، خوفاً من انتقال بعض العناصر التي من الممكن أن تثير المشاكل في قبرص، أو تمر عبرها الى اوروبا وغيرها من البلدان.

بعد الدخول الى قبرص كان عليّ التفكير بكيفية تمضية الساعات الطويلة حتى المساء، موعد اقلاع طائرة شركة الطيران العراقية الى بغداد.

في لارنكا، كنت احياناً أُمضي فترة الانتظار في المطار، متنقلاً من مقعد الى آخر، ومن مقهى الى آخر، أو متجولاً من أمام واجهة محل الى أخرى، أو في مكاتب شركة الطيران العراقية مع الموظفين، أو وحيداً في أحد المكاتب. وأحياناً كنت استأجر غرفة في أحد الفنادق أُمضي فيها النهار حتى المساء، أو عند عائلة احدى قريباتي التي كانت مع عائلتها تسكن في لارنكا، ومن ثم استقل التاكسي الى المطار عند المساء.

قد يسأل احدهم لماذا كل هذا التحوّط والانتباه، هل انت فعلاً شخص مهم وخطر لهذه الدرجة؟

وجوابي : لست مهماً وخطراً الى هذه الدرجة، ولكن المخابرات السورية كانت ناشطة كثيراً في قبرص لمراقبة اللبنانيين الآتين من المنطقة المحررة التي تسيطر عليها حكومة العماد عون، وأنا الذاهب الى العراق بتكليف من العماد عون وحكومته، ستكون المخابرات السورية سعيدة بتوقيفي ونقلي الى سوريا للتحقيق معي، حول علاقة العماد عون بالعراق وبالرئيس صدام حسين، والكل يعرف أن العلاقة مع العراق كانت تعتبرها سوريا أخطر من العلاقة مع اسرائيل، لذا كان عليّ تحاشي المخابرات السورية، وتحاشي التقرب كثيراً من عناصر المخابرات العراقية أو الظهور معها، وهي كانت ناشطة كذلك في قبرص وتؤمن لي الحماية من بعيد.

بعد انتهاء مرحلة الانتظار في قبرص واجتياز حاجز الأمن العام القبرصي للخروج، أُصبح في مكان آمن نسبياً، هو الطائرة العراقية حيث تكون السلطات العراقية قد قامت بكل ما يلزم لتأمين الحماية والسرّية والراحة اثناء الرحلة، في الاماكن المخصصة للدرجة الأولى حيث كنت أجلس دائماً.

في بغداد، عناصر الاستقبال والمواكبة مؤمّنة في المطار لنقلي الى أفخم فندق فيها، أي فندق الرشيد، حيث كنت انزل إما في غرفة "دولوكس"، أو في جناح صغير يحوي غرفة نوم وغرفة استقبال، تم تجهيزها بأفضل الأدوات مع باقات الزهر، وبار فيه انواع عديدة من المشروبات، وبراد مليء بجميع انواع الفاكهة والمازات، وقبالة غرفتي أو جناحي غرفة للمرافقين، ظاهرياً لحراستي وأمني، وحقيقة لابقائي تحت المراقبة، خصوصاً خلال المهمات الثلاث الأولى، للتعرف عليّ أكثر، ومعرفة توجّهاتي وأفكاري وعلاقاتي، فالعراق بلد تحكمه المخابرات، وتُدير كل النشاطات فيه، وخصوصاً نشاطات الغرباء ومعظمهم من العرب كالكويتيين والسعوديين الذين يأمّون العراق للسياحة والتحرّر من القيود المفروضة عليهم في بلدانهم، والتي تحدّ من حرياتهم العامة والشخصية والسياسية.



فندق الرشيد في بغداد

عند خروجي من غرفتي كان أحد الضباط يرافقني كظلّي فلا يتركني دقيقة، فهو يهتم بي ويسّهل أموري ،يجلس قربي في السيارة والى طاولة الطعام، وخلال بعض الزيارات الخاصة التي كنت أقوم بها لرئيس الكنيسة اللاتينية في العراق المطران بولس دحدح اللبناني، أو لسفير لبنان في العراق حكمت عواد، أو حتى لحضور الصلاة نهار الأحد في كنيسة اللاتين.

بعد الرحلة الثالثة، خفّت تدابير الحماية والحيطة، فلقد تأكّد "اصدقائي" العراقيون انني لست عميلاً لأحد، أو أعمل لحساب أحد، بل للبنان وللعماد عون وحكومته، وهمّي الوحيد توطيد العلاقة مع العراق، وتأمين الاتصال بين العماد عون والرئيس صدام حسين ومعاونيه، بالاضافة الى تأمين السلاح والعتاد للجيش اللبناني.

الفصل الثالث
احداث أمنيـة رافقت مهماتي في العـراق

أحداث أمنية لافتة رافقت مهماتي الى العراق، لا بد من ايراد تفاصيلها لأنها تعبّر عن الاجواء التي كنت اسافر خلالها الى العراق.

الحدث الأول

خلال مهمتي الثانية الى العراق، وبتاريخ 13 نيسان 1989 ،وعند المساء كنت في بهو فندق الرشيد انتظر من سيأتي لمرافقتي للقاء السيد ياسر عرفات، ولا أتذكّر ماذا كان اسمي المستعار خلال تلك الرحلة. كان بهو الفندق يعج بالناس، واذ بي اسمع نداءاً على مكبّر الصوت يقول: "يرجى من العميد فؤاد عون التقدم من الاستعلامات" . صُعقت عند سماعي اسمي الحقيقي، وأنا الذي أسافر بهوية مستعارة. من هذا الأبله الذي يريدني، ويطلق هذا النداء في وقت لا أحد في الفندق يعرف ان العميد فؤاد عون موجود هناك؟

خوفاً من معاودة النداء مرة أخرى، تقدّمت من الاستعلامات لاستطلع الخبر، وأتعرّف على الشخص الذي يريدني، وسألت من يريد العميد فؤاد

عون؟ فتقدم منّي أحد الاشخاص وعرّفني بنفسه، أنه الضابط العراقي المكلّف باصطحابي للقاء السيد ياسر عرفات. خرجت معه لأجد السيارة وفيها السائق المعتاد الموضوع بتصرفي خلال تلك المهمة. لم أرتح كثيراً لهذا الحادث الذي اعتبرته مزعجاً، وفيه بعض التهوّر وعدم الجدّية، وربما بعض الخطر، ولكّني استقلّيت السيارة وذهبت الى موعدي، وعدت بعد ذلك الى الفندق والهواجس لا تزال تراودني.

في اليوم التالي جاء الضابط الذي كان يرافقني دوماً خلال هذه المهمة، وحاولت أن ألفته الى ما حدث مساء البارحة، فاعتذر وأجابني بأن ما حدث لن يتكرّر، وان التدبير الملائم قد اتخذ. وكم كنت اتشوّق لمعرفة التدبير الذي اتخذ بحق ذلك الضابط. في ما بعد عرفت أنه نقل من جهاز المخابرات الى مركز آخر بعيد وناءٍ عن بغداد، لأنه اظهر عدم كفاءة في تنفيذ المهمة المكلّف بها.

الحدث الثاني

بتاريخ 3 كانون الثاني 1990 اتصل بي العماد ميشال عون وقال لي: "ضب شنطتك وحضّر حالك، ستسافر بعد غد الى العراق، وخذ معك ضابطين لتشكيل وفد رسمي باسم الجيش اللبناني، لحضور احتفالات عيد القوّات المسلحة العراقية".

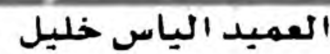
قلت له كيف سأتمكن من تحضير كل ذلك، وأسافر بعد غد على رأس وفد رسمي يمثل الجيش اللبناني في احتفالات كبيرة سيحضرها ملوك ورؤساء عرب وأجانب، وأنا أعرف الأهميّة التي يعلقها العراق والرئيس صدام حسين على مناسبة من هذا النوع، وفي الظروف التي تعيشها المنطقة العربية والعالم؟

أجابني العماد عون: " كان المفروض أن يسافر الوزير اللواء عصام ابو جمرة على رأس الوفد وقام بتحضير كل شيء، ولكنه عدل عن السفر لأسباب أمنية، وعليك أن تحل مكانه، فأنت معتاد على السفر في هذه الظروف. إتّصل بالوزير ابو جمرة وخذ منه التفاصيل".



العميد سمير حرب





العميد الياس خليل

لا بد من التساؤل والقول: هل ان الاسباب الأمنية تطبق على الوزراء والسياسيين، ولا تطّبق على العميد فؤاد عون الذي يتعرض للاخطار خلال مهماته العديدة الى العراق؟

هل ان رفض أركان قيادة الجيش وخصوصاً ضباط المخابرات وقادة الألوية تنفيذ مهمات باتجاه العراق، يعود الى اسباب أمنية فقط، أم أن هناك اسباباً أخرى تمنع عليهم القيام بمثل هذه المهمات، وبخاصة الظهور العلني والرسمي في الاحتفالات الرسمية العراقية، كاحتفالات عيد القوات المسلحة، الذي يتناقض وطريقة عملهم وتصرفهم بوضع رجل في البور ورجل في الفلاحة؟

انطلاقاً من ايماني بالمهمة التي أقوم بها لدعم القضية اللبنانية ودعم الجيش اللبناني، ومن اخلاصي للعماد عون ومحبتي له، أجبته: نعم سأذهب الى العراق ولا حول ولا قوة الا بالله العليّ العظيم.

اتصلت برفيقَي الدورة العميدين الياس خليل وسمير حرب وعرضت عليهما مرافقتي الى العراق، فوافقا من دون تردّد.

كون هذه المهمة رسمية، يجب أن يكون كل شيء علني، أي ان السلطات العراقية سوف لن تتدخل في تحضير السفر ووسيلته وأمان الرحلة، بل أن مهمتها ستبدأ بعد وصول الوفد الى العراق.

جوازات السفر ستكون خاصّة وتحمل هويتنا الحقيقية ورتبنا العسكرية، وعلينا ان نأخذ بزاتنا العسكرية الرسمية لكي نرتديها خلال الاحتفالات.

نُظّمت جوازات السفر هذه المرة من قبل وزارة الخارجية، وليس من قبل المديرية العامة للأمن العام. وتمّ ابلاغ السلطات العراقية رسمياً من قبل وزارة الخارجية باسماء اعضاء الوفد، وتاريخ الوصول الى بغداد، وتاريخ العودة.

وفقاً لتحضيرات الوزير ابو جمرة لرحلته التي امتنع عن القيام بها لأسباب أمنية، استقلينا طائرة صغيرة تتسع لثلاثة ركاب فقط بالاضافة الى قائد الطائرة ومعاونه من مطار حالات نحو اثينا. هبطت الطائرة في مطار صغير، وانتقلنا منه بسرعة في سيارة الى مطار اثينا الدولي، واجتزنا الأمن العام اليوناني بسرعة أيضاً، وتوّجهنا الى قاعة المسافرين بسرعة فائقة لأن طائرة شركة اولمبيك التي ستقلنا أصبحت على أهبة المغادرة، وعلينا أن نلحق بها قبل اقلاعها . وصلنا الى الباب الذي سندخل منه الى الطائرة، ولفتني فوقه لوحة كهربائية تحدّد مسار الرحلة وهي تشير الى ان الرحلة ستتم من اثينا الى دمشق فعمّان، مما يعني ان الطائرة ستهبط في مطار دمشق لفترة ثم تُكمل رحلتها الى عمّان.

نزل عليّ الخبر نزول الصاعقة، كيف ستهبط بي الطائرة في مطار دمشق وأنا أحمل جواز سفر رسمي (خاص) صادر عن وزارة الخارجية بتوقيع المدير العام فاروق ابي اللمع، ويحمل اسمي الحقيقي (العميد فؤاد عون)، وصورتي باللباس العسكري؟ هل أرمي بنفسي في فم العاصفة طوعاً وأنا الذي كنت في كل رحلة أخفي شخصيتي واستعير اسماً آخر، واتحاشى التجول في قبرص ابتعاداً عن المخابرات السورية التي كانت ناشطة في الجزيرة، وخصوصاً في لارنكا؟

عند هذا الحد قلت لرفيقَيّ الرحلة، أعتذر منكما فأنا لن أُكمل معكما وسأعود الى لبنان، اذهبا لوحدكما ومثّلا الجيش اللبناني في احتفالات عيد القوات المسلحة العراقية.

بدأ رفيقاي "قدّ المراجل" و"البهورة" وقالا لي: عيب عليك أن تتراجع في آخر لحظة وتتركنا نذهب لوحدنا، يا "عيب الشوم" عليك، ألسنا نحن أيضاً

ضبّاطاً في الجيش اللبناني وذاهبان لتمثيل الجيش؟

ولمّا شرحت لهما انني مقصود كوني سافرت مرات عديدة بمهمات خاصة الى العراق، والمخابرات السورية تريد اعتقالي لتحقق معي حول طبيعة مهماتي في العراق، أجاباني: "انت جبان". ولمّا قلت لهما: "الف مرة جبان ولا مرة الله يرحمو"، عاودا "البهورة" و"قدّ المراجل"، فما كان مني الا أن اتكلت على الله، وارتضيت المخاطرة وقررت متابعة السفر معهما.

أقلعت الطائرة باتجاه دمشق، محطتها الأولى، وأنا أفكر بما سيحدث لي عند الهبوط في مطار دمشق، كيف سأتصرف؟ كيف سأُعتقل؟ في أي سجن سأكون؟ هل سيطول اعتقالي؟ هل سأعود الى لبنان في يوم من الأيام؟ وكأنني كنت أستبق اعتقالي الفعلي من قبل القوات السورية في يوم من الأيام، وبالتحديد بتاريخ 13 تشرين الأول 1990.

أعلن قائد الطائرة البدء بالنزول نحو مطار دمشق، وان التوقف سيكون ثلاثين دقيقة نعاود بعدها رحلتنا نحو عمّان.

مع هذا الاعلان بدأ قلبي يضرب بسرعة، وكانت ضرباته تتزايد كلما اقتربت الطائرة من المدرج، ولم أجد في تلك الاثناء سوى الصلاة والتضرع الى الله العليّ الكريم ليكون بقربي في هذا الوقت العصيب، وطلبت من السيدة العذراء، شفيعتي عندما أتعرض لأي صعوبة واخطار، أن تساعدني، ورسمت اشارة الصليب مرات عدة، وصمتُّ عن الكلام حتى انني لم أجب رفيقيّ الياس خليل وسمير حرب اللذين كانا يتبادلان الاحاديث بهدوء وراحة واطمئنان، عندما وجّها اليّ الحديث لأكثر من مرة.

هبطت الطائرة في مطار دمشق ونزل منها بعض الركاب، وقبل أن يدخل غيرهم، صعد الى الطائرة شخصان، مع احدهما ورقة، أخذ يتفحص الركاب وينظر اليهم مليّاً، ثم ينظر الى اللائحة الموجودة معه، من دون أن يطلب جوازات السفر، وكلما اقترب الشخصان مني كانت مخاوفي تزداد، بانتظار وصولهما قربي ليقولا لي: "تفضّل معنا نريد أن نستوضحك بعض الأمور، لكي يبدأ مسلسل الاعتقال والتحقيق... ولتنشر الاخبار الفورية والأولية نبأ

إلقاء القبض على "الجنرال عون" وتوقيفه في دمشق، لتذهب التفسيرات والافكار نحو العماد ميشال عون، لتعود وتتوضّح لاحقاً وتقول القاء القبض على العميد عون.

مرّ الشخصان قربي وتجاوزاني ولم يطلبا مني مرافقتهما، ثم عادا الى مقدمة الطائرة وخرجا منها. لم أصدق انهما خرجا وانهما لم يوقفاني! هناك شيء غريب يحدث، هناك أمر لا يمكن تفسيره، كيف صعدا الى الطائرة ومعهما لائحة أظنها لائحة المسافرين "المانيفست" ولم يوقفاني؟ هل تُرى صلاتي قد استجيبت وحصلت معجزة أو أعجوبة ؟ لا بد لي من معرفة الحقيقة. بعد خروجهما من الطائرة ارتحت بعض الشيء وتراجعت نبضات قلبي وعاد بعض الهدوء اليّ.

مرّت الدقائق الثلاثون التي استغرقها التوقف وكأنها ثلاثون ساعة، وأُغلقت ابواب الطائرة وتحركت للاقلاع. وما ان تركت المدرج واصبحت في الجو حتى تنفست الصعداء وارتحت وعدت الى وضعي الطبيعي، ولكن الحشرية لا تزال تحثّني لمعرفة حقيقة عدم توقيفي. وبعد الاستيضاح من رئيس مضيفي الطائرة ومن قائد الطائرة ومعاونه، واطلاعي على لائحة الركاب "المانيفست" لم أجد اسمي واسمَيّ العميدين الياس خليل وسمير حرب مدرجة عليها، ولما استوضحت قيل لي: لأنكم وصلتم الى المطار متأخرين وأُصعدتم فوراً الى الطائرة، لم تلحظ اسماؤكم على المانيفست. عندها قلت في نفسي: هناك فعلاً أعجوبة، وصلاتي استُجيبت، ونجوت من اعتقال محتّم وسجن كان قد يطول، أو قد يكون مؤبداً. ولكن ما نجوت منه خلال هذه الرحلة وقعت فيه لاحقاً.

حطت طائرة شركة أولمبيك في عمان، وانتقلنا الى طائرة الشركة العراقية، وكانت مليئة بالركاب، ومقاعدنا في مؤخرة الطائرة. اقلعنا باتجاه بغداد التي وصلناها مساءً، اي حوالى الساعة الواحدة والعشرين. قبل أن ينزل الركاب من الطائرة، سمعت نداء يقول: المطلوب من العميد فؤاد عون ورفيقيه التقدم نحو المقدمة، فُسح لنا في المجال وخرجنا من الباب الأمامي، لنجد وفداً عسكرياً

رفيعاً يستقبلنا على درج الطائرة، ويطلب مني بصفتي رئيس الوفد استعراض حرس الشرف الذي كان ينتظر قدومنا. ثم سيارتان فخمتان كانتا تنتظران، صعدت أنا ورئيس الوفد العراقي في السيارة الأولى، وصعد العميدان الياس خليل وسمير حرب في السيارة الثانية مع أحد الضباط العراقيين، وتوجهنا نحو فندق الرشيد، حيث نزلت جميع الوفود المشاركة في الاحتفالات.

خصّص لي جناح فخم ولكل من العميدين الياس خليل وسمير حرب غرفة فخمة. وبعد استراحة قصيرة في الجناح المخصص لي، وتبادل الاحاديث البروتوكولية مع الوفد العراقي، استأذننا هذا الأخير على أن يعود في اليوم التالي لمرافقتنا لحضور الاحتفالات. في تلك الاثناء تذكّرت كيف كنت في مطار دمشق لساعات مضت، كيف كان الخوف ينتابني، والهواجس تأخذني الى اللحظة التي سأُعتقل فيها واخضع للتحقيق والتوقيف والسجن، ولا أدري لماذا بعد، وبين وصولي الى مطار بغداد والاستقبال الرسمي الذي حظيت به، والحفاوة الزائدة التي اظهرها لنا العراقيون، والوفد العسكري الرسمي الذي وضعنا في المستوى ذاته من التقدير والاحترام مع بقية الوفود الرسمية المدعوة لحضور الاحتفالات.

في اليوم التالي، وعند الساعة التاسعة وصل ضابط كبير من الجيش العراقي ونقلنا في سيارتين فخمتين من فندق الرشيد الى مكان الاحتفال، حيث جلست مع رؤساء الوفود العسكرية المدعوة، وجلس العميدان الياس خليل وسمير حرب مع بقية اعضاء الوفود.

حضر الرئيس صدام حسين يرافقه الرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز (الملك حالياً) والملك الاردني حسين، والرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وبقية الرؤساء العرب والاجانب وجلسوا في الاماكن المخصصة لهم، أي على يميننا وأمامنا ببضعة مقاعد.

لفتني جلوس أحد الشباب على مقربة من منصة الملوك والرؤساء، وقربه ضابط عراقي رفيع الرتبة، كما لفتني تصرفه الذي يوحي بالاحترام والتهذيب


عُديّ صدام حسين

وحتى المهابة، ودفعتني حشريتي لأعرف من هو. سألت احد الضباط العراقيين فقال لي انه عُدي ابن الرئيس صدام حسين.

بدأ العرض العسكري الذي بدا ومنذ انطلاقه انه عرض ضخم Impressionnant ودقيق التنظيم، ولا عجب فهو أول عرض يقيمه العراق بعد انتهاء الحرب مع ايران وخروجه منتصراً فيها، والمقصود منه التأثير على العالم العربي والدول المجاورة كما بقية الدول، واظهار العراق قوة اقليمية كبيرة، واستغلال ذلك من قبل الرئيس صدام حسين لتثبيت زعامته في العالم العربي، وفرض احترامه، واحترام العراق على الدول المجاورة، وعلى جميع الدول العربية.

العرض كان ضخماً بالفعل، مرّت خلاله جميع أنواع الأسلحة المتطوّرة من دبابات وصواريخ ومدفعية، وحلّقت في سماء العرض أسراب من الطائرات الحديثة الفرنسية والروسية وغيرها. ولفتني في العرض نوعان من الأسلحة:

الأول: سلاح المدرعات، كوني في الأصل ضابط مدرعات في الجيش اللبناني، فلقد قمت باحصاء الدبابات التي مرّت، وكلها روسية الصنع من نوع ت 72، الأحدث لدى السوفيات، فبلغت حوالى سبعمائة دبابة نوع ت 72، واخبرني الضابط العراقي المرافق بأن هذه الدبابات هي غير المتمركزة بصورة دائمة على جبهات القتال مع الدول المجاورة، أي ايران وتركيا وسوريا وحتى الاردن والسعودية، وهي قوات الاحتياط في الداخل العراقي.

الثاني: حاملات صواريخ مختلفة عن غيرها، وعند الاستفسار تبين أنها طلائع الصواريخ المضادة للصواريخ، ويقوم العراق بتطويرها لتصبح جاهزة خلال فترة قصيرة.

فجأة توقف العرض قبل أن ينتهي، ونهض الرئيس صدام حسين ومعه الملوك والرؤساء ومعظم الشخصيات الموجودة على المنصة، واتجهوا

بهدوء الى داخل المدّرج، وبقينا في أماكننا نحن اعضاء الوفد اللبناني وبعض الشخصيات ورجال الأمن والحرس والحماية، وبعد أن استفسرت من الضابط العراقي المرافق، أعلمني بأنه حان موعد صلاة الظهر، وقام الجميع لتأدية الصلاة داخل المدرج، وبعد حوالى ربع ساعة عاد الجميع الى مقاعدهم واستؤنف العرض، فقلت في نفسي لو كان الوضع خلال معركة عسكرية هل كان القتال سيتوقف لتأدية الصلاة؟ وهل أن توقيف العرض لتأدية الصلاة هو من باب التديّن والتقوى، أم أنه مظاهر يراد من ورائها التأثير على عواطف الناس واستمالتهم؟

بعد انتهاء العرض عدنا الى الفندق للراحة، ولكن افكاري كانت لا تزال تعمل وتحلّل وتستنتج ما جرى في العرض، وخصوصاً حول الصواريخ والأسلحة غير التقليدية، التي يتطلع العراق للحصول عليها، أي اسلحة الدمار الشامل، وكيف يتعامل العراق مع هذه المواضيع؟

نتيجة الاحاديث والمشاورات والمناقشات التي أجريتها مع الضباط العراقيين في أوقات لاحقة، ومع السلطات العسكرية التي التقيتها، والتي كنت أعقد الاجتماعات معها، تبيّن لي أن ميزانية الأبحاث العلمية والتكنولوجية والعسكرية غير محددة، فهي وبأمر من الرئيس صدام حسين مفتوحة، أي يمكن للجهاز الذي يشرف على هذه الابحاث، أو يقوم بها، أن يحصل على جميع الاعتمادات المالية التي يحتاج اليها، المهم أن ينجح، وأن يصل الى النتائج المرجوّة التي ينتظرها العراق ورئيسه في أقرب وقت ممكن. ولقد توصّلتُ ومن خلال هذه المداولات والاحاديث الى الاستنتاج بأن العراق وخلال سنوات قليلة قد يصل الى امتلاك اسلحة دمار شامل متطورة، وربما تكون السلاح النووي.

ولا عجب، العراق بلد فيه شعب قوي ومؤمن بوطنه، يقوده رئيس قوي وبعيد النظر، رئيس طموح يتطلع الى الخروج ببلده من العالم الثالث الى عالم التكنولوجيا والتطور والحداثة، رئيس يسعى لفرض زعامته على الجوار وعلى كل العالم العربي.

العراق بلد غني جداً، اعطاه الله مصدرين عظيمين للثروة، الماء (دجلة والفرات) والبترول حيث يمتلك ثاني اكبر احتياط نفط في العالم، ومن أفضل انواع النفط. بالاضافة الى حوالى ثلاثين مليون شجرة نخيل (بلح).

العراق، فيه شعب معنوياته مرتفعة، خصوصاً بعد خروجه من حربه مع ايران منتصراً، انتصار لم يعرفه العرب منذ أيام صلاح الدين.

العراق خاض حرباً دامت ثماني سنوات، ومن الطبيعي أن يكون تكبّد خسائر كبيرة، وانفق مبالغ ضخمة لتمويل الحرب، ما يؤثر على وضع البلد الاقتصادي والتنموي، ويضعف القوة الشرائية عند الانسان العراقي، وقد يحمله على التذمّر والابتعاد عن السلطة الحاكمة، برغم استناد هذه السلطة الى نظام مخابراتي وعسكري قاس، وفي بعض الاحيان جائر وظالم، فكيف بقي الشعب العراقي على صموده، ودعمه لهذه السلطة الحاكمة؟

بالتوازي مع النظام العسكري القاسي، قامت السلطة، وخصوصاً الرئيس صدام حسين، باتباع سياسة تساعد الشعب على تجاوز الصعوبات الحياتية، عن طريق دعم المواد الأساسية الغذائية والحياتية، وايجاد فرص عمل كثيرة في الزراعة والصناعة، وبشكل خاص في اعادة أعمار ما هدمته الحرب. وما تم في مدينة البصرة التي دمرتها المعارك، والتي اعيد بناؤها في شهور، وما تم في مدينة الفاو، حيث بنيت مدينة جديدة في شهور ايضاً، لهو المثل الحقيقي على حسن سياسة السلطة، وعلى تصميمها للسير بالبلاد نحو مستقبل عظيم وباهر. أضف الى ذلك اتباع طريقة تقديم المساعدات والمنح للعاملين في الجيش والاجهزة العسكرية الأخرى والاجهزة المخابراتية وما يماثلها، وتضم هذه الاجهزة عدداً كبيراً من الناس قد يفوق المليون وتقضي الطريقة بتوزيع المساعدات والهدايا في معظم المناسبات الوطنية والدينية وغيرها على من هم أصدقاء الرئيس، وهذه الصفة تشمل معظم هؤلاء أو جميعهم، وليس المقصود منها المساعدة فقط، بل استجلاب هؤلاء الناس نحو الرئيس للتعلق به وحتى عبادته. فعلى سبيل المثال لم أسمع أحداً يذكر اسم الرئيس صدام حسين الا وارفقه بعبارة "حفظه الله"، كما لفتني ان



العميد فؤاد عون وزوجته في السفارة العراقية مع السفير العراقي والمستشار الاول بمناسبة عيد الثورة العراقية

وسائل الاعلام العراقية المرئية والمسموعة تبدأ برامجها بالدعاء الى الله كي يحفظ السيد الرئيس وتختتم برامجها بدعاء مماثل. حتى ان أحد الظرفاء قال لي: ان التراتبية عند العراقيين تبدأ بذكر الله أولاً، ثم الرئيس صدام حسين، ثم النبي محمد، فبقية الانبياء والمرسلين.

الى جانب هذه السياسة الحياتية، منع الرئيس صدام حسين الرشوة وحرّمها، حفاظاً على المال العام، وعلى نظافة الجهاز الحاكم والجهاز الحكومي وصدقيتهما، وحصر بشخصه توزيع مثل هذه الهدايا، وتدليلاً على هذا الأمر: خلال زيارتي هذه الى العراق مع زميلي العميدين الياس خليل وسمير حرب أخذتنا السلطات العراقية برحلة داخلية لزيارة معالم بابل، حيث قامت احدى المرشدات السياحية بمرافقتنا خلال الزيارة، وقدمت لنا شرحاً وافياً عن أثار بابل ومعالمها، وبعد انتهاء الزيارة، وكما هو متعارف عليه في جميع البلدان السياحية حيث تُقدم للمرشد السياحي أو للمرشدة السياحية اكرامية، عربون شكر على العمل الجيد الذي قام أو قامت به، حاولت اعطاء المرشدة الاكرامية المتعارف عليها، لكنها رفضت قبولها بتهذيب وقالت لي: اذا كنتُ قد قمت بعملي بشكل جيد، وتوصَّلت الى اراحتكم خلال الزيارة، واعطيتكم المعلومات الوافية وتريد شكري، أرجو أن ترسل لي كتاب شكر بواسطة وزارة الثقافة العراقية، أو أن تنوّه بذلك أمام المسؤولين الذين

تلتقيهم خلال وجودك في العراق.

لا بد لي هنا من إيراد الطرفة الآتية التي أخبرني اياها أحد الظرفاء، قال:

"ترامى الى السيد الرئيس صدام حسين ان بعض الوزراء والمسؤولين بدأوا يتقاضون اكراميات على أعمالهم، وحتى رشاوى من جراء ابرام الصفقات، فما كان منه الا أن جمع هؤلاء المسؤولين وأخبرهم أنه قد ترامى اليه أن البعض بدأ يقبل الاكراميات وحتى الرشاوى، وانتم تعلمون أن هذا ممنوع، ومن هو بحاجة فعلاً، عليه أن يطلب ذلك من رؤسائه أو مني شخصياً، ومن يُقدم على قبول الرشوة يكون مصيره كمصير هؤلاء، وازاح ستارة ظهر خلفها شخصان مشنوقان".

عند انتهاء المهمة في العراق قدم لي الرئيس صدام حسين، كما لبقية رؤساء الوفود، هدية وذكرى من الاحتفالات هي عبارة عن مسدس فخم من انتاج الصناعات العسكرية العراقية. وعند عودتي على طائرة الشركة العراقية، وضعت المسدس في حقيبة امتعتي التي شُحنت على الطائرة ذاتها. عند الوصول الى لارنكا، فوجئت بأن حقيبتي لم تصل مع بقية الحقائب، ثم استدعاني الجمرك القبرصي للتحقيق معي، كونهم اكتشفوا المسدس في الحقيبة، واعتبروه مهرّباً؟ وسألوني اذا كان سبق لي وقمت بمثل هذه الأعمال؟ أفصحت لهم ان المسدس هو هدية وذكرى من الرئيس صدام حسين. ولم تنته القضية إلا بعد حضور ممثل من السفارة العراقية أوضح لهم القضية، واستلم المسدس من الجمارك القبرصية على أن يحتفظ به ولا يعيده الي. وهنا تذكّرت أنني في الرحلات السابقة لم تكن حقائبي وامتعتي تخضع للتفتيش، كونها كانت تعتبر حقائب وأمتعة ديبلوماسية تابعة للسفارة العراقية، لأن جميع رحلاتي السابقة كانت تنظم وتواكب من قبل السلطات العراقية، أما الرحلة الحاضرة فهي خاصة، ومنظمة من قبل السلطات اللبنانية، من دون أن تكون خاضعة للتدابير الديبلوماسية، وهكذا مرّ علي خلال هذه الرحلة حدثان خطيران ومهمان. الأول، في مطار دمشق وكان يمكن أن يؤدي الى

اعتقالي من قبل السلطات السورية، والثاني، في مطار لارنكا وكان يمكن أن يتحول الى موضوع تهريب اسلحة، خصوصاً لو علمت المخابرات السورية به. فشكراً للوزير اللواء عصام ابو جمرة الذي قام بتحضير الرحلة بكل تفاصيلها، لكي تكون آمنة بالنسبة لمعاليه، ولعزوفه عن السفر في الدقائق الأخيرة لكي أحل مكانه.

الحـدث الثـالث

خلال شهر نيسان 1990 وخلال مرحلة "حرب الالغاء" بين الجيش والقوات اللبنانية، وفي ظل تلك الاحداث الكبيرة والأليمة، طلبت السلطات العراقية من فريقي النزاع ارسال مندوبَين الى بغداد لبحث وقف للقتال، قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد والذي سيترأسه الرئيس صدام حسين.

قَبِلَ الفريقان الدعوة العراقية، وطلب مني العماد عون أن أذهب الى العراق.

كيف سأتمكن من السفر؟ فعن طريق مطار بيروت، الأمر مستحيل لأنه يخضع لسلطة حكومة الدكتور سليم الحص وقوات الاحتلال السورية، وعن طريق مطار حالات مستحيل أيضاً بعد سقوط القاعدة الجوية والمطار تحت سيطرة القوات اللبنانية، وعن طريق مرفأ جونية مستحيل أيضاً بعد سقوط القاعدة البحرية هناك ،وسقوط ثكنة صربا تحت سيطرة القوات اللبنانية.
أطلَعتُ العماد عون على تعذّر السفر، ولكنه أصر علي للذهاب على أن أتدبر الأمر وأجد الطريقة للسفر.

اتصلت بالسفير العراقي في بيروت وعرضت الموضوع عليه، فأقترح السفر عن طريق مرفأ جونية، وأخذ على عاتقه تدبير الأمر. اشترطت عليه أمرين:

الأول: أن يقوم هو شخصياً باعلام سمير جعجع فقط ،بأنني سأسافر عن طريق مرفأ جونية، وبأخذ موافقته الجدّية والصادقة على ذلك، وبتعهده بالمحافظة على أمني، وبعدم إخبار أي كان من معاونيه، وباخفاء هويتي عن جميع العاملين أو المجودين في مرفأ جونية.

والثاني: أن اذهب الى جونية في سيارة السفير العراقي وبصحبته شخصياً، وبأن يبقى السفير معي والى جانبي طيلة فترة وجودي في المرفأ، وحتى على متن الباخرة وصولاً الى لارنكا، وصعودي الى طائرة شركة الطيران العراقية، وكذلك في طريق عودتي الى لبنان.

في اليوم الثاني أخبرني السفير العراقي بأن كل شيء تم تحضيره كما طلبت، وتعهد لي بمرافقتي وتأمين سلامتي طيلة الرحلة ذهاباً واياباً.

في الوقت المحدّد، استقليتُ سيارة السفير العراقي الذي جلس الى جانبي، بعد أن ودّعت عائلتي وأنا غير متأكد من العودة، وعادت بي الافكار الى المهمة السابقة، عندما هبطت الطائرة بي في مطار دمشق.

تابعت السيارة سيرها، وكانت تمرّ على حواجز القوات اللبنانية، وتتوقف للحظات ثم تتابع سيرها نحو مرفأ جونية، حيث دخلنا المرفأ وترجلنا من السيارة، وذهبنا الى أحد المكاتب ننتظر موعد سفر الباخرة، وكنت اتحاشى الظهور، أو التكلم خوفاً من افتضاح أمري وشخصيتي، فأنا موجود في جو عدائي قد يفوق بعداوته الجو الذي مررت به في مطار دمشق، فهناك، وفي حال التعرف عليّ سيكون الاجراء مضبوطاً وتحت السيطرة الأمنية والمخابراتية السورية، أما في مرفأ جونية فأنا بين عناصر ميليشيا ومقاتلين وحاقدين، همهم الانتقام من الجيش ومن العماد عون شخصيّاً، فكيف اذا كان الموجود بينهم هو العميد فؤاد عون، قريب العماد عون وممثله الشخصي؟

مرّت الدقائق وكأنها ساعات، والأمور تسير كما هو مخطط لها، واذ بي أسمع من يقول: "إحترامي سيدي العميد"، صُعقت لسماع هذا الاحترام الذي يأتي في غير زمانه وغير مكانه. تطلعت نحو الصوت لأجد النقيب سامي الشدياق، الذي ترك الجيش خلال الاحداث، والتحق بجيش لبنان الحر مع الرائد فؤاد مالك، ثم التحق بالقوات اللبنانية بقيادة الشيخ بشير الجميل، ثم بجيش لبنان الجنوبي بقيادة الرائد سعد الحداد، وتزوج من امرأة يهودية، وأصبح يتنقل بين فرنسا ولبنان ويعمل لصالح القوات اللبنانية.

تقدم مني النقيب الشدياق فأمطرته بوابل من الكلمات والألقاب القاسية،

ولكن بطريقة محبّبة وأخوية، كونه كان ضابطاً في الجيش ومن أصدقائي، وطلبت اليه أن يسكت وأن يبتعد عني، بعد أن اطلعته على حقيقة سفري، ثم اصطحبني السفير العراقي، وانتقلنا الى مكان آخر ننتظر موعد إبحار الباخرة.

هذه الحادثة كان لها الوقع المؤثر والضاغط كثيراً، وحتى الآن لن انساها، وأشكر الله على أنني نجوت من عواقبها (رحم الله النقيب سامي الشدياق فلقد توفاه الله منذ عدة سنوات).

الفصـــل الرابـــع
اللقاءات المهمــة في العــــراق


بيار رزق (أكرم)

في العراق كانت اجتماعاتي تتمّ مع أعلى السلطات العراقية: مع الرئيس صدام حسين ومرّات عدة، مع وزير الخارجية طارق عزيز (في كل مرة كنت أزور فيها العراق)، مع وزير الدفاع عدنان خيرالله، مع كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين، ومع بعض الزعماء الآخرين كالرئيس ياسر عرفات ومرات عدة، والدكتور عبد المجيد الرافعي وغيرهما.

كان السيد بيار رزق الملقب بـ "أكرم" ممثل القوّات اللبنانية يحضر معظم الاجتماعات، وكنت ألتقي به في العراق، ولا أدري كيف كان يسافر الى هناك، فالأمور بالنسبة اليه سهلة ومؤمّنة ولا تحتاج مساعدة العراقيين، الأمنية أو المادية،

فهو المسؤول عن جهاز المخابرات الخارجية في قيادة القوات اللبنانية، وعلاقاته خارج لبنان واسعة ومهمّة وسريّة. وقد وضَعت قيادة القوّات بتصرفه ميزانية ضخمة، يصرفها كيف ما شاء، وفي أي وقت يشاء، وليس كالعميد فؤاد عون الذي لم يكن يحصل من العماد عون، أو قيادة الجيش على أكثر من ثمن بطاقة السفر في الباخرة، واجرة التاكسي الى المطار في لارنكا، وبعد لارنكا يكون على عاتق السلطات العراقية الأمنية والمادية.

لقاءات مع الرئيس صدام حسين

لقاءان فقط سأذكرهما. لأنهما الأهـم:

اللقاء الأول

خلال زيارتي الثانية الى العراق في شهر نيسان 1989، وبالتحديد بتاريخ 1989/4/9 كان لقائي الأول مع الرئيس صدام حسين، حيث استقبلني رسمياً بصفتي ممثلاً شخصيّاً للعماد عون والحكومة اللبنانية، كما استقبل معي ممثل القوّات اللبنانية بيار رزق (أكرم)، وتمّت المقابلة في مبنى قيادة الثورة بحضور وزير الدفاع الفريق الأول عدنان خيرالله، ووزير الخارجية طارق عزيز.

دخلتُ المكتب وكان يقف في وسطه الرئيس صدام حسين بقامته المهيبة، مرتدياً لباساً عسكرياً، ومتمنطقاً بمسدس ظاهر، لفتني فيه نظرته القاسية والرقيقة في آن، وطريقة استقباله لي، وتأهله بي والشدّ على يدي لفترة لاشعاري بالاحترام والتقرب في آن، ولنقل عواطفه واحاسيسه تجاه من يعتبرهم أصدقاء وقريبين منه ومن العراق، وقوله لي: "أنا لا أعرف العماد ميشال عون شخصيّاً، ولكني أراه من خلالك يا عميد فؤاد".

ترافق هذا اللقاء مع حدثين مهمين للبنان والعراق. بالنسبة الى لبنان كانت حرب التحرير على أشدّها، وقوّات الاحتلال السوريّة تحرق الأخضر واليابس، وتدمّر الانسان والحجر، ولا من يتدخّل بفعالية ليوقف الهجمة السورية على لبنان وعلى شعبه الحر، وحكومته الشرعية وجيشه الوطني. وبالنسبة للعراق كانت قضية محاولة امتلاك المدفع العملاق، وما رافق ذلك من ضجيج



العميد فؤاد عون والرئيس صدام حسين في مبنى قيادة الثورة

إعلامي، وتركيز على العراق وعلى دوره الاقليمي والعربي. ولا عجب فالرئيس صدام حسين خارج لتوّه منتصراً في حربه مع ايران، وهي دامت ثماني سنوات، ومنتصراً في المعركة التي أطلق عليها العراقيون اسم "قادسية صدام"، تيمنّاً بمعركة القادسية التي انتصر فيها العرب على الفرس.

في هذه الأجواء، وكونه اللقاء الأول بين العماد ميشال عون، من خلالي، مع الرئيس صدام حسين، كان عليّ أن أُظهر له مشاعر العماد عون وعواطفه نحو العراق، ونحوه شخصياً، فقلت له:

"سيادة الرئيس، في هذا الظرف الصعب الذي يمرّ فيه العراق الشقيق، والاتهامات الكثيرة التي توجهها له وسائل الاعلام، حول محاولته امتلاك المدفع العملاق، لتركيز الانظار على العراق ودوره ورئيسه، وللحدّ من صعوده نحو زعامة العالم العربي والزعامة الاقليمية، فانني أحمل اليكم تحيات العماد ميشال عون وعاطفته، وتقدير الشعب اللبناني للدور الكبير الذي يلعبه العراق ورئيسه، لدعم صموده أمام الهجمة الشرسة التي ينفذها جيش الاحتلال السوري على كل لبنان، وعلى المناطق المحررة بشكل خاص".

تبسّم الرئيس صدام حسين بعنفوان وكِبَر وقال لي:

"نحن في العراق لا نأبه لكل هذه الاتهامات ولا نعيرها أي اهتمام، وهي بالنسبة لنا "زوبعة في فنجان"، المهم بالنسبة للعراق، ولي شخصياً، أن تتمكنوا أنتم من الصمود، وتتوصلوا للتحرر من احتلال الجيش السوري، ويعود لبنان بلداً حراً مستقلاً سيداً". وطلب مني "أن أبلغ العماد عون أنه جاهز لكل أنواع المساعدات والدعم التي يحتاجها في مسيرته الانقاذية للبنان".

كم كان كبيراً هذا القائد، وكم كان شهماً، وكم كان عربياً أبياً وأخاً لبلد عربي، يقوم بتهديمه بلدٌ عربي آخر، في وقت كانت معظم الدول العربية تتحاشى الوقوف بجدية الى جانب لبنان وشعب لبنان، وتداري مواقف سوريا ورئيسها، وتتهرب من قول الحقيقة والجهر بها، واتهام سوريا بتدمير لبنان، والطلب اليها، صراحة، إخراج جيشها من لبنان.

اقتصر اللقاء مع الرئيس صدام حسين على القضايا البروتوكولية، والشكليات التي تقتضيها المناسبة، مع العلم أن الرئيس صدام حسين قليلاً ما يستقبل المندوبين والممثلين الشخصيين وحتى السفراء.

دام اللقاء حوالى ربع ساعة، وخرجت بعده وأكرم الى الصالون بانتظار الاجتماع الموسّع الذي سيعقد في قاعة اجتماعات مجلس قيادة الثورة.

وفي أحد الصالونات، كان وزير الدفاع الفريق الأول عدنان خير الله، ووزير الخارجية طارق عزيز، ومدير المخابرات فاضل العزاوي، ومدير المخابرات السابق فاضل البراك، الذي أصبح المستشار الرئاسي، ورئيس أركان الجيش العراقي، وبعض المستشارين، وكنت أنا و"أكرم" معهم ننتظر الاجتماع الموسع. كنا في شهر رمضان وكان الجميع يحتسي القهوة أو الشاي بانتظار الاجتماع.

دخلنا قاعة الاجتماع، جلست أنا و"أكرم" الى الجهة اليمنى من طاولة الاجتماعات، وجلس الفريق العراقي الى الجهة اليسرى، وبعد فترة دخل الرئيس صدام حسين القاعة وترأس الجلسة. ثم أومأ الى الحاجب وقال له: اسأل اخواننا اللبنانيين ماذا يشربون؟ طلبنا شاياً. ثم قال للحاجب: اسأل أبا زياد أي طارق عزيز ماذا يريد أن يشرب فلا دخل له بالصوم (لأنه مسيحي) فطلب

ايضاً شاياً، ثم جال بنظره على الباقين وسألهم من منكم فاطر؟ فصمت الجميع. وتجرأ وزير الدفاع الفريق الأول عدنان خير الله (زوج شقيقة الرئيس صدام) وحده وطلب فنجان شاي. أما الباقون فلم يجرأوا أن يظهروا أمامه انهم فاطرون، علماً انهم جميعاً كانوا يحتسون القهوة أو الشاي في الصالون قبل الدخول الى قاعة الاجتماع.

اللقاء الثاني

خلال زيارتي الرابعة الى العراق في شهر حزيران 1989، وبالتحديد بتاريخ 1989/6/13، كان اللقاء الثاني مع الرئيس صدام حسين. جاءت هذه الزيارة للعراق في وقت كانت حرب التحرير على أشدها في لبنان، واللجنة العربية العليا*[1] تحاول ايجاد الحل المقبول للأزمة اللبنانية لتوقيف القتال، وفي وقت أصبح الجيش اللبناني بحاجة ماسة الى العتاد العسكري والذخيرة، للتمكن من متابعة الصمود في وجه قوات الاحتلال السورية.

قبل مغادرتي لبنان درست الاوضاع مع العماد ميشال عون، واتفقنا على ما سنطلبه من العراق، سياسياً وعسكرياً، لمتابعة الصمود، وخصوصاً الدعم العراقي مع اللجنة العربية، قبل أن تتوصل الى تصوّر الحل، ووضع تقريرها حول ذلك. واتفقنا على أن يحمّلني العماد عون رسالة خطية الى الرئيس صدام حسين حول مجمل الحاجات والمطالب والمساعدات والمواقف.

وصلتُ الى العراق بتاريخ 10 حزيران 1989، وأخبرت الجانب العراقي انني أحمل رسالة خطيّة من العماد عون الى الرئيس صدام حسين، أرغب بتسليمها له شخصياً.

انهيت الاجتماعات المقررة بتاريخ 11 و12 حزيران، وقلت للجانب العراقي انني سأعود الى لبنان بتاريخ 13 حزيران، وانني قد حجزت على الطائرة للعودة، وبأنني سأترك الفندق عند الساعة الحادية عشرة الى المطار. رد الجانب العراقي بأن مواعيد الرئيس صدام حسين كثيرة هذه الأيام، ولا ندري اذا كان سيتمكن من استقبالك، فأجبتهم في مطلق الأحوال اذا لم يتمكن الرئيس من استقبالي فسأسلم الرسالة الى وزير الخارجية طارق عزيز.

أمضيت الليل على اساس انني سأغادر الى لبنان في اليوم التالي، بعد أن أُسلِّم الرسالة الى الوزير طارق عزيز.

افقت صباحاً، وتحضّرت لمغادرة الفندق لأسلم الرسالة الى الوزير طارق عزيز عند الساعة العاشرة، ولكن اتصالاً هاتفياً جاءني ليقول لي: أجّل عودتك الى لبنان اليوم. فأدركت ان الرئيس صدام حسين سيستقبلني.

عند الساعة الحادية عشرة حضر الى الفندق من اصطحبني لمقابلة الرئيس صدام حسين. وصلنا الى أحد القصور الفخمة، علمت فيما بعد أنه منزل الرئيس المعتاد في بغداد، ترجّلت من السيارة، ودخلت صالوناً كبيراً لفتني في صدره الرئيس بقامته العالية وطلته البهية، ملؤها الوقار، تقدم نحو وسط الصالون ليستقبلني ويرحب بي باحترام ومحبة، وهو كما سبق وقلت، قلما يستقبل ضيوفاً في منزله. مشينا نحو صدر الصالون حيث جلس على كرسي وثير، واجلسني الى يمينه، وجلس وزير الخارجية طارق عزيز وفاضل العزاوي، وسكرتير الرئيس الخاص حامد حمادي الى يساره.

وبعد الشكليات والتحيات البروتوكولية، سلمته رسالة العماد عون، فضّها وقرأها بتمعن وبدت على وجهه علامات الرضى والابتسام، وهز رأسه مرات عدة اظهاراً لرضاه وسروره بما جاء في الرسالة، ثم سلمها الى سكرتيره الخاص.

كان عليّ أن ابدأ الحديث، فشرحت له الموقف اللبناني، المتمثّل بحرية القرار الذي اتخذه العماد عون باعلان حرب التحرير، لاخراج جميع الجيوش الغريبة من لبنان، وقطع جميع الصلات نهائياً مع النظام السوري، حتى خروج جيشه من لبنان، وأشَدْتُ بأهمية الموقف العراقي ودعم الرئيس صدام حسين للبنان وحكومته، وقدّمتُ شكر الحكومة ورئيسها والشعب اللبناني للعراق الشقيق ورئيسه، وانهيتُ بقولي: ان الشعب اللبناني أمانة في عنق الرئيس صدام حسين لحمايته مما يتعرض له من التنكيل والقتل والذبح على يد النظام السوري، وكما انتصر العراق وقائده في معركة القادسية الثانية، فسينتصر لبنان في معركة عنجر الثانية لتحرير أرضه بقيادة العماد عون*[2].



العميد فؤاد عون مع الرئيس صدام حسين في منزله

ثم شرح الرئيس صدام حسين موقف العراق من القضية اللبنانية، ولخصه كالآتي:

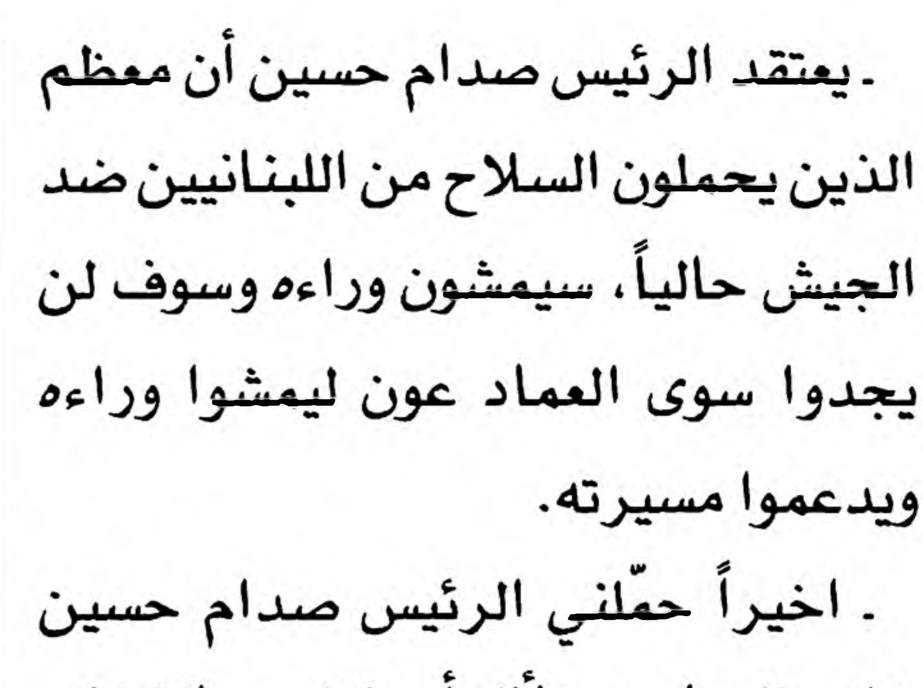
- موقف العراق ثابت ولا يمكن أن يتغيّر مع الظروف، لأنه مبنيٌّ على فكرة قوميّة واحترام لميثاق الجامعة العربية، واحترام لحق واستقلال كل دولة، وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية من قبل دولة أخرى.

- لا يمكن للعراق الالتقاء أو المصالحة مع النظام السوري الا بعد خروجه من لبنان.

- لبنان تجربة فريدة في العالم يجب المحافظة عليها، لأنه مثال في تعايش الحضارات واللغات والأديان، فاذا أصابه شيء انعدمت هذه التجربة، وعلى العرب جميعاً، والمسلمين خصوصاً، أن يحافظوا على الوجود المسيحي في العالم العربي، وخصوصاً في لبنان، لأن الوجود المسيحي يعطي معنى للقومية العربية. فاذا انعدم الوجود المسيحي في العالم العربي وخصوصاً في لبنان، لم تعد هناك حاجة للقومية العربية، وتصبح الدول العربية جزءاً من العالم الاسلامي، وتفقد بالتالي خصوصيتها العربية، وتصبح بالتالي اقليّة في العالم الاسلامي المنتشر في كل بقاع الارض.

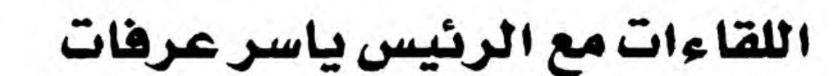


الرئيس كميل شمعون



ـ يعتقد الرئيس صدام حسين أن معظم الذين يحملون السلاح من اللبنانيين ضد الجيش حالياً، سيمشون وراءه وسوف لن يجدوا سوى العماد عون ليمشوا وراءه ويدعموا مسيرته.

ـ اخيراً حمّلني الرئيس صدام حسين شكره للعماد عون لأنه أرسل له رسالة شكر على واجب يقوم به تجاه دولة عربية وشعب عربي يُقتل من قبل نظام عربي آخر.



اللقاءات مع الرئيس ياسر عرفات

عقدتُ مع الرئيس ياسر عرفات لقاءات عدة بحضور بعض المسؤولين العراقيين، وحضر بيار رزق (أكرم) ممثل القوّات اللبنانية بعضها. ولفتني خلال هذه اللقاءات، وكوني لم يسبق لي أن التقيت ياسر عرفات، الأمور الآتية:

ـ لفتني بياسر عرفات حسن الاستقبال، ولياقة التصرف، والقرب من ضيفه، حتى لو كان لا يعرفه من قبل، وبسمته الدائمة وخفّة ظله وبساطته، فلقد ذكّرني بالرئيس كميل شمعون عندما التقيته مرتين، الأولى خلال حرب السنتين لدرس أوضاع منطقة جزين، والثانية خلال العام 1984 عندما كنت معاوناً لقائد منطقة الجنوب العسكرية، وطلب منّي خلالها شرح الوضع في منطقة صيدا وجزين، والجنوب عموماً، بعد جلاء الاسرائيليين عن صيدا وجزين. وفي المرتين كان الرئيس شمعون السياسي المحنك والمهذب والقريب الى القلب والمتواضع. فعلاً كان هناك شبه كبير بين ياسر عرفات وكميل شمعون في هذا المجال، والرجلان يفرضان الاحترام ويحملان ضيفهما على تقديرهما وحبهما والاعجاب بهما.

اللقاء الأول


الرئيس ياسر عرفات

تم بتاريخ 1989/4/13 مساء، في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، كنت لوحدي ولم يرافقني من السلطات العراقية سوى الضابط المرافق، استقبلني ياسر عرفات على المدخل الداخلي للمقرّ بترحيب لافت، وعناق، وتأهيل زائد، وكأننا نعرف بعضنا منذ سنوات، برغم أن هذا اللقاء هو الأول بيننا، ولم يسبق أن التقينا ولو عرضاً. جاء هذا اللقاء بعد أن سبق لياسر عرفات ان التقى العماد ميشال عون في تونس، في نهاية شهر كانون الثاني 1989.

بعد تبادل كلمات الترحيب البروتوكولية التي يقتضيها اللقاء الأول، وبعد أن سأل ياسر عرفات عن العماد عون، وأشاد به وبمواقفه وصموده أمام الهجمة السورية الشرسة، وبعد أن استفسر عن الاوضاع العامة في لبنان، وكون اللقاء كان مريحاً وفي جو من الالفة، سمحتُ لنفسي أن استعيد معه الاجواء التي رافقت خروجه من لبنان في العام 1982 مع مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، وكيف زحفت بيروت وزعماؤها لوداعه على المرفأ، وكيف كان بعض الزعماء يلوّحون له والتأثر بادٍ على وجوههم، حتى وصل التأثر لدى البعض ليجهش بالبكاء. نعم هؤلاء الزعماء أنفسهم الذين كانوا في وداعه على مرفأ بيروت، وخصوصاً الذين أجهشوا بالبكاء، يناصبونه العداء اليوم ويتبرأون منه، ويتحاشون ذكره، ويُنكرون معرفتهم به "ثلاث مرات قبل صياح الديك"، والسبب أن النظام السوري غير راضٍ عن ياسر عرفات، ويناصبه العداء ويقول فيه، وفي خيانته للقضية الفلسطينية، ما لم يقله مالك بالخمرة. هؤلاء الزعماء أنفسهم يهاجمون اليوم العماد ميشال عون، ويكيلون له التهم

لأنه اجتمع بياسر عرفات في تونس.

بعد هذا الاستذكار قلت لياسر عرفات، سبق لك وقلت للعماد عون في تونس "انك تضع البندقية الفلسطينية بتصرفه، والمقصود ليس البندقية اي السلاح الفلسطيني فقط، ولكن زعامتك في الشارع البيروتي خصوصاً، والاسلامي عموماً، فهل لا تزال زعامتك كما هي؟ وهل لا يزال تأثيرك على هؤلاء الزعماء والفاعليات موجوداً وفاعلاً؟ وهل لا يزال هؤلاء الذين كانت اسماؤهم مدرجة على لائحة الرواتب Pay Roll التي كانت لديك، يوم كانوا يأتونك لقبض مخصصاتهم آخر كل شهر، يقبضون مخصصاتهم اليوم؟ "

تبسّم ياسر عرفات وهز رأسه ولم يُجب. وكأني به يقول: " أكثريتهم لا تزال تقبض، ولكن بطرق سريّة ومخفية، والبعض الآخر توقّف مخافة أن يعرف به السوريون، وهذا يعني أن تأثيره لا يزال قوياً في لبنان، وفي الاوساط ومع الزعامات التي كانت تستزلم له".

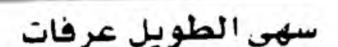
توقف الحديث عند هذا الحدّ، وانتهى اللقاء بعد شرب الشاي ،كونه كان لقاء تعارف، وبعد أن حمّلني ياسر عرفات تحياته الحارة للعماد عون، خرجت من المقر ليرافقني ياسر عرفات الى قرب السيارة، وليودّعني ثانية على طريقته المعهودة، والتي يستعملها مع الذين يزورونه، وخصوصاً لأول مرة مثلي.

اللقاء الثاني

ثم كانت اجتماعات عمل أخرى مع ياسر عرفات، وتبع احدها غداء في مقر منظمة التحرير الفلسطينية، حضره الوزير طارق عزيز والسيدان فاضل العزاوي (ابو العباس) وفاروق حجازي (ابو عمر) عن الجانب العراقي، وبيار رزق (أكرم) ممثل القوّات اللبنانية، بالاضافة الى ياسر عرفات وبعض معاونيه.

جلسنا الى طاولة الطعام وكان مقعدي تجاه مقعد ياسر عرفات، ولفتني وجود سيدتين تجلسان الى يمينه، ما لبث أن عرّفني عليهما بقوله: امينة سري الآنسة سهى الطويل (اصبحت زوجته) ووالدتها، واسترعى انتباهي اناقتهما، وخصوصاً الوالدة، وتصرفهما اللائق والذي يوحي الاحترام والتربية الرفيعة والتهذيب.


سهى الطويل عرفات مع زوجها


سهى الطويل عرفات

خلال الغداء كان ياسر عرفات يوزع اهتمامه على جميع المدعوين، ولكنه خصّني باهتمام زائد حيث أكثَرَ من التأهيل بي، وكان يسكب لي الطعام في صحني، وفي نهاية الغداء أخذ كوباً من الشاي ووضع فيه ملعقة من العسل وحرّكه، ثم قدمه لي وكنت أجلس قربه. لم أتمكن من تفسير هذا التكريم الزائد لي من قبله، سوى أنني الممثل الشخصي للعماد عون، وكان يقصد اقناعي بصدق نواياه نحو العماد عون وحكومته، ونحو الشعب اللبناني، وخصوصاً في المنطقة الشرقية، بقصد التعويض عن الاخطاء التي ارتكبها الفلسطينيون تجاهه خلال حرب السنتين وما بعدهما.

لفتني كثيراً تصرف ياسر عرفات مع بيار رزق (أكرم) البعيد عن "التكلف" والمجاملة، حيث كان تصرفاً طبيعياً وأخوياً، وحتى على طريقة "خوش بوش"، وكذلك كان تصرف أكرم، ليس مع ياسر عرفات فقط، بل مع جميع الفلسطينيين الموجودين، وحتى مع الآنسة سهى الطويل ووالدتها، وكأنه يعرفهم من زمان. كما لفتني حديث أكرم مع ياسر عرفات وبعض معاونيه، وكانت تتخلله بعض التوريات والاشارات المُلفتة، وكأن هناك قضايا تجمعهم وتقرّبهم بعضهم من بعض، وتتجاوزني، وتتجاوز حتى المسؤولين العراقيين الموجودين. وفي أوقات لاحقة، ومن أحاديثي مع بعض المسؤولين العراقيين، علمت أن معلومات مخابراتية تجمع أكرم وجهاز المخابرات الفلسطيني، وأن هناك تبادل معلومات كبير بينهما وربما بيع وشراء معلومات ليس في الداخل اللبناني، بل على الصعيد الخارجي أيضاً. وهذا ما فسّر التقرب الزائد بين القوّات اللبنانية والفلسطينيين، وحتى بين القوّات اللبنانية والمخابرات العراقية، وهذا شيء طبيعي لأن الاتصالات كان يجريها مسؤول المخابرات

الخارجية في القوات اللبنانية (أكرم)، وليس نائب رئيس الاركان للتجهيز في الجيش اللبناني (العميد فؤاد عون). وهكذا كان من المفروض أن يقوم بالاتصالات عن الجيش اللبناني مدير المخابرات في الجيش (العقيد عامر شهاب)، أو مساعده (العقيد كرم مصوبع)، أو على الأقل أحد ضباط مديرية المخابرات (المقدم فؤاد الاشقر مثلاً).

---

*1 لم تتمكن اللجنة العربية الوزارية السداسية من ايجاد حل للأزمة اللبنانية، فرفعت القضية الى مؤتمر القمة العربية غير العادي الذي عُقد في مدينة الدار البيضاء في المغرب بتاريخ 23-25 أيار 1989 والذي شكل لجنة عليا من جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وخادم الحرمين الشريفين عاهل المملكة العربية السعودية الملك فهد وفخامة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، مهمتها ايجاد حل للأزمة اللبنانية.

*2 معركة عنجر وقعت عام 1622 انتصر فيها فخر الدين على الجيش العثماني وألقى القبض على قائد الحملة العسكرية العثمانية مصطفى باشا والي دمشق.

الفصل الخامس
المهمات المنفذة في العراق

المهمـة الأولى

قمت بهذه المهمة خلال شهر كانون الثاني 1989، قبل اجتماع تونس المقرر انعقاده بتاريخ 1989/1/30، بين اللجنة الوزارية العربية السداسية، وبين كل من العماد ميشال عون والدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني، بهدف ايجاد حل للأزمة اللبنانية.

عقدتُ بتاريخ 1989/1/23 اجتماعات عدة مع وزير الخارجية طارق عزيز بحضور مدير المخابرات العراقية فاضل البراك والمستشار فاضل العزاوي (ابو العباس) ومساعد مدير المخابرات فاروق حجازي (أبو عمر). تركّزت الاجتماعات على السياسة العامة للحكومة اللبنانية التي يرأسها العماد ميشال عون، وعلى نظرتها الى الاجتماع الذي سيعقد في تونس، وقدّمتُ عرضاً مفصلاً بذلك، وقدم الجانب العراقي عرضاً للموقف العراقي.

ملاحظة: قبل قراءة تفاصيل هذه المهمات، لا بد من العودة الى موسوعة "لبنان في ظل الحكومتين" للعميد فؤاد عون لمعرفة الأجواء التي كانت سائدة في تلك المراحل.

أولاً : العرض الذي قدمتُه عن لبنان


وزير الخارجية العراقي طارق عزيز

كان بودّ دولة الرئيس العماد ميشال عون الحضور شخصياً الى العراق الشقيق، لاجراء المحادثات، ولكن ظروف لبنان حالت دون تمكّنه من ذلك، فأوفدني اليكم وحمّلني أصدق التحيات والعواطف والشكر الجزيل للعراق الشقيق، ولسيادة الرئيس القائد صدام حسين، ولكم شخصياً يا معالي الوزير، للدعم الكبير والصادق للبنان في جميع المحافل العربية والدولية، وخصوصاً خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الأخير، الذي عُقد في مقر الجامعة العربية في تونس. وان موقف لبنان يتلخص كما يأتي:

سياسة حكومة العماد عون

ترتكز هذه السياسة على المبادىء الآتية:

- الحاجة الى اعلان الدول العربية تضامنها مع لبنان، واستعدادها لوضع حدّ لمأساته التي مر عليها حتى الآن أربع عشرة سنة.

- إدانة العدوان الاسرائيلي على لبنان، وضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بانسحاب اسرائيل من كل الاراضي اللبنانية.

- وجوب انسحاب جميع القوات العسكرية الغريبة من لبنان، وخصوصاً الجيش السوري، وفي اسرع وقت، ووضع برنامج لهذا الانسحاب.

- عدم ربط الانسحابات الاسرائيلية والسورية وغيرها بعضها ببعض.

- اعتبار القوات المسلحة اللبنانية الشرعية، هي الوحيدة الصالحة لممارسة الدولة لسلطاتها وسيادتها.

- الاصلاحات الداخلية أمر بديهي يجب أن يتم بين اللبنانيين أنفسهم، وبمعزل عن جميع التدخّلات الخارجية.

كيف ترى حكومة العماد عون الحل

- تحرير إرادة اللبنانيين من الضغوط الخارجية، وبخاصة الضغوط

الاسرائيلية والسورية.

- ان خروج الجيش السوري الآن، يساعد على تحرير الارادة، ويُسرِّع عملية الحل واجراء الاصلاحات الداخلية، ويسهِّل اخراج اسرائيل من جنوب لبنان بواسطة الدعم العربي والدولي.

- لا يمكن اجراء الاصلاحات الداخلية، إلا بوجود سلطة تنفيذية وتشريعية صحيحة وتمثّل اللبنانيين، وتكون مسيطرة على كل لبنان. وهذا ممكن اما عن طريق اجراء انتخابات رئاسية حرة، ثم تشكيل حكومة تمثل الارادة اللبنانية، وأما عن طريق الافساح بالمجال لحكومة العماد عون بكامل اعضائها الستة للعمل[1]، وتحضير الاجواء للاصلاحات والانتخابات الرئاسية والتشريعية



حكومة العماد ميشال عون

(وهذه الطريقة تشكل وقتياً جزءاً من المطالب الاصلاحية، لأنها تجعل مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية وليس رئيس الجمهورية).

موقف الحكومة من اجتماع تونس

تبين للعماد عون بعد استقباله السفيرين الكويتيين حاملي الدعوة للاجتماع ما يأتي:

. اعادت سوريا المشكلة الى الوراء باحتجاجها أن وجود جيشها الآن في لبنان هو لضرورات قومية، وانها ليست بحاجة الى أي موافقة لبنانية للبقاء في لبنان.

. ان الدعوة التي وجهتها اللجنة العربية لدولة رئيس الحكومة العماد عون تناست هذه الصفة أنه رئيس الحكومة الشرعية، فهو لم يدع بهذه الصفة، ولا حتى بصفة وزير خارجية بالوكالة (جاءت الدعوة تحت عنوان حضرة الأخ العماد ميشال عون)، وهذا يتعارض والدستوراللبناني والمواقف العربية، وبخاصة موقف العراق ورئيسه القائد صدام حسين.

. لا يمكن لدولة رئيس الحكومة أن يحضر اجتماع تونس بصفته الشخصية، أو بصفته ممثلاً للمسيحيين فقط.

. ان موقف الحكومة يمكن أن ينقله أحد الوزراء (ادغار معلوف أو عصام ابو جمرة) لأن موقف الثلاثة هو واحد.

. ان المحادثات التي ستجريها اللجنة العربية، ومن ثم اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب سوف لن يُتّخذ خلالها قرارات، بل تحضيرات لمؤتمر القمة العربية الذي سيتخذ هو القرارات.

. من هنا يُفضِّل العماد عون ارسال وفد الى تونس برئاسة أحد الوزراء (الوزير معلوف) لاجراء الاتصالات والمناقشات، وعرض وجهة نظر الحكومة، على أن يحضر العماد عون شخصياً مؤتمر القمة العربية عند انعقاده.

. يطلب العماد عون الوقوف على رأي العراق الشقيق، وموقف الرئيس القائد صدام حسين وحكومته من عدم حضور العماد عون شخصياً مباحثات تونس.

نظرة الحكومة الى حقيقة التدخل السوري في لبنان

. حاولت سوريا تركيز تدخلها في لبنان على نقاط عدة:

- حماية الثورة الفلسطينية.
- منع تقسيم لبنان والدفاع عنه ضد اسرائيل.
- ارتباط أمن سوريا بأمن لبنان وحق الدفاع المشروع.
- الأمن القومي أو الأمن الاستراتيجي.

اتّبعت سوريا لتحقيق هذه الأهداف طريقة تنفيذ على مراحل، تتوصل في نهايتها الى السيطرة على القرار اللبناني والاستئثار به، ومنع ومحاربة كل مشاركة لها من قبل أي طرف دولي أو اقليمي، أو حتى عربي.

المرحلة الأولى: زعزعة الاستقرار في لبنان واضعاف سلطة الدولة فيه، وامتدت هذه المرحلة حتى كانون الثاني 1976.

المرحلة الثانية: التدخل بواسطة قوات أمر واقع عسكرية:

- جيش التحرير الفلسطيني الذي ادخلت سوريا بعض وحداته الى المخيمات الفلسطينية اعتباراً من العام 1973 بحجة حمايتها.
- الجيش السوري الذي دخل رسمياً الى لبنان في أول حزيران 1976.

المرحلة الثالثة: التدخل من ضمن قوات الأمن العربية الرمزية لتفشيلها بهدف سحبها.

المرحلة الرابعة: التدخل من ضمن قوات الردع العربية، ومن ثم دفع باقي الدول المشاركة في قوات الردع لسحب وحداتها، حتى بقيت القوات السورية لوحدها*[2].

المرحلة الخامسة: قوات الاحتلال السورية، بعد أن انتهت مهمة قوات الردع العربية عام 1983.

نتائج التدخل السوري في لبنان على النقاط التي ادعت سوريا تحقيقها والدفاع عنها:

على القضية الفلسطينية: أين هي الآن، ومن قضى عليها ودمّر المخيمات غير سوريا؟

على تقسيم لبنان والدفاع عنه: من قسّم لبنان، وقسّم مؤسساته الدستورية، وقضى على وحدة لبنان غير سوريا؟ ولماذا لم تتصد سوريا لاسرائيل خلال

الحربين على لبنان 1978 و1982 لتدافع عنه بحسب ادعائها؟

على مبدأ أمن سوريا من أمن لبنان: انه خطأ جغرافي، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة المادة 51 منه.

على الأمن القومي: هو من صلاحية الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك. ولماذا لم تطبق سوريا مبادىء الأمن القومي عندما دعمت ايران ضد العراق في حرب الخليج؟

مطالب متفرقة للحكومة اللبنانية من العراق الشقيق

. ما هي المساعدات العسكرية الممكن تقديمها للجيش اللبناني مع امكانية نقلها الى لبنان؟

. ما هي المساعدات العينية الممكن تقديمها للجيش اللبناني والحكومة والشعب؟

. هل بالامكان مساعدة الحكومة في تقوية وسائل الاعلام، كاعطائها محطة اذاعة قوية حديثة؟

. هل سبق للعراق أن ارسل مساعدات عسكرية، أو عينية للجيش اللبناني وخصوصاً محركات لطائرات الهوكر هنتر، وماذا حل بهذه المساعدات، في حال تم ارسالها، مع العلم أن الجيش اللبناني لم يستلمها؟ (عُلم أن محركات الطائرات قد بيعت الى دولة خليجية من قبل أحد مسؤولي العهد السابق، قبل وصولها الى لبنان).

ثانياً: جواب الجانب العراقي على العرض كما قدمه الوزير طارق عزيز

مسلمات السياسة العراقية

تقوم السياسة العراقية تجاه لبنان على المسلمات الآتية:

. لا مبرر للوجود السوري في لبنان على الاطلاق.

. اعتراف صريح بحكومة العماد عون بأنها الحكومة الدستورية، وهذا ما عبّر عنه الرئيس صدام حسين عندما أرسل رسالة تهنئة للعماد عون بمناسبة عيد الاستقلال، وما تعبّر عنه السفارة العراقية في بيروت بعلاقاتها مع حكومة

العماد عون.

. الجيش هو مؤسسة رئيسة من مقومات الشرعية اللبنانية ويجب المحافظة عليها.

. النجاح المحقق بسحب الملف اللبناني من يد سوريا، واعادته الى مجلس الجامعة العربية لمعالجته.

. لا ملاحظات على خطة التنفيذ المقترحة للحل في لبنان، والعراق يتفق بالرأي حولها مع الحكومة اللبنانية.

موضوع حضور العماد عون شخصياً اجتماع تونس

. يرى العراق ان الاعتراف بحكومة العماد عون هو على درجتين:

. اعتراف نظري قانوني.

. اعتراف والتزام عملي.

. ان العراق يعترف نظرياً وقانونياً ويلتزم عملياً (الرئيس صدام حسين ملتزم عملياً).

. ان بعض الدول العربية تعترف نظرياً وقانونياً، ولكنها لا تلتزم عملياً، بسبب بعض الاوضاع الداخلية في لبنان وحالة الانقسام.

. ان الجامعة العربية قد خرجت بهذه الصيغة للدعوة كتسوية، وقررت دعوة الطرفين الى تونس، لأن حكومة العماد عون لا تسيطر على كل لبنان، ولتجنّب المجموعة العربية الالتزام بأحد الطرفين.

. ان الهدف من دعوة الطرفين هي لتسجيل آرائهم.

. ان العراق ثابت على موقفه من حكومة العماد عون، ويفضّل ذهاب العماد عون شخصياً الى اجتماع تونس للاسباب الآتية:

. اظهار احترام لبنان وحكومة العماد عون للجامعة العربية، خوفاً من قول أعضاء الجامعة أن الدكتور الحص احترم الجامعة، بينما العماد عون لم يحترمها، وهذا ما سيستغلّه السوريون.

. ضرورة اظهار موقف الحكومة باعتبار الجامعة العربية هي مؤسستنا جميعاً، وان لبنان هو جزء منها.

ـ تثبيت الانتماء العربي للبنان، وبخاصة من قِبَل المسيحيين لقطع دابر الابتزاز.

ـ الدول العربية لا تقبل الابتزاز السوري الذي يتهم لبنان والمسيحيين بأنهم ليسوا عرباً، ويتعاملون مع اسرائيل، ولكن يجب تأكيد ذلك للعرب بحضور العماد عون (بحسب قول طارق عزيز: على المسيحيين تأكيد ولائهم العربي أكثر من غيرهم لدفع الابتزاز السوري).

ـ ان "أبو عمار" يحضر جميع الاجتماعات، وعلى جميع المستويات للمدافعة عن قضيته، وللبنان قضية ومن الواجب المدافعة عنها أمام الجامعة العربية، وعلى جميع المستويات، بالحضور الى تونس، ثم الى اجتماع وزراء الخارجية العرب ثم اجتماع القمة.

ـ سبق للرئيس صدام حسين أن حضر مؤتمر عدم الانحياز في هافانا، وذهب لاقناع وزير خارجية الهند بوجهة نظره.

ـ من له قضية يدافع عنها في جميع المحافل.

ـ حضور العماد عون يؤكد الانتماء العربي.

الحل في لبنان

من الافضل اتباع الخطوات المتتالية أي خطوة خطوة:

انتخاب رئيس جمهورية

ـ يجب أن يكون للبنان رئيس جمهورية.

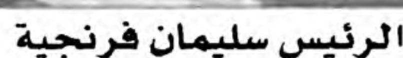
ـ ان الوضع الحالي يؤدي الى تفتيت لبنان.

ـ حتى ان الحكومة العسكرية، في حال اجتمعت بكامل اعضائها الستة، من السهل شل عملها باقناع أحد الوزراء بعدم الموافقة على الموضوع المطروح لأن السلطة التنفيذية هي منوطة بمجلس الوزراء مجتمعاً.

ـ يمكن لرئيس الدولة المنتخب أن يُبقي على الحكومة العسكرية الحالية.

ـ عدم الوقوع في الفخ السوري، الذي عندما عجز عن ايصال سليمان فرنجية ثم مخايل الضاهر*[3]، طرح موضوع الاصلاحات قبل الانتخاب، وهذا سيؤدي الى عدم انتخاب رئيس جمهورية، بقصد زيادة هيمنة السوريين على لبنان.


النائب مخايل الضاهر



الرئيس سليمان فرنجية

- من الأفضل أن يشدّد العماد عون أمام اللجنة العربية في تونس على موضوع الاصلاحات، لأن السوريين يقولون ان الموازنة لا يريدون الاصلاح قبل الانتخاب، لأنهم لا يؤمنون بالاصلاح.

الاصلاحات

- يجب أن تُجرى من قبل اللبنانيين، على أن يؤكد العماد عون للجنة العربية بأنه يقبل، بعد انتخاب رئيس جمهورية، أن يدرس اللبنانيون الاصلاحات، وعلى أن تكون اللجنة العربية هي الحكم بينهم (وهذا يساعد العماد عون والمسيحيين ولبنان وحكومته ويعطيهم دفعاً عربياً).

- هذه هي الخطوة الثانية لتخليص لبنان من ايدي سوريا.

شخصية الرئيس

قد يقول البعض أنه لا يجوز الاتيان برئيس جمهورية معاد لسوريا، والجواب على هذا القول أن المطلوب هو رئيس صديق لكل العرب، وليس "زلمة" سوريا.

الانسحاب الجزئي للقوات السورية

كيف يمكن للبنانيين أن ينتخبوا بحرية، وعاصمتهم محتلة من قبل السوريين.

على العماد عون أن يطلب من اللجنة العربية أن تكون بيروت الكبرى خالية

من القوات الغريبة، وأن يتسلم الجيش اللبناني الأمن فيها، تساعده قوات عربية، ومن الأفضل من قوات الدول الاعضاء في اللجنة.

الوفد المرافق للعماد عون الى اجتماع تونس

يفضل العراق أن يصطحب العماد عون معه مجموعة مستشارين محنّكين بجميع القضايا، وبخاصة اللبنانية والعربية.

أمور عامة

- يقتضي المحافظة على وحدة الصف في المنطقة الشرقية مهما كلف الأمر.
- يقتضي مزيد من التنسيق والتفاهم لتثبيت المواقع.
- التمنّي بمعذرة السفير سليمان فرح على تصرفه خلال مؤتمر وزراء الخارجية في تونس *4.

أمور مهمة

تمت بين العراق والكويت اتصالات تمحورت حول النقاط الآتية:

- قبل عقد هذا الاجتماع الجاري الآن، اتصل وزير خارجية الكويت بالوزير طارق عزيز وأعلمه ان العماد عون لن يحضر الاجتماع في تونس، وطلب تدخل العراق.
- افهم العراقُ وزيرَ خارجية الكويت، أن الرئيس حسين الحسيني لا يمثل مجلس النواب اللبناني.
- أعلم وزيرُ خارجية الكويت نظيرَه العراقي أنه سيدعو في تونس العماد عون والدكتور الحص وحدهما الى مائدة عشاء لمناقشة المواضيع.

في اجتماع آخر مع فاضل العزاوي (ابو العباس) وابو عمر شدّد الجانب العراقي على:

- التشديد على حضور العماد عون شخصياً الى تونس.
- التشديد على الحفاظ على وحدة الموقف في الشرقية، وبخاصة مع القوات اللبنانية.
- التشديد على عدم استعمال القوة المسلحة.

- تجاوز جميع الشكليات، لانكم اصحاب قضية وحق، ولا يجوز فقدان ذلك من أجل بعض الشكليات.

انتم الآن مقاتلون وليس دولة تامة النظام، ومن واجبكم المقاتلة ومحاولة احراج الخصم بسلوك كل طريق ايجابي.

- تلافي النرفزة والاستنكاف عن متابعة المناقشات مع اللجنة العربية.

- العمل لتأمين انتخاب رئيس جمهورية مهما كلف الأمر.

- يقول البعض ان العماد عون يخشى الذهاب الى تونس لأنه لا يُحسن الدفاع عن قضية لبنان، وليس لديه حجج للاقناع.

المهمـة الثانيـة

تمت هذه المهمة، بعد اعلان حرب التحرير اللبنانية من الاحتلال السوري، وحرب التدمير السورية لكل لبنان*5، وبعد أن عجزت اللجنة الوزارية العربية السداسية عن ايجاد حل للوضع في لبنان، وحتى التوصل لوقف القتال والنار والهجمة الشرسة التي تقوم بها سوريا ضد الشعب اللبناني.

عُقد اجتماع بتاريخ 1989/4/6 مع الجانب العراقي المؤلف من وزير الخارجية طارق عزيز ومدير المخابرات فاضل العزاوي (ابو عباس) ومساعده ابو عمر، وحضر الاجتماع للمرة الأولى ممثل القوات اللبنانية بيار رزق (أكرم).

موقف العماد عون وحكومته

عرضتُ موقف العماد عون وحكومته بعد اجتماعات تونس، وشرحت:

- قضية المرافىء، وكيف تتطورت واستغلتها سوريا، بعد أن وافق عليها الدكتور الحص وقرر فتح معبر المرفأ، وكيف تحسن سعر صرف الليرة بمعدل 20%، وكيف أمر السوريون العميد سامي الخطيب المعين قائداً لالوية الجيش المتمركزة في مناطق الاحتلال السوري إقفال جميع المعابر.

. كيف قام السوريون بقصف مرفأي بيروت وجونيه الشرعيين لاقفالهما،

مع العلم أن المرافىء الشرعية الموجودة تحت الاحتلال السوري (طرابلس- صيدا- صور) كانت تعمل بشكل طبيعي، مما اضطر العماد عون للرد على القصف السوري، بعد أن حذّر المواطنين وطلب منهم الابتعاد عن المراكز السورية، لأن الرد يصير على المراكز السورية التي تَقصِف.

- كيف استجاب العماد عون لنداء وقف النار الصادر عن اللجنة السداسية، في وقت لم يستجب السوريون، وتابعوا القصف. وبعد انتظار حوالى ستة أيام اضطر العماد عون للرد، فقامت القيامة لتقول أن العماد عون لا يتقيد بوقف النار

- كيف قام السوريون بتهديم المناطق الشرقية، وحوّلوا منطقة الدورة لما يشبه هيروشيما.

- كيف أن الشيخ الصباح اختصر اللجنة السداسية، وأدلى بتصريح في دمشق أعطى سوريا فيه شهادة براءة ذمة عن اعمالها وتعدياتها في لبنان، وهذا الموقف غير مقبول من اللجنة.

- كيف ان العماد عون استجاب للنداء الثاني لوقف النار، بانتظار أن توضح سوريا موقفها.

- في النهاية ،يرى العماد عون أن اللجنة العربية اخفقت وأعطت سوريا ما تريد، وهو الآن يفكر باللجؤ الى مجلس الأمن، وهو يطلب وجهة نظر العراق في هذا الصدد.

موقف القوّات اللبنانية

عرض أكرم وجهة نظر القوّات اللبنانية التي تتفق مع وجهة نظر العماد عون بحسب ما عرضه أكرم.

وجهة نظر العراق كما شرحها الوزير طارق عزيز

وهي ترتكز على المسلمات الآتيـة:

- على القوّات اللبنانية أن تعترف صراحة بسلطة حكومة العماد عون الشرعية.

- على الحكومة أن تُعطي للقوّات اللبنانية دوراً، لأن وجودها ضروري

الآن*[6].

. ضرورة الوحدة بين جميع افرقاء الشرقية، وعلى القوّات اللبنانية أن تنفتح على المسلمين.

. العماد عون هو أشجع قائد لبناني، فلقد احرج السوريين وجميع المتعاونين معهم، وهذا ما حدث في تونس.

. جَمَعت سوريا جميع حلفائها وقدّمتهم للجنة الوزارية العربية في دمشق، لمواجهة العماد عون لأن وضعهم مضعضع.

. في اجتماعات مجلس التعاون العربي (مصر- العراق- الاردن- اليمن)، سيُبحث لبنان كموضوع أساسي في اجتماع رؤساء الحكومات (10-11 نيسان) الذي سيعقد في بغداد، وفي اجتماع القمة الذي سيعقد في القاهرة.

. سيقوم الوزير طارق عزيز بالاجتماع والاتصال بوزراء خارجية الدول الاعضاء في اللجنة السداسية (الاردني والجزائري في بغداد). ان وزير خارجية السودان الجديد أفضل من سلفه، وان موقف الامارات جيد.

. شدّد الوزير عزيز على ضرورة استعمال الامكانات اللبنانية في جميع المجالات (مثلاً الاستاذ بسام فريحه واستغلال علاقاته المتينة مع رئيس دولة الامارات الشيخ زايد ومع فرنسا).

. خلال مقابلته مع صحافيين سوفيات خصص طارق عزيز نصف المقابلة للتكلم عن لبنان.

. شدّد على اشراك المسلمين في الخارج.

. اخيراً شدّد على حضور اللجنة السداسية الى بيروت للاجتماع مع الجبهة اللبنانية والأطراف الآخرين.

وبتاريخ 1989/4/9 عُقد اجتماع آخر، حضره الرئيس صدام حسين ووزير الدفاع الفريق الأول عدنان خيرالله ووزير الخارجية طارق عزيز وفاضل العزاوي (ابو العباس) مدير المخابرات وفاضل البراك المستشار الرئاسي بعد ان كان مديراً للمخابرات، ورئيس أركان الجيش العراقي، وبعض المستشارين.


بسام فريحة

أعلن الرئيس صدام حسين بدء الاجتماع وطلب مني أن اعرض الوضع السياسي لحكومة العماد عون، فشرحتُ تفاصيل الازمة الأخيرة في لبنان، منذ اغلاق المرافىء غير الشرعية، وقصف السوريين لمرفأي بيروت وجونية وذلك وفقاً للخطوط الأساسية التي عَرضتُها في الاجتماع السابق الذي عقد مع وزير الخارجية طارق عزيز.

ثم عرض اكرم الوضع العسكري للقوات السورية وحلفائها على الارض، ووَضْعَ القوّات اللبنانية.

وعرضت أنا وضع الجيش اللبناني على الأرض، وذلك على خرائط اركان محضّرة.

وعرض الرئيس صدام حسين الموقف العراقي وهو يتلخص بالاتي:

ثوابت السياسة العراقية

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- عدم استعمال الجيوش بين الدول العربية.
- ترك الحرية لفروع حزب البعث في الدول العربية لتعمل كما تراه هي مناسباً.
- موقف العراق في لبنان ليس موقفاً متحيزاً.
- عند تقييم العراق للموقف العربي لا يُدخل تصرف (الرئيس) حافظ الاسد وحتى في لبنان.
- موقف سوريا في لبنان كان العام 1987 هو السبب لعدم توافق العراق معها، وكان شرط الرئيس صدام خلال الاجتماعين اللذين عقدهما مع (الرئيس) حافظ الأسد وجوب الخروج من لبنان، قبل أي اتفاق معه.
- موقف العراق من كل من يجتاح بلداً عربياً، كموقفه من (الرئيس) حافظ الأسد.

ـ ليس للعراق في لبنان لا دكان صغير ولا دكان كبير، وسياسته تقوم على أن يحل اللبنانيون مشاكلهم بأنفسهم.

على صعيد الأزمة والحرب الحالية

ـ عدم التطيّر من اللجنة العربية السداسية ،فهي في مطلق الأحوال مفيدة، ومن الأفضل ابقاءها كنافذة عربية. العراق سيواجه شطحاتها والتقليل منها.

ـ توفير قدر أكبر من التفاعل مع المسلمين، ودرس امكانية فتح المجال لبعض المسلمين للقدوم الى المناطق المحررة، والعمل كميليشيات ضد السوريين، ومن ثم توضيح الموقف للرأي العام العربي والاسلامي، بأن الموضوع هو لبناني – سوري وليس مسيحي- مسلم.

ـ تحديد الحاجة الحقيقية للعتاد وتحديد افضليات واسبقيات.

ـ العمل على توجيه ضربات للحلقات الضعيفة في الشمال وغيره.

ـ الانتباه لجبهة سوق الغرب، لأن السوريين سيحاولون اختراق الجبهة من عاليه باتجاه وزارة الدفاع والقصر الجمهوري.

الاجتماع الأول مع السيد ياسر عرفات

بتاريخ 1989/4/13 كان لي اللقاء الأول مع السيد ياسر عرفات في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، بحضور العقيد الحاج اسماعيل قائد القوّات الفلسطينية في لبنان، والسيد سمير ابو غزالة سفير فلسطين في قبرص.

بعد تهنئة السيد عرفات برئاسة الدولة الفلسطينية والتمنيات له بالنجاح، سألته عن الخطوات التنفيذية لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الذي عقده في تونس مع العماد عون، والذي صرح على أثره انه "وضع البندقية الفلسطينية بتصرف العماد عون؟"

أجاب السيد عرفات بما يأتي:

ـ على الصعيد الاعلامي، يقوم هو شخصياً وجميع معاونيه بتغطية الموقف اللبناني ودعمه وتغطية المواقف المؤيدة لحكومة العماد عون، وخاصة في

فرنسا.

. تَعّهدَ بالتنسيق مع العراق، بدعوة مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لاجتماع استثنائي لدرس الموضوع اللبناني.

. تعهّد بأنه أعطى الأوامر لقوّاته في صيدا للتحرك باتجاه اقليم الخروب، لتهديد مؤخرة وليد جنبلاط.

. شدّد على موقفه من سوريا، وأنه لا يمكن أن يلتقي مع (الرئيس) حافظ الأسد.

. شدّد على أنه أعطى التوجيهات لجميع سفرائه للعمل مع الدول العربية لشرح الموقف اللبناني والعدوان السوري في لبنان.

المهمة الثالثة

تمت هذه المهمة قبل انعقاد مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء، وقبل تشكيل اللجنة الثلاثية التي شُكّلت من: الملك المغربي الحسن الثاني، الملك السعودي فهد بن عبد العزيز، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.

الاجتماع مع الجانب العراقي

عقدتُ اجتماعاً بتاريخ 1989/5/15 مع وزير الخارجية طارق عزيز، بحضور فاضل العزاوي (ابو العباس) مدير المخابرات ومساعده فاروق حجازي (ابو عمر)، وممثل القوّات (أكرم)، واستعرضنا الوضع خلال الفترة الواقعة منذ انتهاء المهمة السابقة.

قمتُ بعرض الوضع اللبناني على الشكل الآتي:

الوضع السياسي:

ـ نحن صامدون عسكرياً وسياسياً وشعبياً، وسنواصل الصمود حتى النهاية، ولا تراجع عن موقفنا.

. السوريون سيواصلون القصف هادفين الى تفشيل مقررات الجامعة، وسيمنعون تركيز المراقبين العرب*[7]، حتى يصل مؤتمر القمة ويرى نفسه مضطراً للتعاطي مع وقف النار في لبنان، والابتعاد عن الحل السياسي (أي انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية) للأزمة اللبنانية، وكذلك تفادي حشر سوريا أمام المؤتمر.

. هناك معلومات غير رسمية تفيد بان الولايات المتحدة الاميركية تريد تفشيل مؤتمر القمة في موضوع لبنان، وستعمل على خردقة المؤتمر من داخله، كما عملت في مؤتمر وزراء الخارجية، وستكون قرارات المؤتمر عموماً على مستوى متدنٍ، وستخرج سوريا من المؤتمر، ان لم تكن رابحة كلياً، فعلى الأقل غير محشورة.

المطلوب من العراق

سياسياً:

. تفعيل مؤتمر القمة، وعدم السماح للنظام السوري ومناصريه خردقة المؤتمر، وتحويله عن هدفه الأساسي، أي الحل السياسي للقضية اللبنانية (انسحاب القوّات المحتلة الاسرائيلية والسورية).

. فضح النظام السوري لجهة تعامله مع اسرائيل وايران والولايات المتحدة الأميركية لتمرير خطة اسرائيل في الشرق الأوسط.

. فضح عملاء سوريا واسرائيل في الداخل (وليد جنبلاط، حزب الله، أمل).

. تقوية اندفاع القادة السنة والشيعة والدروز المناوئين للنظام السوري.

. تنسيق الموقف العربي الداعم لقضية لبنان مع أوروبا والاتحاد السوفياتي، لمواجهة الموقف الاميركي الداعم للنظام السوري.

عسكرياً:

. تخفيف الضغط عن المنطقة الحرة في لبنان وذلك:

. بايجاد وسائل وسبل لارباك النظام السوري داخلياً، وفي لبنان.

. بالقيام بأعمال منسّقة مع الجيش اللبناني والقوّات اللبنانية لضرب الجيش السوري وعملائه من الوراء: في صيدا واقليم الخروب من قبل ابو عمار (سبق له ووعد بذلك ولكنه تراجع) في طرابلس وجوارها، في بيروت الغربية ومن قبل ابو عمار.

. المهم توجيه ضربة لوليد جنبلاط لأنه الأكثر حماسةً في هذه الأيام، وهذا أمر سهل في اقليم الخروب.

. تفعيل دور مقاتلي حزب البعث واعادتهم الى لبنان، أما الى مناطق الاحتلال السوري، وأما الى المنطقة المحررة، وهذا أمر سهل حيث يمكنهم أن يتعاونوا أو يعملوا مع القوّات اللبنانية، وهذا أمر مستحب ويستحق التشجيع لأنه يقوي الآلة العسكرية، ويعطي فكرة جيدة على أن الشعب اللبناني بجميع طوائفه يقاتل النظام السوري، وليس المسيحيون فقط.

. الاسراع بنقل العتاد العسكري المقرر ارساله، والتنسيق حول موضوع وصول البواخر الى لبنان وكيفية تفريغها.

. درس موضوع اعارة الجيش اللبناني قطع بحرية صغيرة، نظراً للحاجة الماسة اليها، خصوصاً في عمليات تفريغ البواخر التجارية التي تنقل العتاد العسكري والمدني.

. ارسال أجهزة قياس المسافات، وتحديد مراكز رمي المدفعية، واجهزة تشويش على الرادارات البحرية المنصوبة على الشاطىء.

الموقف العراقي:

عرض الوزير طارق عزيز الموقف العراقي وتناول ايضاً الموقفين العربي والدولي وفقاً لما يأتي:

. تركَت الجامعة العربية لبنان وتخلّت عنه منذ العام 1979، واقتصر بحثها لموضوع لبنان على هامش الصراع السوري- الفلسطيني، ثم كان مؤتمر فاس ومقرراته.

. ان مجرد عودة الجامعة لبحث الموقف في لبنان هو تحوّل جوهري، ومقاومة سوريا لذلك شرسة.


الشيخ صباح السالم الصباح
وزير خارجية الكويت

- معظم وزراء الخارجية العرب لا يعرفون الواقع في لبنان، وقد يوافقون على مقررات من دون معرفة، حتى ان الشيخ صباح وزير خارجية الكويت ورئيس اللجنة واعضاء اللجنة السداسية ليسوا على معرفة معمّقة بالموضوع اللبناني.

- الزعماء العرب لا يعرفون العماد عون أو الدكتور جعجع، بينما معظمهم يعرف الدكتور سليم الحص والسيدين وليد جنبلاط ونبيه بري.

- ليس لدى لبنان حالياً حكومة متكاملة، وفريق عمل متخصص بالعلاقات الخارجية، ومن هنا يستحسن تشكيل فريق عمل بعيد عن المصالح الشخصية.

- مؤتمر القمة في المغرب سيكون أول مواجهة بين العرب بخصوص لبنان منذ العام 1976.

- كان هدف مؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس وقف اطلاق النار، وتشكيل هيئة المراقبين، وجاء هذا نتيجة مساعي الوزير طارق عزيز في اقناع الوزراء به، فوافق عليه المؤتمر، وكان الهدف ادخال العنصر العربي الى الساحة اللبنانية بشكل رسمي.

- عندما عُلم أن القمّة ستُعقد، فضّل وزراء الخارجية ترك الموضوع السياسي لها – في مؤتمر وزراء الخارجية يمكن لأي وزير (السوري مثلاً) الخروج من المؤتمر عند اتخاذ القرار وهكذا تضيع الفائدة منه، أما في مؤتمر القمّة فلا يمكن أن يترك رئيس دولة قاعة المؤتمر – فضلاً عن أن اسلوب المعالجة في القمّة هو غيره في مؤتمر وزراء الخارجية.

– البيان العراقي- المصري خلال زيارة التعزية لبغداد هو أول بيان من هذا النوع [*8].


الرئيس المصري حسني مبارك

- ان احتمالات النجاح واردة في المؤتمر، لوجود شعور عربي متنامي للحالة اللبنانية. أما احتمالات الفشل فواردة أيضاً.

- العراق لن يسمح بحل ضعيف ومايع للأزمة اللبنانية، فأما حل واضح ومتوازن، أو قلب الطاولة، عندها لا يبقى أمام اللبنانيين سوى خوض المعركة مع النظام السوري، وهذا متروك لخيارهم. العراق يبقى مع لبنان عسكرياً ومالياً وسياسياً.

- الانظار تتجه لدعوة العماد عون والدكتور الحص لحضور المؤتمر (العراق يشجع الحضور) ولكن بعض الدول ومنها الكويت مثلاً تعتبر أن العماد عون عنده رأيه الواضح ويعبّر عنه، أما الدكتور الحص فهو بلا رأي شخصي، وسيعبّر عن رأي النظام السوري.

- خيار المواجهة العسكرية وحرب المدفعية ليس في صالح لبنان*[9].

- يقتضي احداث تغيير على الارض ونزع الطابع المسيحي عن مقاومة الاحتلال السوري. من الصعب ايجاد فريق لبناني مسلم يمكنه أن يقوم بذلك، وبرأي العراق لا يبقى سوى الاتفاق مع ياسر عرفات والفلسطينيين.

- الاتفاق مع الفلسطينيين لا يتأثر حالياً بما خلّفته حرب السنتين *[10]، لأن الفلسطينيين قد تغيّرت نظرتهم للقضية، فهم يخشون من تقسيم لبنان، لأن ذلك سيؤثر على قضيتهم حالياً، وقد يبقى الفلسطينيون في لبنان، ولكنهم سيبقون كما هم في العراق أو سوريا.

- ياسر عرفات يعلم أن وحدة لبنان هي لمصلحته وقد توصله الى نابلس.

- ما يحدث في لبنان هو تحالف حزب ليكود والعلويين ووليد جنبلاط لتحطيم لبنان.

- الشيعة شعروا اخيراً انهم خارج الحل ولهذا تغيّر موقفهم.

- اذا لم يدخل طرف مسلم في المعادلة اللبنانية الحالية فلا يوجد حل.

ـ العراق يعتبر أن الضغط الاسرائيلي على اميركا كبير، وهذا ما يفسرّ الموقف الاميركي من لبنان في هذه الظروف المأساوية.

ـ (الرئيس) حافظ الأسد يخاف من حل القضية الفلسطينية، لأن ذلك يؤدّي الى حل القضيّة اللبنانية، وهذا يعني خروجه من لبنان، وربما من الحكم في سوريا.

الاجتماع الثاني مع ياسر عرفات

عُقد الاجتماع في مقر ياسر عرفات وحضره بالاضافة الى ياسر عرفات بعض معاونيه والسيدين فاضل العزاوي (أبو العباس) وفاروق حجازي (ابو عمر) وممثل القوّات اللبنانية أكرم وذلك بتاريخ 1989/5/17.

قال أبو عمار:

المطلوب إحداث تغيير نوعي في المنطقة الغربية. ان زيارة حافظ الأسد الى ايران تهدف الى تحييد العراق والتهويل على دول الخليج، لأن الأسد فقد التأييد العربي والتأييد السوفياتي.

قال أبو العباس:

العراق قادر على الانتصار على ايران، واذا تورط الايرانيون مجدداً، فالعراق سيسدّد لهم ضربة قاسية وحاسمة، واذا كان العراق مرتبك حالياً فهو بسبب اتفاق جنتلمن دولي.

قال أبو عمار:

ـ سيزداد عدد الايرانيين في لبنان، وسوريا تريد تجميع الشيعة في البقاع لاحداث تعديل ديموغرافي في سوريا.

ـ أميركا ضد ذهاب سوريا من لبنان، لأن ذلك يعني ذهاب اسرائيل من لبنان، واميركا لا تريد ذلك.

ـ نوّه ابو عمار بتحليل وكالة "تاس" السوفياتية، قبل اجتماع وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، والذي طالب العرب بالاهتمام بالوضع في لبنان، قبل أن يستفيقوا ويروا فلسطين جديدة في لبنان. وكان هذا الموقف بسبب المداخلات الفلسطينية عندما اقنع الفلسطينيون الاتحاد


وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية
جيمس بايكر


وزير خارجية الاتحاد السوفياتي
ادوار شيفارندزه

السوفياتي أن لا مصلحة لهم لدعم سوريا وترك الموضوع لأميركا وحدها ،وبسبب ذلك صدر البيان المشترك: السوفياتي - الاميركي، الذي أظهر اتفاق الجانبين على عدم التدخل الدولي بهذا الموضوع، وتركه للمعالجة الاقليمية العربية*".

- كيفية احداث التغيير في المنطقة الغربية

اقترح أبو العباس:

من المستحسن أن يتدخل الفلسطينيون في بيروت الغربية عن طريق دخولهم من المنطقة الشرقية، مع تحرك من جهة صيدا.

العميد عون وأكرم صرّحا:

لا اعتراض لدينا على دخولهم من المنطقة الشرقية.

قال أبو عمار:

ان المشكلة هي في ايجاد قاعدة لتجميع عناصره قبل نقلهم الى لبنان والحل هو مصر أو تركيا والمطلوب من دولة فلسطين والعراق تأمين موافقة مصر أو تركيا (الأفضل مصر نظراً لارتباط تركيا مع الولايات المتحدة الاميركية)

العميد عون وأكرم صرحا:

لا يمكن للبنان أن يكون مسؤولاً عن الفلسطينيين في البحر، ولكن الحماية


الوزير جوزيف االهاشم

تقدم لهم داخل المنطقة الشرقية، ويُؤمِّن ادخالهم الى المنطقة الغربية عبر خطوط التماس في الأسواق.

قال أبو عمار:

بعد دخول أول دفعة (500-1000عنصر) يمكن السيطرة على النورماندي*[12]، وجعله مدخلاً لمزيد من المقاتلين.

قال أبو العباس:

العراق سيضمن هذا الحل ويشرف على تنفيذه

الاجتماع الثالث مع ياسر عرفات

تم بتاريخ 1989/5/18 في مركز ياسر عرفات، وحضره الوزير طارق عزيز وابو فراس بالاضافة الى كل الاشخاص الذين حضروا الاجتماع السابق.

- تم الاتفاق على الحل المقترح لاجراء التغيير في المنطقة الغربية بواسطة الفلسطينيين.

- طلب طارق عزيز (أبوزياد) عدم وصول بواخر الشحن (الاعتدة العسكرية) الى قناة السويس الا بعد مؤتمر القمّة، كما طلب الاسراع بتسليم اللبنانيين البواخر الحربية، لكي تكون في لبنان قبل وصول بواخر الشحن.

- من المرجّح أن تنقل البواخر الحربية الى مصر ومنها تسلم الى اللبنانيين.

- طلب أبو زياد من العماد عون: التخفيف من ملاحقة الوزير جوزيف الهاشم*[13]، واستقبال الوزراء والنواب والزعماء اللبنانيين لاحتوائهم، وتحسين العلاقات مع بكركي.

- العميد عون وأكرم طلبا من أبي عمار التركيز على حادث اغتيال سماحة المفتي حسن خالد*[14]، وبخاصة في الاعلام الفلسطيني، وكذلك ضرورة الاجتماع في بغداد من جديد، بعد مؤتمر القمّة لتقييم الوضع.

المهمة الرابعة

تمت هذه المهمة بعد انعقاد مؤتمر القمّة العربية في الدار البيضاء، والذي شكل اللجنة العربية العليا من ملك المغرب الحسن الثاني، وملك السعودية فهد بن عبد العزيز، ورئيس الجزائر الشاذلي بن جديد.

الاجتماع الرابع مع ياسر عرفات

عقد بتاريخ 1989/6/11 في مقر منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، وحضره بالاضافة الى ياسر عرفات: فاروق حجازي (أبو عمر) ورئيس مكتب منظمة التحرير في بغداد (عزام) وممثل القوّات اللبنانية (أكرم) ونوقشت خلال الاجتماع النقاط الآتية:

مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء

عرض أبو عمار الوضع الذي ساد المؤتمر وقال:

- لم أرَ الرئيس حافظ الأسد في حالة ضعف وتشتت كما رأيته في المؤتمر،

وأنه قد قــام بجميع الاتصالات، وقدم التنازلات لكي لا يصدر قرار يدينه في لبنان.

- جميع الرؤساء العرب كانوا مقتنعين بأخطاء الدور السوري في لبنان، وكان معظمهم مقتنعاً بضرورة خروج الجيش السوري من لبنان، وحتى الرئيس معمر القذافي كان مقتنعاً.

- المشروع الذي قدمه وزراء الكويت والاردن ومصر، والذي اكتفى بخروج السوريين من بيروت الكبرى، وكان سيصدر بموجب قرار من القمّة، عارضه الملك فهد لحفظ ماء وجه الرئيس السوري، وتكفّل أنه يمكنه أن يحصل على ذلك بالمشاورات من دون ذكره في القرار.

- لولا الملك فهد لكان الرئيس السوري قد أُدين من قِبَل المؤتمر.

- الملك الحسن الثاني كان يرفض دخول اللجنة الثلاثية بحجة عدم معرفته بالوضع اللبناني وتشعباته، ولكنه أُجبر على القبول بعد الحاح الرؤساء بحجة أنه رئيس المؤتمر، وعليه أن يكون في اللجنة.

- أبو عمار والرئيس صدام وكثير من الرؤساء كانوا مقتنعين من عدم تمكن الملك فهد من اقناع الرئيس الأسد بالخروج من بيروت، ولكنهم تركوا له الفرصة ليُجرّب. والدليل على أن الرئيس الأسد سوف لن يقبل، إقدامُه فور عودته من المؤتمر (1989/5/28) على اعادة الميليشيات والتنظيمات الى بيروت الغربية.

- الرئيس الأسد يظن انه خلال مهلة الستة أشهر التي اعطيت للجنة الثلاثية، سيتمكن من تغيير الاوضاع الاقليمية لصالحه، أو تغيير الاوضاع الداخلية في لبنان.

- يعتبر ابو عمار ان معظم دول الخليج الصغيرة هي ضمناً الى جانب لبنان.

الاوضاع على الساحة اللبنانية

عرض ابو عمار الوضع على الساحة اللبنانية بعد مؤتمر القمّة وقال:

- الرئيس الأسد هو الآن كالذئب الجريح بعد مؤتمر القمّة، وقد يُقدم على


الرئيس السوري حافظ الاسد


الرئيس الامريكي جورج بوش الاب


الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران

أي عمل خطير لتحسين وضعه والانتقام من اللبنانيين وغيرهم.

. الهجوم السوري على المنطقة الشرقية، والذي كان متوقعاً قبل مؤتمر القمّة أو خلاله (بعد ادخال الفرقة الحادية عشرة السورية) لم يوقفه العرب، أو مؤتمر القمّة، بل الرئيس بوش بعد اجتماعه مع الرئيس ميتران حيث ارسل التحذير الى سوريا بواسطة الطيران الاسرائيلي*[15].

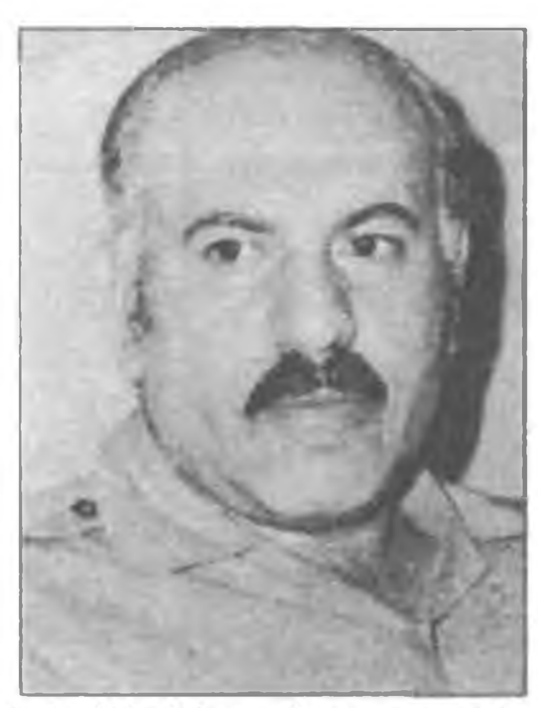
. قرار سوريا اعادة التنظيمات والميليشيات الى بيروت الغربية، يقصد به اعادة الفوضى اليها، واظهار الحاجة لبقاء الجيش السوري، ودفع المسلمين في بيروت الغربية لمطالبة السعودية بذلك، ودفع هذه التنظيمات للاشتراك بالقتال ضد الشرقية، لكي تَرُدَّ تلك عليها بقصد تدمير البيروتين. وهذه الخطوة سيف ذو حدّين لأنها تسهّل عملية عودة الفلسطينيين الى بيروت الغربية، وهذا ما أكّد عليه أبو عمار وتعهّد باستغلاله لصالحه، ولصالح ادخال قواته.

. صرّح أبو عمار أنه ابتدأ باعادة بعض الكوادر الى الغربية، وسيتابع هذه العملية لتحضير القاعدة هناك لاثارتها عند اللزوم كما ابتدأ باعادة عناصره الى مخيمات صبرا وبرج البراجنة، أما من صيدا، أو من غيرها من المناطق، وهو يعمل حالياً لتقوية الغطاء السني لهذه العملية.

. عزّز السوريون المنظّمات التابعة لهم (أحمد جبريل- ابو موسى- الصاعقة) في منطقة الناعمة – الدامور، لكي تتصدى للعرفاتيين في حال هاجموا بيروت، أو حاولوا العودة اليها.


احمد جبريل


ابو موسى


زهير محسن رئيس منظمة الصاعقة

- يعتبر أبو عمار أن بيروت ولبنان قادمان على مرحلة صعبة قبل خروج السوريين، وهي بنظره قد تمتد طيلة شهر حزيران الجاري.

- حول اغتيال المفتي حسن خالد قال ابو عمار:

خلال مؤتمر القمة صرّح رئيس دولة الامارات أنه، وبعد اغتيال المفتي، يُريد أن يُريحَ ضميرَه ويعترفَ بأن المفتي قبل اغتياله قابله ونقل اليه أنه تلقى تهديداً من السوريين، بواسطة علي حمود، يقول التهديد: أنه لا يوجد كبير يمكن أن يقف بوجه القرار السوري، وسوريا حاضرة لتصفيته.

الاجتماع مع الجانب العراقـي

عقد الاجتماع بتاريخ 1989/6/12 في وزارة الخارجية العراقية مع الوزير طارق عزيز، بحضور السادة فاضل العزاوي(ابو العباس) وفاروق حجازي (ابو عمر) وعلي محمود (القائم بالاعمال الجديد في بيروت) وممثل القوّات اللبنانية (أكرم).

عرض الوزير طارق عزيز محادثات اللجنة الوزارية الثلاثية (وزراء خارجية السعودية والمغرب والجزائر) معه، ومع الرئيس صدام حسين وقال:

خطـة اللجنـة

- الاتصال بسوريا لأخذ ضمانة منها بوقف اطلاق النار، وفك الحصارات وفتح المعابر.

- الطلب من العراق التوقف عن تزويد الجيش اللبناني والقوّات اللبنانية بالاعتدة والأسلحة.


الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الامارات العربية المتحدة


المفتي حسن خالد

- يتوزع أعضاء اللجنة للاتصال بالدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبدول المجموعة الاوروبية، للحصول على دعم معنوي وسياسي لمهمة اللجنة وقرارات القمّة، وكذلك الضغط لكي تنفذ اسرائيل القرار رقم 425 وبقية القرارات.

- عودة الوزراء للاجتماع ووضع صفقة كاملة Package Deal تتضمن المبادىء والصيغ للاصلاحات السياسية والدستورية، وذلك بالاعتماد على الوثائق السابقة المقدمة للجامعة من الافرقاء اللبنانيين، ومن تقرير أعمال لجنة الوزراء السداسية. كما تتضمن صيغة لكيفية إجراء الانتخابات (رئيس مجلس النواب- رئيس الجمهورية) وصيغة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وصيغة للتعامل مع الوجود السوري في لبنان، وكذلك وجود بقية الجيوش الغريبة، وذلك بدءاً من اخلاء بيروت (لم تعط اللجنة التفاصيل حول هذا الموضوع).

- تقوم اللجنة بعرض الصفقة الكاملة على سوريا والعراق، ثم تقوم بدعوة برلمانيين لبنانيين من مختلف الاتجاهات (وليس مجلس النواب) لاستطلاع رأيهم، فاذا ظهر وفاق حول الصفقة والاصلاحات، تبدأ اللجنة بالتنفيذ عن طريق اجتماع مجلس النواب اللبناني لاقرار وثيقة الاصلاح، وتنفيذ عملية الانتخاب وتشكيل الحكومة واكمال فقرات الخطة لبسط سلطة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها بقواتها الذاتية.

موقف العراق الذي أُعطي للجنة

ـ العراق يؤيد تولي اللجنة الملف اللبناني ويبارك عملها.

ـ العراق كان ولا يزال يعتبر أنه مع الوجود السوري في لبنان لا يمكن تأمين الوفاق الوطني بسبب انتفاء الرأي الحر عند الافرقاء، لذلك يرى العراق ان موضوع الانسحاب السوري جوهري في نجاح عملية الحل.

ـ لا يمكن مساواة الدور السوري والدور العراقي في لبنان، لأن السوريين عندهم جيوش على أرض لبنان يمكنها أن تقوم بأعمال لا يمكن للعراق أن يقوم بمثلها. ان علاقة العراق باللبنانيين هي علاقة صداقة متبادلة، فلا سلطة مادية للعراق على الحكومة اللبنانية أو القوّات اللبنانية. العراق دعم الحكومة اللبنانية لأنها الحكومة الشرعية والدستورية، واذا كانت لا تمثل حالياً كل اللبنانيين فهي عند تشكيلها كانت تمثلهم واذا ما تمنّع المسلمون عن الاشتراك فيها تحت الضغط فهذا لا يُفقدها الصفة الشرعية والدستورية (الحكومة شكلت من اعضاء المجلس العسكري)*[16]. أما علاقة العراق مع القوّات اللبنانية فلقد بدأت منذ مدة عندما اختارت القوّات الخيار العربي، وهذا هو سبب دعمها (لقد شرح هذا الموقف الرئيس صدام حسين للجنة وشرحه في الدار البيضاء الوزير طارق عزيز للملك الحسن الثاني).

ـ بالنسبة للدعم العسكري، فاذا نفذّ السوريون تعهدهم بوقف اطلاق النار، وفك الحصارات، وفتح المعابر، يتعهد العراق بايقاف شحن الاعتدة العسكرية الى لبنان، وذلك انطلاقاً من نجاح الحل السياسي للبنان، وانتفاء الحاجة للسلاح الاضافي حالياً.

ـ شرح العراق الوضع العسكري والأمني في لبنان على الخريطة، وبيّن أن مساحة المناطق الشرقية هي أقل من عُشر مساحة لبنان، وهذه المساحة محاصرة من قبل القوات السورية الموجودة بحالة الانفتاح، وهذا يعني نيّة الهجوم (شرح هذا الموقف للجنة، كما شرحه الوزير طارق عزيز للملك الحسن الثاني الذي احتفظ بالخريطة التي تُظهر الانتشار العسكري السوري في لبنان). فاذا التزم العراق بتعهده وقام السوريون بالهجوم، واللجنة ليس



ايلي حبيقة، نبيه بري، وليد جنبلاط يوقعون الاتفاق الثلاثي في دمشق بحضور وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام

لديها رقابة عملية على ذلك، فهل يتحمل أعضاء اللجنة المسؤولية تجاه اللبنانيين؟ ولكن الاعضاء تراجعوا عن تحمل المسؤولية، عندها قال الرئيس صدام حسين : أنا أتحمل المسؤولية.

. يعتبر العراق ان اللجنة مخلصة بعملها، وهو يطلب من الحكومة اللبنانية التعاون مع اللجنة الى اقصى مدى، لكشف نوايا السوريين، واظهارهم انهم هم يفشّلون الحل، وعندها ستحدد اللجنة الطرف المسؤول لأن مصداقيتها بالميزان.

. ان أهداف اللجنة النهائية هي لصالح اللبنانيين، وتتفق مع اهدافهم (الوحدة الوطنية- الشرعية- بسط سلطة الدولة على جميع الاراضي اللبنانية بواسطة القوات الذاتية اللبنانية).

. لقد سبق للوزير طارق عزيز أن شرح الاوضاع للملك الحسن الثاني، وبيّن له بطلان الادعـــاءات السورية القائلة بالدفاع عن حقوق المسلمين في لبنان، ولاظهار ذلك، قدّم له نسخة عن الاتفاق الثلاثي *[17] الذي فرضته سوريا على الافرقاء اللبنانيين (ايلي حبيقه- نبيه بري- وليد جنبلاط) وقال له ان الاهداف السورية ظاهرة في الصفحتين الأخيرتين من الاتفاق، وبعد أن قرأه الملك الحسن الثاني استوقفته نقتطان:

. التنسيق في مجال السياسة الخارجية: النص أظهر عدم وجود قرار مستقل للبنان.

. توحيد العقيدة القتالية : أي اخضاع الضباط اللبنانيين للتدرب في

سوريا، وليس في أي بلد آخر أي فقدان القرار العسكري.

ـ العراق يقدّر ان السوريين لن يخرجوا من لبنان، فوجودهم يختلف عن الوجود الروسي في افغانستان، لأن الوجود الروسي اقتضته ضرورات استراتيجية، ولما زالت، انسحب الروس من افغانستان. أما الوجود السوري فيرتكز على معطيات أخرى، فحتى اذا اراد حافظ الأسد ان يُخرج جيشه من لبنان، فسيصطدم بعراقيل كثيرة ترتبط بالفوائد المادية والمشاريع التي يديرها، أو يستفيد منها الزعماء السوريون والضباط السوريون في لبنان.

الخلاصة

ـ المبادرة العربية مهمة لأنها على أعلى مستوى، وهذا أمر ايجابي ومهم جداً.

ـ اعضاء اللجنة يعرفون كثيراً من الحقائق عن الموقف السوري، ولكنهم لا يريدون تسجيل ذلك مسبقاً ويتصورون أن حفظ ماء الوجه لسوريا قد يساعد في خروجها، وهم غير مقتنعين من ذلك.

المهمة الخامسة

الاجتماع الأول:

عقد الاجتماع الأول خلال هذه المهمة بتاريخ 1989/6/24 مع السيد فاضل العزاوي (ابو العباس) والسيد فاروق حجازي (أبو عمر) في جهاز المخابرات لدرس احتياجات الجيش اللبناني للمرحلة القادمة.

تمت هذه المهمة في وقت كانت اللجنة العربية العليا لا تزال تقوم بالاتصالات، وفي وقت اصبحت الحاجة للاعتدة والسلاح ضرورية لمتابعة الصمود في وجه الاعتداءات السورية.

الحاجات الآنية:

تمت الموافقة المبدئية على الحاجات الآتية:

. شراء أربع خافرات سواحل (2 للجيش و2 للقوّات اللبنانية) على أن يصير استعمالها بصورة مشتركة للمهمات، وعلى أن يتمّ تحديد مصدرها وشراءها من قبل لجنة مشتركة مؤلفة من الجانب العراقي (ابو عمر) الجيش اللبناني (العميد عون) القوات اللبنانية (أكرم).



طائرة هوكر هنتر

- تدريب عدد من الضباط في كلية الاركان، ولدى القوات الجوية وفي مجالات الذخيرة.

- منح لبنان مساعدة بترولية لسد حاجاته.

- منح لبنان مساعدة مالية قيمتها 30 مليون دولار بدلاً من قرض بقيمة 75 مليون دولار لتعذر ذلك بسبب الاوضاع المالية، وعدم انتهاء الحرب العراقية-الايرانية.

الحاجات المستقبلية

ستعرض على الرئيس لأخذ الموافقة المبدئية عليها، على أن يصير التنفيذ وفقاً لتطورات الاوضاع السياسية والحل العربي (أما من العراق وأما من الأسواق الخارجية).

الاجتماع الثاني

عقد في قيادة القوّات الجوية بتاريخ 1989/6/25 لدرس موضوع طائرات الهوكر هنتر من جميع جوانبه:

الطائرات المتوفرة لدى العراق:

ـ خمس طائرات ذات مقعد واحد وطائرتان ذات مقعدين، وهي كلها بحالة جيدة وصالحة للطيران، ولا تزال تستعمل من قبل القوّات الجوية العراقية.

ـ خمس طائرات غير صالحة للطيران يمكن استعمالها كقطع غيار.

ـ هناك اربع امكانات لنقلها الى لبنان:

ـ تفكيكها ووضعها في صناديق وشحنها بحراً، ولكن ذلك يتطلّب وقتاً طويلاً، حوالى عشرة أيام لكل طائرة، فضلاً عن ضرورة إعادة جمعها في لبنان، أو في مكان آخر.

ـ نقلها في طائرات نقل (اليوشن)، وهذا يتطلب تحضيرها للشحن، ثم اذونات لنقلها الى أقرب مطار من لبنان، قد يكون الاسكندرية، أو لارنكا، أو فاماغوستا، ولكن هذا الحل معقّد لاسباب كثيرة.

ـ نقلها جوّاً بالطيران: العراق- السعودية – مصر – لبنان.

سيحاول العراقيون الحصول على الاذونات اللازمة على أن يتم تغيير شارات الطائرات والطيارين في الاسكندرية وتسلّم الى الجهة اللبنانية هناك لايصالها الى لبنان.

ـ نقلها جوّاً بالطيران: العراق- تركيا- قبرص- لبنان.

على لبنان الحصول على الاذونات اللازمة من تركيا وقبرص – تطير الطائرات بالشارات اللبنانية وبالطيارين اللبنانيين - قد لا تحتاج الى الهبوط على الطريق.

العراقيون يساعدون بالاتصال مع السلطات التركية للحصول على الأذونات.

قطع البدل والذخيرة

تم الكشف عليها وفقاً للقوائم التي قدمها لبنان، وتبين أن هناك قسماً كبيراً متوفر وسيتابع التفتيش على الباقي.

لا يتوفر ذخيرة وعتاد للتدريب كونه أُخرج من القيود.

ان خرطوشات قذف المقعد موجودة على الطائرات، ولكن مدة صلاحيتها



الصاروخ فروغ (لونا)

اصبحت تقريباً في الجزء الأخير من الحياة، حسب مواصفات الشركة الصانعة، ولكن تبين ان هذه المدة يمكن تمديدها بحسب التجارب والخبرة. هناك كمية من هذه الخرطوشات مشتراة من الشركة الصانعة في بريطانيا، ولكن لحد الآن لم تستلم نظراً للحظر الذي تفرضه بريطانيا على تصدير الأسلحة والذخيرة.

الصواريخ فروغ أو لونا

مواصفاتها

- القاعدة القاذفة الألية: وزنها 19 طن محمّلة.
- الصاروخ:

وزنه 2.5 طن.

وزن الرأس المدمر 420 كلغ.

المدى من 15 –67 كلم.

الاجتماع الثالث

عُقد في مكتب وزير الخارجية طارق عزيز بتاريخ 1989/6/25 بحضور السيد فاروق حجازي (ابو عمر).

عَرَضتُ الوضع السياسي والعسكري في لبنان على ضؤ زيارة الأخضر الابراهيمي الأخيرة، وموقف الحكومة اللبنانية من الطروحات السورية، والشروط التي حملها معه من دمشق. كما نَاقشتُ مع الجانب العراقي وضعيّة العتاد والسلاح الذي أرسل، كما ناقشت كيفيّة نقل طائرات هوكر هنتر على ضؤ الاجتماع الذي عقدته صباحاً مع قيادة القوّات الجوّية ،وتم تفضيل الحل القاضي بنقلها عبر تركيا، ثم شَرَحتُ له قائمة الاحتياجات الجديدة (لم يتم نقل واستلام الطائرات).

ـ شرح الوزير طارق عزيز الموقف العراقي على الشكل الآتي:

ـ الطلبات الجديدة: معونة مادية + تأمين خافرات + مساعدة بترول.

أبدى عزيز استعداده لتلبية الطلبات وقال انه سيدرسها مع المختصين وسيرفعها الى الرئيس صدام للقرار.

ـ الوضع السياسي: لم تتصل اللجنة الثلاثية بالعراق بعد الاتصال الأول، ولكن من المرجّح أن تتصل بعد عقد اجتماع وهران (اللجنة العليا)، وسيتابع العراق موقفه الداعم للمطالب اللبنانية بكل قوة.

ـ ظهر للعراق وللعالم العربي أن الحصار السوري على الشواطىء مسخرة، كون البواخر لا تزال تدخل وتخرج، وهذا ما قد يحمل سوريا على القبول برفعه نظراً لعدم جدواه.

ـ تمنّى على العماد عون الابقاء على الانفتاح على اللجنة الثلاثية والسير ايجابياً معها.

ـ كما تمنى عليه شرح موضوع منع نواب الشرقية من الذهاب الى الغربية*[18]، من حيث أن الزيارات يجب أن تكون متبادلة بين المنطقتين.

المهمة السادسة

تمّت هذه المهمة قبل أن تصدر اللجنة العربية العليا قرارها الذي حمّلت فيه سوريا مسؤولية فشل مهمتها.

عَقَدتُ اجتماعاً في وزارة الخارجية مع الوزير طارق عزيز بحضور أبو عمر وسعد قاسم حمودي (رئيس الدائرة العربية في الوزارة) ومندوب القوّات اللبنانية أكرم بتاريخ 1989/7/30.

عرض الوزير طارق عزيز الوضع العربي كما يأتي:

- بعد الزيارة الأخيرة للجنة الوزارية العربية الى بغداد لم يتم اتصال رسمي بل كانت هناك اتصالات جانبية.

- فلقد التقى الرئيسُ الجزائري السفير العراقي بمناسبة مغادرته الجزائر، لتوديعه وشكر العراق على موقفه الايجابي تجاه اللجنة (توقيف شحن الأسلحة الى الجيش اللبناني والقوات اللبنانية اذا وافقت سوريا على وقف اطلاق النار وفتح المعابر والمرافىء).


السيد نبيه بري

- كما وجّه الملك فهد رسالة للرئيس صدام حسين لشكره على موقف العراق الايجابي، وفُهم من الرسالة أن هناك نقداً مموهاً للموقف السوري.

- كما عُلم من مصادر موثوقة أن هناك معلومات تفيد أن اللجنة توصلت الى قناعة ان سوريا هي العقبة، ولا يمكن اللجنة تحمّل هذا الوضع.

- هناك شعور عند العراق ان اللجنة لا يمكنها أن تنتظر نهاية فترة الستة أشهر من دون تحرك، ومن المحتمل عقد قمة عربية استثنائية خلال شهر آب.

- يتمنى العراق على لبنان أن يؤكد تمسّكه بالحل العربي، ويتمنى ذلك أيضاً على الدكتور سمير جعجع. - ان الكلام السوري وتبريراته الحالية أصبحت غير مسموعة ودون صدى عربي.

- في اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون العربي الأخير*[19]، تمّ الاتفاق على أن سوريا هي العقبة.

- دول اللجنة الثلاثية العليا لا تقبل القصف السوري، وبالمقابل عندها ثقة بتعهّد العراق.

- ان اجتماع نبيه بري وغيره في ايران، وصدور البيان في طهران، أغضب السعودية وغيرها من الدول العربية، وفُهم منه انه محاولة اضافية لتخريب الحل العربي*[20].

- لقد تعرّض ابو عمار لضغوطات كثيرة أجبرته على عدم تنفيذ تعهداته تجاه لبنان، وقيامه بتنفيذ الخطة المتفق عليها.

ولقد عقد اجتماع ثانٍ في وزارة الخارجية مع الوزير طارق عزيز بحضور: أبو العباس وأبو عمر بتاريخ 1989/7/31، شرح خلاله الوزير عزيز الوضع المتجدد كما يأتي:

. ستصدر اللجنة الوزارية العربية المجتمعة في الرباط بياناً ويخشى أن تضمنه نقاط ومسؤوليات مشتركة لسوريا ولبنان وتحمّلهما تبعة الفشل.

. يتمنّى العراق على الحكومة اللبنانية استباق بيان اللجنة الوزارية باصدار بيان يجدد موقف الحكومة المبني على التعاون مع اللجنة لتنفيذ قرارات قمة الدار البيضاء، القاضية بالمحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدته وتحقيق الوفاق الوطني فيه. وان الحكومة اذ تجدد ثقتها باللجنة الثلاثية، فانها تتمنّى أن تكون قرارات هذه اللجنة مبنية على أساس قاعدة الانصاف والعدل، لكشف المعرقل الحقيقي لأعمال اللجنة خلال هذه الفترة.

(ارسلت برقية بهذا الخصوص الى العماد عون عن طريق السفارة العراقية في لبنان وصدر البيان اللبناني في اليوم نفسه) *[21].

. تمنّى الوزير عزيز على العماد عون اختيار فريق لبناني عنده الكفاءة والاندفاع، وبعيد عن ذوي المصالح الخاصة، لكي يتصل بالعالم العربي والاحزاب العربية وغيرها لشرح الموقف اللبناني (هذا التمني كان يبديه الوزير طارق عزيز في كل مناسبة مما يدل على ان هذا الفريق غير موجود أو انه غير كفؤ وكنت انقل التمني في كل مرة الى العماد عون) .

. في حال صدور قرارات عن اللجنة تقضي بمراقبة الشواطىء من الافضل أن يكون رأي لبنان هو المطالبة بمراقبة عربية لكل الحدود اللبنانية البحرية والبرية، استهدافاً للعدالة والانصاف والتوازن، حيث لا يجوز مراقبة مداخل الشرقية البحرية، وترك باقي المداخل البرية حرة ومن دون رقابة.

المهمة السابعة

تمّت هذه المهمة بعد صدورتقرير اللجنة العربية العليا الذي حمّل مسؤولية الفشل الى سوريا، وبعد أن فجرّت سوريا الوضع الأمني، وخصوصاً في سوق الغرب وبيروت *[22].

عَقَدتُ اجتماعاً بتاريخ 1989/8/24 في وزارة الخارجية مع الوزير عزيز بحضور السيد سعد قاسم حمودي وابو عمر، عرض خلاله الوزير عزيز ما جدّ بعد الاجتماع الأخير وقال:

الموقف العربي:

- الرئيس العراقي مهتم كثيراً بالموضوع اللبناني.
- عند عقد القمة الثلاثية (صدام – الحسين- عرفات) أجرى الرئيس العراقي محادثات مكثفة مع الملك الحسين والسيد ياسر عرفات حول لبنان، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربية بأسرع وقت لاصدار قرار واضح باخراج السوريين من لبنان.
- السبت الماضي، زار الوزير عزيز السعودية وقابل الأمير سعود الفيصل،

وابلغه وجهة نظر العراق حول القمة، وانه على اللجنة الثلاثية ان تدعو لعقدها، فكان جواب السعودية ان اللجنة وضعت تقريرها وهي تنتظر ردود فعل الدول العربية وبعد الردود تقرر. وظهر ان السعودية لا ترغب بأن توجّه هي الدعوة أو تستضيف القمة، وهو لا يتوقع رد فعل سريع من السعودية.

ـ اجرى العراق اتصالات مع المغرب وتونس، وتبيّن أن تونس جاهزة لاستضافة القمة.

ـ اتصل الوزير عزيز بوزير خارجية البحرين الرئيس الحالي لمجلس التعاون الخليجي *[23]، وعرض له الوضع، فأيد بسرعة عقد القمة، وطلب الوزير عزيز منه عرض الموضوع على المجلس الخليجي.

ـ كما اتصل الوزير عزيز بالكويت فابدى الشيخ صباح ان على اللجنة أن تدعو للقمة والا فعلينا نحن.

ـ كلف السيد الرئيس وزير الاعلام العراقي لتدارس الموضوع في تونس خلال مؤتمر وزراء الاعلام العرب الذي يعقد حالياً.

ـ اتصل الوزير عزيز بوزير خارجية الاردن مروان القاسم واتفق معه على ضرورة عقد القمة. ثم سافر الوزير عزيز في اليوم نفسه الى القاهرة، وسيبحث مع الرئيس مبارك والمسؤولين المصريين موضوع القمة، واستيضاح الموقف والتصريح الذي صدر، والذي قيل فيه لا لزوم حالياً لمؤتمر قمة.

ـ الشيخ زايد رئيس دولة الامارات المتحدة يؤيد عقد المؤتمر.

ـ الاسبوع القادم سيذهب الوزير عزيز الى صنعاء، وسيعرض الموضوع على الرئيس اليمني.

ـ أبو عمار يقوم بجهود مكثفة حول الموضوع.

ـ أول ايلول قمة عدم الانحياز، وسيدرس الوزير عزيز الموضوع مع جميع الحاضرين (الرئيس صدام لن يحضر المؤتمر).

الموقف الدولي

ـ تلقى الوزير عزيز رسالة من وزير خارجية فرنسا حول التحرك الفرنسي، فلم يظهر الموقف واضحاً ،وسيحاول توضيحه مع المصريين.

. المؤتمر الدولي الذي تدعو له فرنسا لا يعطي نتيجة، لأن الأفرقاء المحسوبين على سوريا سيرددون وجهة نظر سوريا، وهذا يعطيها براءة ذمة، وهذا ليس في مصلحة لبنان.

. من الأفضل عدم الموافقة على عقد المؤتمر في الظروف الحالية، وقبل تحرير ارادة الافرقاء الآخرين.

. الخوف من أن توقيف اطلاق النار، وابقاء الوضع على ما هو عليه، يعني القبرصة ،واسوأ من ذلك، لأن قبرص بقي لها هيكلية دولة، أما لبنان فلن يكون له ذلك .

لا بد من مرحلة صمود أخرى واجراء تغيير في الوضع الحالي (عمليات نوعية).

موقف أبو عمار

. لا يقدر ابو عمار المحاربة انطلاقاً من صيدا لاسباب عديدة.

. يحتاج الى ادخال عناصر (800-1000) — الموضوع قيد الدرس مع المصريين. سيوفر لهم العراق مستلزمات الوصول، حتى لو هوجمت السفينة. قد يحتاج هؤلاء لبعض الأسلحة الخفيفة.

. لا خوف من دخول هؤلاء العناصر - أبو عمار يتعهد باخراجهم عند الطلب - العراق يضمن ذلك (مطلوب موافقة العماد عون على هذا الموضوع).

. أبو عمار مقتنع بضرورة محاربة السوريين للاسباب الآتية:

. تقسيم لبنان سيفقده الدولة الفلسطينية المستقلة.

. اسرائيل تؤجج الوضع في لبنان لتقول للعالم اذا كان العرب المسلمون يدمرون العرب المسيحيين فكيف سيفعلون بالاسرائيليين، لا أمن لاسرائيل الا بالبقاء في الضفة وعدم اقامة دولة فلسطينية.

. أبو عمار يريد أن يحافظ على وحدة شعبه (مسلمون ومسيحيون).

. أبو عمار يريد القدس مع الاماكن المقدسة المسيحية، واذا لم يحارب ضد السوريين سيفقد مصداقيته تجاه العالم المسيحي.

المهمة الثامنـة

تمّت المهمة بعد أن تراجعت اللجنة العربية العليا عن اتهامها لسوريا، واصدرت قراراً جديداً اعطى السوريين كل ما طلبوا.[24*]

الاجتماع الأول

عَقَدتُ الاجتماع الأول خلال هذه الزيارة بتاريخ 89/9/19 الساعة 12 في وزارة الخارجية مع الوزير طارق عزيز بحضور مدير جهاز المخابرات أبو فراس وسعد قاسم حمودي.

عرض الوزيـر عزيز خلفيّة صدور بيان اللجنـة الثلاثية الأخير، والذي غيّرت فيه اللجنة موقفها عن التقرير السابق، وقال:

.يَقصِدُ قرارُ اللجنة العمادَ عون شخصياً لحشره كي يرفض ويُستفرد ويُوضع خارج اللعبة، فتنص على ما يأتي:

الـشـق الأمنــي

.تأليف لجنة لبنانية بدلاً من لجنة سورية – لبنانية، وتشريع الوجود السوري بدلاً من جدولة انسحابه.

أعضاء اللجنة العربية العليا



الملك السعودي فهد بن عبد العزيز



الملك المغربي الحسن الثاني



الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد

الشق السياسي

ـ استبعاد العماد عون عن المفاوضة، وتكليف المجلس النيابي بذلك.

مرتكزات القرار

ـ اعتمد القرار على دعم الولايات المتحدة وسوريا ليؤثر على:

ـ موقف الجزائر.

ـ ضعضعة الموقف في الشرقية بين العماد عون من جهة، والقوّات اللبنانية والبطريرك صفير والنواب والفاعليات من جهة أخرى.

ـ ضعضعة الجيش من الداخل بتأثير من غابي لحود وجوني عبدو على المخابرات، وتأثير سامي الخطيب على الضباط الذين عملوا معه خلال قيادته لقوّات الردع العربية.*[25]



المقدم سامي الخطيب



الرائد جوني عبدو



المقدم غابي لحود

التصرف المقترح


النائب ناظم القادري

. من الأفضل رفض الشق الأمني من القرار، والمناورة في الشق السياسي.

. من الأفضل التوقف عن مهاجمة اميركا، وبدء مرحلة مهادنة ثم تحسين العلاقات معها، خصوصاً بعد سحب الديبلوماسيين من بيروت*[26]، ولكن ليس عن طريق موقف تراجعي من قبل العماد عون، بل من مجمل الموقف الموحد في الشرقية.

. تثبيت الموقف الموحد في الشرقية، ومتابعة الاتصالات المجراة مع جميع الفاعليات والقوى – اذا كان الجنرال رئيس الشرعية عليه ألا ينفرد بالقرار، وعليه عقد لقاءات مستمرة واسبوعياً مع القوّات وغيرها من الفاعليات- العماد يحتاج الى مساعدين لذلك يقتضي انشاء هيئة ادارة، أو مجلس استشاري بين الجيش والقوّات، فانتم متفقون استراتيجياً، وقد تختلفون تكتياً، المرحلة لا تتحمل أن يستغل الآخرون الوضع المضعضع في الشرقية لعزل العماد عون.

.يؤكد الدكتور جعجع أنه ملتزم اكثر من أي طرف آخر، والقوّات متمكسة بجميع المبادىء التي نشأت عليها، ولا يمكن ان يكون لها أية علاقة مع سوريا، ولقد رفض الأقاويل التي تتناول هذا الموضوع، والتي تصدر عن أكثر من طرف.

. اذا كان الموقف في الشرقية لا يزال صامداً ومتماسكاً، فلا يمكن أن يمشي أي طرح لا يرضى عنه العماد عون رغم الضغوطات الاميركية والسورية.

.هناك هاجس من محاولة الاميركيين زعزعة موقف العماد عون وابعاده عن الصورة، وهذا لا ينجح اذا كان الموقف الداخلي في الشرقية متماسكاً.

اجتماع النـواب

. اذا كان بالامكان تأمين عدد كاف وموثوق منه من النواب لمعارضة الوثيقة وخصوصاً فيما يتعلق بالوجود السوري، يذهب جميع النواب الى الاجتماع.

. العمل على نقل الاجتماع الى لبنان، ولكن بعد وقف النار وفك

وزراء خارجية دول اللجنة العليا



وزير خارجية الجزائر احمد الغزالي



موفد اللجنة الاخضر الابراهيمي



وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل



وزير خارجية المغرب عبد اللطيف الفيلالي

الحصارات، أما اغتيال النائب ناظم القادري *[27] فيثبت أن الحرية والأمن والحماية غير مؤمنة للنواب.

. في حال ضرورة عقد الاجتماع خارج لبنان، فمن الافضل العمل على عدم اكتمال النصاب *[28]، مخافة أن يعمد الاميركيون والسعوديون والسوريون الى تصديق الوثيقة واعتبارها دستورية، وانتخاب رئيس للجمهورية، وبالتالي اعطاء صفة شرعية للوجود السوري.

المطلوب من العماد عون

يطلب الوزير عزيز من العماد عون رأيه حول ثلاث نقاط:

1. موقفه من التغييرات الحاصلة على مشروع وثيقة الوفاق الوطني، وبخاصة ما يتعلق بالشق الأمني منها (الانسحاب السوري).

2. تقديره لموقف النواب في حال ذهابهم الى المؤتمر، فهل سيتخاذلون أم سيجابهون، وما هو العدد التقريبي للذين سيجابهون الطرح السوري؟

3. ما هي قدرة المنطقة الشرقية على الصمود والمجابهة عسكرياً وسياسياً واجتماعياً، وهل أن الموقف موحد في المنطقة الشرقية مع القوّات اللبنانية والبطريرك صفير وبقية الفاعليات، في حال اتخذ قرار معارض لسوريا، وبالتالي مطالبتها للخروج من لبنان، وعلى الاقل من بيروت؟ هناك معلومات تشير الى أن البعض قد يساوم ويرضخ للضغوط الاميركية والسورية.

(ارسلتُ هذه الاسئلة بواسطة التلكس الى السفارة العراقية في بيروت لنقلها الى العماد عون).

الاجتماع الثاني

عقد الاجتماع الثاني خلال هذه المهمة في 1989/9/19 الساعة 19 قبل وصول أبو عمار شدد الوزير عزيز على:

- تماسك الجيش ومصداقية جهاز المخابرات Loyalite (تأثير جوني عبدو).
- تماسك مع القوّات اللبنانية، ولقد شرح انه علم بوجود بعض الفتور معهم، وقال ان العراق حذّرهم من هذه اللعبة، وأفهمهم ان العماد عون رجل وطني ونظيف ولبنان بحاجة اليه، والعراق يدعم العماد عون لأنه لكل اللبنانيين، وسيعمل العراق كل ما يستطيع لحماية العماد عون – القوّات لا يمكنها أن تأخذ مكان العماد عون وبخاصة في الوسط المسلم - في المرة السابقة عند وقوع الخلاف بين الجيش والقوّات (شباط 1989) قال العراق أنه يدعم الاثنين، ولكن الأفضلية لدعم العماد عون لأنه قائد الجيش وممثل الشرعية.
- ان دور العراق ليس في الاصلاحات، فهي شأن لبناني، بل في التخفيف من التأثير السوري وعلى النواب، خلال المؤتمر وقبله، وعلى الفاعليات المطالبة بما يأتي:
- تقصير مدة تواجد السوريين في لبنان وتصغير بقعة انتشارهم.
- الاصرار على دور اللجنة ورعايتها للعملية من أولها الى آخرها، لأن سوريا قوية، ولبنان ضعيف، ولا يمكنه مجابهتها، ولا يمكن لأحد أن يرفض الاشراف العربي على العملية، وهذا ما تضمّنته قرارات القمة في الدار البيضاء.


النائب وليد جنبلاط


الرئيس صائب سلام

ـ مهما حصل خلال هذه الفترة، واذا فرضنا أن اللعبة نجحت في ابعاد العماد عون، فالرئيس صدام حسين يقول ان العماد يمكنه أن يعتمد على العراق فهو زعيم لبناني ويجب المحافظة عليه، وعلى امنه الشخصي، فالخيانة ممكنة حتى من الجهاز الأقرب والمفروض فيه حمايته.

انضم الى الاجتماع ابو عمار وبعض رفاقه

قال ابو عمّار:

ـ أنه قابل وليد جنبلاط ووجد أنه منزعج من بيان اللجنة الأخير ومن بقاء السوريين سنتين من دون ضمانات . كما اتصل بصائب سلام وريمون اده بهذا الخصوص.

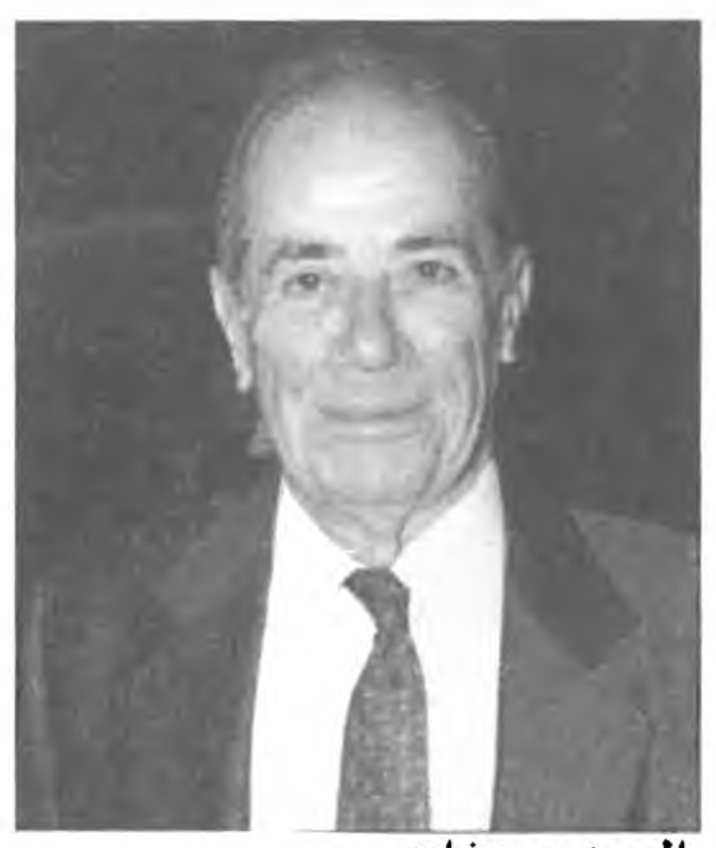
ـ رأي ابو عمار انه لا يمكن أن نكون جهاراً ضد اللجنة العربية، وبخاصة السعودية، بل علينا ان نركّز معارضتنا على الوجود السوري وضرورة انسحابه.

ـ يجب الاصرار على طلب ضمانات، وعلى أنه في حال تم وقف اطلاق النار يمكن للقوّات العربية والمراقبين العرب القدوم، ومن يضمن النواب ويؤمن لهم الحرية؟

ـ التصويت يجب أن يكون سريّاً.

ـ التركيز على دور ريمون اده لما له من مقام.

ـ التشديد على الضمانات، وعلى رعاية اللجنة العربية لكل المراحل.


العميد ريمون إده

الاجتماع الثالث

عُقد الاجتماع الثالث خلال هذه المهمة عند ابو عمار بحضور ممثل القوّات اللبنانية أكرم، وذلك بتاريخ 1989/9/19 الساعة 24. إتَفَقتُ مع ابو عمار وأكرم على النقاط الآتية:

- لا يمكن اعطاء اصلاحات من دون ضمانات.

- ضرورة قدوم قوّات عربية، وبخاصة من اللجنة الثلاثية.

- نحن مع بيان اللجنة ولكن نريد ضمانات.

بتاريخ 1989/9/27، وبينما كُنتُ لا أزال في العراق، ورد من العماد عون ملخّص للموقف السياسي في لبنان تمثل بالنقاط الآتية:

- يتابع العماد عون المشاورات والاتصالات مع جميع الفاعليات للوصول الى الموقف الموحد الآتي:

1. عدم الموافقة مبدئياً على الذهاب الى الاجتماع خارج لبنان، ولكن عدم منع أحد من الذهاب، اذا كان يرغب بذلك.

2. التمسك بمبدأ انسحاب القوّات الاجنبية أولاً ،ولو بصورة جزئية، ومن اماكن حساسة وذات أهمية، ثم برمجة باقي الانسحابات، وذلك قبل البحث في الاصلاح، أو في أي شيء آخر، كانتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة اتحاد وطني.

3. غير مسموح أن يأخذ النظام السوري بواسطة مجلس النواب ما عجز عن أخذه بالسلاح والمدفع.

4. التمسك بالرعاية والضمانات العربية الجماعية في جميع مراحل المحادثات.

5. سيعقد اجتماع نيابي موسع في قصر بعبدا بعد ظهر اليوم لمتابعة المشاورات، وسنوافيكم بالموقف بعد انتهاء الاجتماع *[29].

المهمّة التاسعة

دامت المهمّة عشرة أيام من 12-22 تشرين الثاني 1989، وعَقَدتُ خلالها عدة اجتماعات تقويميّة للاوضاع في لبنان.

موقف الحكومة اللبنانية

عرضتُ مواقف الحكومة اللبنانية بشكل اجمالي وفقاً لما يأتي:

- لم تجد الحكومة تبريرات مقنعة لتغيير موقف اللجنة الثلاثية من البيان الأول الى البيان الثاني.
- فَهمت الحكومة الموضوع على أنه اطار لحفظ ماء الوجه لدولة عربية، وأن اللجنة ستنصف لبنان.
- قبلنا البنود السبعة، وقبلنا وقف شحن الاسلحة من منطلق أن اللجنة ستعطينا حقّنا.
- اتفقنا مع النواب قبل سفرهم على أن مسلسل المحادثات يجب أن يبدأ

بتصفية الانسحابات، وبعدها الاصلاحات، ثم يليها اعادة بناء مؤسسات الدولة.

- تعهّد النواب قبل سفرهم بأنهم لن يقبلوا بضمانات شفهية، بل ببرنامج انسحاب يكون هو الضامن (اي برنامج محدد التواريخ والمناطق الجغرافية يتزامن مع تنفيذ الاصلاحات).

- لا يجوز نقل مركز القرار من رئاسة الجمهورية الى مجلس الوزراء، قبل تحرير مكان مجلس الوزراء، بحيث يكون الأمن في تلك المنطقة لبنانياً.

- لم يكن وارداً اطلاقاً بوعد من النواب واتفاق معهم بحث الرئاسة وانتخاباتها في الطائف، لذلك لم يبحث العماد عون الموضوع مع النواب قبل سفرهم.

- بدأ الوضع يتدهور في الطائف، وتبدلت المعطيات والمواقف التي تم الاتفاق عليها، مما اضطر العماد عون، وبنيّة دعم موقف النواب لتخفيف الضغوطات عليهم، لاتخاذ مواقف علنية متشددة وقاسية.

- نظراً للرقابة على الاتصالات، طلب العماد عون أن يأتي أحد النواب الى بيروت للتباحث معه وايضاح الموقف، وتبديد الاخطاء فلم يحدث ذلك.

- أُبلغ الى العماد عون بالواسطة أن لا اقرار للوثيقة قبل موافقته هو.

- وصل الأخضر الابراهيمي الى بيروت مع مشروع الوثيقة، وفي الوقت الذي كان مجتمعاً مع العماد عون، كان النواب يجتمعون في الطائف للتصويت على الوثيقة.

- شكر العماد عون الأخضر الابراهيمي واللجنة، واعتذر عن الذهاب، وابلغه عدم موافقته على بعض بنود الوثيقة، وبخاصة ما يتعلق بالسيادة والوجود السوري، مع العلم أن جميع بنود الوثيقة غامضة.

ان ما جاء في الوثيقة لجهة السيادة والعلاقات المميزة مع سوريا والموافقة عليه، يعتبر وضع يد سورية على لبنان بتوقيع لبناني.

- قامت التظاهرات لردع النواب والمؤتمرين عن تكملة الطائف، وبخاصة اجتماعات القليعات، وما سينتج عنها من تصديق للوثيقة وانتخاب رئيس

جمهورية، خصوصاً وان الاتفاق مع النواب كان على ألا يناقش موضوع الانتخابات في الطائف.

.تبين أن اللجنة الثلاثية أخذت تتصرف وكأنها سلطة حاكمة، فهي لم تأخذ بأي شق من وجهة نظر الحكومة، وحددت موعداً لاجراء الانتخابات، ولم تقبل بأي شكل تأخيره أو تعديله.

. قامت التظاهرات لتأخير الموعد، وطُلب الى النواب العودة لمناقشة الموضوع معهم، فتذرعوا بحجج غير صحيحة.

. لم يكن بنيّة الحكومة حلّ المجلس، ولكنها اضطرت في اللحظة الأخيرة، لأن التصديق على الاتفاقية بمضمونها وبطريقة تطبيقها، اصبحت صك استسلام سيكشف قريباً صحة هذا القول.

. حلّ المجلس النيابي دستوري ومعلل ولا شائبة عليه*[30].

. الشعب بكامل فئاته في وادٍ وطابخي الحل في وادٍ آخر.

. الدعم الخارجي للحل ولتأييد رئيس الجمهورية شبيه بانقلاب واعتراف بالانقلابيين، وما تم حالياً هو انقلاب يؤيده الخارج، ولكنه لا يسيطر على الارض.

. ما تمّ في الطائف والقليعات هو إهانة كبيرة للشعب اللبناني.

. نحن تجاه هذا الأمر، ولعدم تشريع الوجود السوري في لبنان، وتوقيع صك احتلاله للبنان، سنتابع نضالنا.

. ان تجربتنا مع قوّات الردع العربية العام 1976 تدفعنا نحو متابعة النضال. عام 1976 وضعت القوّات بأمرة رئيس الجمهورية، ولمدة ستة أشهر، وحتى الآن وبرغم جميع الطلبات، لم نتمكن من اخراجها، كما لم تقبل هذه القوّات أن وجودها أصبح غير شرعي اعتباراً من 1983/9/1، فضلاً عن أنها ستعمد الى اثارة الاحداث بين اللبنانيين، كما سبق وفعلت، ولقد بدأت فعلاً ذلك عندما فجّرت البارحة الوضع بين أمل وحزب الله.

السؤال: ما هو موقفكم من هذه الأحداث؟

موقف العراق

لخص الوزير طارق عزيز موقف العراق على الوجه الآتي :

ـ أن تغيير موقف اللجنة قد قُبل رسمياً من السعودية بسبب تغيّر موقف الجزائر 180 درجة، وبسبب الضغط الذي مارسته سوريا على المنطقة الغربية من بيروت، وبخاصة على السكان السنة الذين يُعتَبرون سكان بيروت.

ـ تقدير العراق أن تغيير موقف اللجنة وراءه ايضاً اميركا بقصد اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه في السابق، وعدم اخراج السوريين من لبنان، لكي لا يؤدي الى اخراج اسرائيل أيضاً.

ـ ان الوضع الدولي والاقليمي يسمح باجراء تسويات في المنطقة تنطلق من:

ـ الهدف الرئيسي للجميع (دولياً واقليمياً) هو حل قضية الشرق الاوسط بين اسرائيل والدول العربية.

ـ لا توجد مشكلة مع مصر، بعد أن وقّعت الاتفاق مع اسرائيل، كما لا توجد مشكلة مع الاردن، بعد أن فك ارتباطه بالضفة الغربية، أما الفلسطينيون فيسعون بجميع الطرق لاجراء مفاوضات توصلهم للحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ـ المشكلة تبقى مع سوريا لأن اسرائيل لن تتخلى ،أقلّه في المدى المنظور، عن الجولان، ومن هنا يجب ايجاد حل لهذه المشكلة، والجميع مقتنع أنه في لبنان، ومن هنا أيضاً تكون مساهمة سوريا ضرورية، ولا يجوز بالتالي الحاق أي هزيمة بها خصوصاً في لبنان، فاذا خرجت سوريا من لبنان تمتنع عن دخول المفاوضات حول الجولان، لذلك فهي تطلب وتصرّ على البقاء فيه، وحيث هي الآن، اطول فترة ممكنة تكون المفاوضات قد جرت خلالها ،سنتان + الوقت الكافي لاجراء الاصلاحات وتشكيل حكومة وانتخاب رئيس جمهورية، ما يقارب سنة أو سنة ونصف، تؤمّن خلالها التسليم بابقاء قوّاتها في البقاع لتكون بديلاً عن الجولان.

ـ الدول الكبرى ومجلس الأمن وبقية الدول لا تريد الحاق أي هزيمة



البطريرك صفير



سمير جعجع



جورج سعاده

بسوريا في لبنان.

. الدول العربية وبخاصة دول اللجنة الثلاثية وعلى رأسها السعودية، اعلنت انها لن تتمكن من اقناع سوريا بتغيير موقفها المدرج في الوثيقة.

. يرى العراق أن الموقف الاميركي السلبي من العماد عون هو سبب وجيه.

. فرنسا من جهتها جبانة ولا تجرؤ على اتخاذ موقف قوي وثابت.

. ان الوضع الداخلي في لبنان (سمير جعجع- البطريرك صفير- جورج سعادة- الجبهة اللبنانية) سهّل اتفاق الطائف وما جرى هناك، فضلاً عن ان قداسة البابا يتأثر كثيراً بالاميركان.

. على العماد عون تكذيب الاخبار عن اتصالات اجراها مع اسرائيل، ومن الأفضل أن يستغل احد المؤتمرات لتكذيب ذلك، وتكذيب فكرة الموافقة على التقسيم، وان يشدد على أنه لو اراد ذلك لكان قسّم قبل الطائف.

المهمة العاشرة

دامت هذه المهمة خمسة أيام من 15 الى 1989/12/20، وعقدت خلالها عدة اجتماعات تقويمية مع مدير المخابرات وأبو عمر.

الموقف اللبناني

شَرَحتُ الموقف اللبناني منذ مطلع العام 1989 والذي يمكن اختصاره بالاتي:

. اتخذت الحكومة اللبنانية قرار حرب التحرير في 14 آذار 1989 بملء ارادتها وحريتها، وانطلاقاً من حقها ومن المواثيق العربية والدولية.

. العراق الشقيق دعم قرار الحكومة اللبنانية، ونظن انطلاقاً من النظرة القومية للقيادة العراقية ومن تطابق المصالح بين لبنان والعراق.

. كان لصمود اللبنانيين، ودعم العراق الشقيق الفضل الأكبر للاستمرار في التصدي ولتحقيق الانتصار على هجمة نظام حافظ الأسد.

. حقق حافظ الأسد، بسبب اللعبة الدولية، انتصاراً محدوداً في وثيقة الطائف وما نتج عنها.

. بتاريخ 4 تشرين الثاني 1989 اتخذت الحكومة اللبنانية، بملء ارادتها وحريتها، قرار حلّ مجلس النواب اللبناني، ورَفض الشق المتعلق بالسيادة من

وثيقة الطائف، وذلك لمنع تشريع الاحتلال السوري للبنان، ولاقتطاع اجزاء من اراضيه واعطاءها ترضية لحافظ الأسد واسرائيل.

ـ جرّب حافظ الأسد التهديد العسكري باحتلال المنطقة المحررة فسقط، ونظن ان الاسباب هي:

ـ لن تكون العملية نزهة لأن المهاجم قد ينجح باحتلاله ولكنه سيتكبّد خسائر كبيرة، واذا لم ينجح فهذا يعني التهديد بسقوط النظام السوري.

ـ لن يتمكن من تأمين التغطية اللبنانية أو الاقليمية أو الدولية لمجزرته.

ـ ثم جرّب الحرب السياسية بواسطة اللجنة الثلاثية فلم تنجح، بعد زيارة بغداد وموقف الرئيس صدام حسين، وبعد موقف الفاتيكان وبعض المواقف المخفية لكثير من الدول.

ـ بدأ بتجربة الحرب الاقتصادية وقد تكون فعّالة.

ـ الحكومة اللبنانية اتخذت بملء ارادتها وحريتها قرار التصدي لهذه الحرب الاقتصادية، وبدأت تنفيذ بعض التدابير واستكمال الباقي:

ـ ضبط جباية الضرائب والرسوم.

ـ ضبط الانفاق.

ـ الحصول على قروض ومساعدات من المغتربين والدول الصديقة.

ـ العمل على تجميد حسابات مصرف لبنان في الخارج باقامة الدعاوى (لا يحق لمصرف لبنان التصرف بأموال الشعب، والسلطة التي تأمره لا تمتد على جميع الاراضي والشعب- مثل قاعدة "اكروتيري" البريطانية في قبرص)

ـ تغير موقف الشعب من اللامبالاة الى الاندفاع بتحمل الصعاب.

ـ نطلب دعم قرار الحكومة، وتقديم المساعدة المادية والسياسية للاسباب الآتية:

ـ الحركة المقاومة لم تعد قصة فرد هو العماد عون، بل شعب بكامله أو بأكثريته، يرفض ما حصل ويحصل.

ـ بدأت المواقف في بعض الدول بالتبدل لصالحنا، ولو على المستوى الشعبي والبرلماني (فرنسا- اميركا وغيرهما).

ـ القوّات اللبنانية وحزب الكتائب والبطريركية شعرت بخطأ موقفها، وهي

تفتش عن المخرج للانضمام الى المسيرة.

ـ اذا تُركَت الحركة الحالية ولم تُدعم فلن تقوم في المستقبل القريب أية حركة ضد الوجود السوري، وسيتوصل حافظ الأسد ليبرر وجوده في لبنان بواسطة أدوات الحكم التي عيّنها (رئيس جمهورية- حكومة- مجلس نواب موسّع مع تعيين نواب جدد...) وسيقول عندها للعرب لا دخل لكم في لبنان، طالما انني مقبول من الحكومة اللبنانية، وعندها نخسر نحن وانتم ما حققناه من انتصار في تسليم القضية اللبنانية للدول العربية والاهتمام الدولي.

ـ على الصعيد السياسي والديبلوماسي، وفي أسوأ الأحوال، ستعتبر الحكومة حكومة امر واقع، وسيتعامل العالم معنا كما تعامل مع الحكومة السابقة للدكتور سليم الحص.

ـ في مطلق الأحوال لن نعمل في اتجاه تقسيم لبنان، ولكن سنعمل لتصمد المنطقة المحرّرة لكي تكون منطلقاً لتحرير باقي المناطق، وتوحيد لبنان.

الموقف العراقـي:

ـ اثناء الشهر الأخير قوي مركز كل من:

ـ العراق والرئيس صدام حسين، بعد اطلاق الصاروخ الفضائي العملاق.

ـ لبنان والعماد عون، بعد التفاف الشعب حوله.

ـ اجتماع الرئيس صدام حسين مع اللجنة الثلاثية حيث قال لها:

ـ قمتم بكل ما تريدون من دون الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر العراق، ووجهة نظر العماد عون.

ـ برغم قراراتكم تمكّن العماد عون من الصمود بسبب التفاف الشعب حوله.

ـ العراق لا يمكنه مساعدتكم.

ـ عليكم التفاوض مع العماد عون.

ـ شدّد الجانب العراقي على نقطتين:

ـ الوضع الداخلي والعلاقة مع اسرائيل.

ـ فيما يتعلق بالوضع الداخلي:

ـ بسبب قوة العماد عون الحالية، عليه أن يستوعب جميع فاعليات المنطقة الشرقية، ولا يضيره اذا تنازل بعض الشيء لاستيعاب الآخرين.

ـ الوسطاء بين العماد عون وبقية الفرقاء غير صادقين ينقلون اخباراً غير صحيحة.

ـ من الأفضل الاتفاق مع القوّات لاستيعابهم.

ـ عندما يكون هذا الموقف مؤمناً، يكون العراق قوياً في قراراته، ويمكنه عندها تقديم الدعم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمادية (يحسب أن عنده جبهة في الحرب).

ـ يقترح عقد اجتماع مع الدكتور سمير جعجع خصوصاً بعد أن ارسل اليه العراق رسالة حثّه فيها على عدم التقاتل مع الجيش، وافهمه أن سوريا ستأكله بعد هزم العماد عون.

ـ ما هو هدف العماد عون؟ أليس برمجة الانسحاب السوري؟

ـ من الأفضل ان يختار العماد عون مدنيين للاتصال بالسياسيين.

المهمة الحادية عشرة

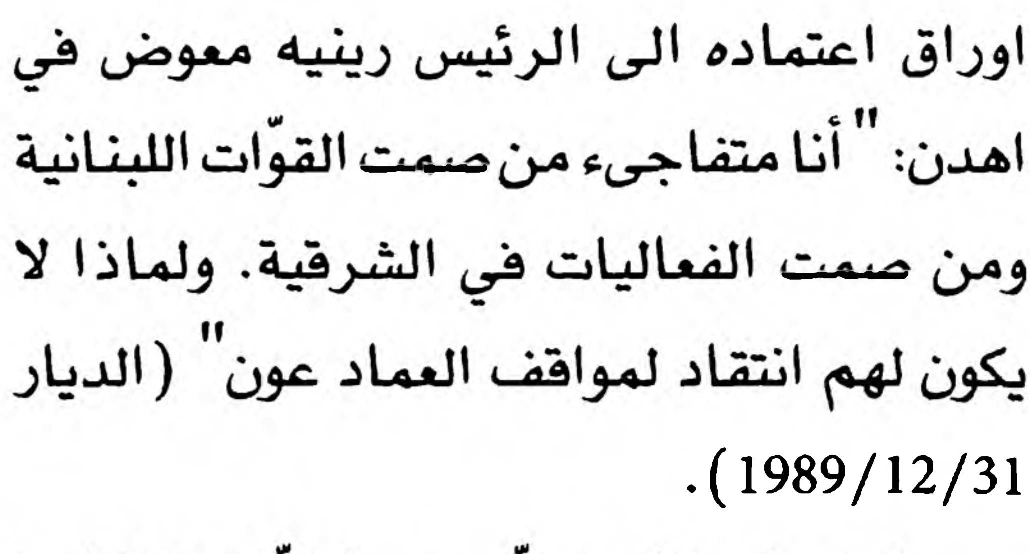
تمّت هذه المهمة لحضور احتفالات القوّات المسلحة العراقية خلال شهر كانون الثاني 1990، وشرحتُ تفاصيلها في فصل سابق.

المهمة الثانية عشرة

تمّت هذه المهمة خلال حرب الالغاء التي نشبت بين الجيش اللبناني والقوّات اللبنانية، وقبل انعقاد مؤتمر القمة العربية المقررة في بغداد خلال شهر أيار 1990.

بعد نشوب حرب الالغاء ،وعجز كل الوساطات عن ايجاد حل للصراع الذي بدأته القوّات اللبنانية ضد الجيش والعماد عون، اعتبر العراق أن ما راهن عليه واعتمده في صوغ سياسته تجاه لبنان قد سقط أو اقترب من السقوط، فحليفاه على الساحة اللبنانية يتقاتلان ويدمّران نفسيهما. وزاد من وقع ذلك اتهام العراق من قبل بعض الدول، وبخاصة المؤيدة لسوريا، بأنه سلّح فريقي الصراع في المنطقة الشرقية ليدمرا نفسيهما بالسلاح العراقي.

حاول العراق بكل وسائله أن يجد حلاً لهذا الصراع، ولكنّ عرّابي اتفاق الطائف، وخصوم العماد عون، وقفوا حائلاً دون نجاح هذه الوساطة وذلك بصب الزيت على النار، وبدفع القوّات اللبنانية لمتابعة القتال، وهل من دليل أقوى من قول السفير الاميركي جون مكارثي: بتاريخ 1989/9/19 بعد تقديم



اوراق اعتماده الى الرئيس رينيه معوض في اهدن: "أنا متفاجىء من صمت القوّات اللبنانية ومن صمت الفعاليات في الشرقية. ولماذا لا يكون لهم انتقاد لمواقف العماد عون" (الديار 1989/12/31).



السفير الاميريكي جون مكارثي

مع العلم انه كان يتعذّر على القوّات اللبنانية التجاوب مع المساعي العراقية، بسبب ارتباطها بمشاريع ومخططات الطائف.

بعد أن استفحل الوضع في المنطقة الشرقية وشعرت القوّات القوات اللبنانية أنها لن تتمكن من ازالة العماد عون والسيطرة على الجيش وعلى المنطقة المحررة، لتفي بتعهدها تجاه حكومة الطائف، استجابت للدعوة التي وجهتها القيادة العراقية لارسال مندوبَين عن الحكومة العسكريّة وقيادة القوّات اللبنانية الى بغداد، لمناقشة حل للازمة. وهكذا وخلال شهر أيار 1990 سافرتُ ممثلاً للعماد ميشال عون وللحكومة العسكرية برفقة السفير العراقي في لبنان عن طريق مرفأ جونية، الخاضع لسيطرة القوّات اللبنانية، الى بغداد (ذكرت تفاصيل السفر في فصل سابق) وكان ممثل قيادة القوّات اللبنانية بيار رزق (أكرم) قد وصلها في الوقت نفسه.

هذه المهمة كانت الأصعب بين المهمات التي سبق لي وقمت بها الى العراق، لأنها تتعلق بايجاد حل لقضايا في داخل البيت اللبناني، وداخل المنطقة المحررة، وبين من يُفترض بهما أن يكونا في خندق واحد للمحافظة على ما تبقى من الحرية والسيادة والاستقلال في لبنان.

ان المفاوضات التي دارت خلال هذه المهمة استوجبتها ظروف كل فريق من فرقاء المفاوضة.

القيادة العراقية بحاجة للتوصل الى اتفاق مهما كان الثمن، قبل مؤتمر القمة العربية الذي سيُعقد في بغداد في نهاية شهر أيار، خوفاً من أن يتصاعد القتال بين طرفي النزاع في لبنان، خلال المؤتمر، فتستغلّه الدول المعارضة للتدخل

العراقي في لبنان، وبخاصة سوريا، بحيث يضعف موقف القيادة العراقية وهي الدولة المضيفة للمؤتمر، ورئيسها هو رئيس المؤتمر، ولديها مشاريع قرارات مهمة ترغب في الموافقة عليها من قبل القمة.

العماد عون وحكومته بحاجة الى وقف لاطلاق النار، ولحرية الملاحة في بعض المرافىء البحرية الصغيرة على الشاطىء الواقع بين نهر الموت وضبية، لتأمين التموين والتنقل لسكان المنطقة الخاضعة لسيطرة الجيش، ولكنه في الوقت نفسه يريد أن يتلافى ردة الفعل السورية على اتفاق ترعاه بغداد، فتُقدم القوّات السورية على اقفال بعض طرق التموين التي سمحت بفتحها باتجاه المنطقة المحرّرة وخصوصاً من البقاع، وكذلك طريق المطار بوجه المسافرين.

القوّات اللبنانية بحاجة الى وقف لاطلاق النار بسبب وضعها الداخلي، وبدء تسرب اليأس الى عناصرها، وازدياد نقمة الشعب على تصرفاتها، بعد الحملات الاعلامية التي شنتها عليها وسائل الاعلام التابعة للحكومة العسكرية، وبخاصة ما عرف بالملف الأسود المتعلق بالفضائح المالية، بعد استيلاء الجيش على مركز الصندوق الوطني التابع لقيادة القوات في ضبيه*[31]، فضلاً عن حاجة هذه القيادة لتأمين التواصل بين عناصرها في بيروت وعناصرها في كسروان وجبيل، ولكنها في الوقت نفسه تريد أن تتلافى ردة فعل الذين شجعوها على الدخول في هذه المعركة ضد الجيش والحكومة العسكرية، في حال أوقفت القتال.

في هذه الأجواء، جرت المحادثات التي كان يحضرها عن الجانب العراقي وزير الخارجية طارق عزيز ومدير المخابرات فاضل العزاوي (ابو العباس) ومساعده ابو عمر وغيرهم من المهتمين بالقضية اللبنانية.

بعد اسبوعين من المحادثات والأخذ والرد والتجاذب، تم الاتفاق على حل عسكري وقتي بانتظار انتهاء مؤتمر القمة العربية، للعودة الى مناقشة حل سياسي بين طرفي النزاع، ولقد شمل الاتفاق ثلاث نقاط هي:

- وقف شامل لاطلاق النار وللعمليات العسكرية (مطلب عراقي).

ـ وقف الحملات الاعلامية (مطلب قوّاتي).

ـ حرية الملاحة والحركة في المرافىء الواقعة على طول الشاطىء المحاذي للمنطقة الشرقية المحررة (مطلب الحكومة العسكرية).

ولما لم تتوصل القوات اللبنانية الى تأمين حرية المرور على الاتوستراد الساحلي بين نهر الموت وضبية (الذي يخرج عن مضمون الاتفاق)، والذي أصّرت عليه كثيراً، لتأمين التنقل لعناصرها بين كسروان وبيروت، حاولت عرقلة الاتفاق في مرحلته النهائية، عندما طالبت بأن يذاع الاتفاق من بغداد، وأن يشمل نصّاً يوجّه الشكر للقيادة العراقية وللرئيس صدام حسين شخصياً، وكانت ترمي من وراء ذلك اصابة عصفورين بحجر واحد: دغدغة العراقيين والرئيس صدام حسين بتسجيل انتصار معنوي، قبل مؤتمر القمة، واحراج العماد عون وحكومته تجاه سوريا، وتجاه بعض الاطراف المتعاطفين معه، والذين بدأوا يمدّون خطوطاً معه عن طريق تأمين التموين لسكان منطقته.

لكن العماد عون وممثله رفضا هذا الاقتراح، وطالبا بأن يذاع الاتفاق في بيروت من قبل طرفي النزاع، وتَمكَّنتُ من اقناع القيادة العراقية بوجهة نظري، فوافقت قيادة القوّات وتعهدت أمام القيادة العراقية بتنفيذ الاتفاق والتقيد به بعد أن يذاع في بيروت.

بعد التوصل الى اتفاق وقف النار، عُدتُ من العراق، وأذكر أنني اجتمعت مع العماد عون وكان يسكن في فيلا في النقاش لوضعه في اجواء المحادثات التي أجريتها في بغداد. كنّا وحيدين ولكن المرارة والقرف كانا رفيقين لنا في هذا الاجتماع، وتطرقنا الى الاوضاع الراهنة وكيف ان معظم الفاعليات، وخصوصاً المسيحية منها، الدينية والدنيوية، قد تكتلت ضدنا ولحقت بحكومة الطائف علّها تحصل على بعض المنافع أو الفتات من على طاولة الطائف، أو تحجز لها مكاناً في القطار الاميركي – السوري ولو في الصفوف الأخيرة، وأذكر أنني قلت للعماد عون:

"غداً سينقل الكثيرون من معاونيك وادعياء صداقتك البندقية ويتخلّون عنك، وينكرونك ثلاث مرات قبل صياح الديك، أما أنت وأنا فلا يمكننا

نقل البندقية، واذا لا سمح الله واقدمنا على ذلك ،فلن يصدقّنا أحد، وعندما سيحين موعد ما كُتب للبنان ولنا نحن الاثنين، سنكون ضيوفاً عند الفرنسيين، أنا لأنني أحمل الجنسية الفرنسية التي اكتسبتها من زواجي من فرنسية، وانت لأن الفرنسيين اخفقوا في تأمين النجاح لحركتك ولمشروعك التحرري للبنان، نتيجة التدخل والضغط الاميركيين عليهم".

وَصَدق ما توقعته للعماد عون ولي، ففي 13 تشرين الأول 1990 التحق العماد عون بالسفارة الفرنسية التي منحته حق اللجؤ السياسي واستضافته في ما بعد في فرنسا، واعتبَرت أن قضيته تتعلق بشرف فرنسا، كما قال الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وبقي في فرنسا مدة اربع عشرة سنة، لم تكن سهلة ولا على المستوى اللائق الذي تستوجبه قضية تتعلق بشرف فرنسا، بعدما تسلم الرئيس جاك شيراك الرئاسة الفرنسية، وحوّل سياسة فرنسا نحو لبنان، من سياسة بين دولتين الى سياسة شخصية تقتضها علاقة الرئيس شيراك برئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري.

أما أنا، وبعد اعتقالي ونقلي الى سجن المزّة في سوريا، لم يطالب بي أحد سوى الخارجية الفرنسية وسفير فرنسا في لبنان RENE ALA كوني أحمل الجنسية الفرنسية.

---

* 1 شكّل الرئيس أمين الجميّل قبل انتهاء ولايته الحكومة برئاسة العماد ميشال عون وعضوية الوزراء اللواء محمود طي ابو ضرغم والعميدين نبيل قريطم وادغار معلوف والعقيدين عصام أبو جمرة ولطفي جابر، لكن الوزراء المسلمين لم يمارسوا وهم أبو ضرغم وقريطم وجابر.

* 2 للاطلاع على مزيد من المعلومات حول قوات الردع العربية يمكن الرجوع الى كتاب "قوات الردع العربية في لبنان- الوضع القانوني والسياسي والعسكري" لمؤلفه العميد الركن فؤاد عون.

* 3 قبل نهاية ولاية الرئيس الجميّل عام 1988 رشحت سوريا الرئيس السابق سليمان فرنجية ولما عجزت عن ايصاله الى الرئاسة تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية والزعامات اللبنانية المسيحية، تم الاتفاق في الاسبوع الأخير من الولاية بين الولايات المتحدة الاميركية وسوريا على انتخاب النائب مخايل الضاهر ولكن العماد عون وسمير جعجع تمكّنا من افشال ذلك.

* 4 بعد الاتصالات التي قام بها أمين عام وزارة الخارجية، فاروق أبي اللمع مع حكومتي العماد عون والدكتور الحص، أرسل برقية الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هذا نصّها: "نزولاً عند تمنيات بعض الأخوة العرب وإلحاحهم، تقرّر أن يحضر لبنان مؤتمر وزراء الخارجية العرب ممثلاً بمندوب لبنان الدائم لدى مجلس جامعة الدول العربية (السفير سليمان فرح) بصفة مستمع". ولكن السفير أظهر موقفاً ضعيفاً ومتخاذلاً، ولم يدافع عن حقوق لبنان واللبنانيين.

* 5 على أثر احداث كثيرة وقعت على معبر العجة- المتحف وطاولت العسكريين والموظفين المدنيين، وتمنّع مصرف لبنان عن صرف مستحقات لحكومة العماد ميشال عون، مما اضطرها لاقرار اقفال المرافىء غير الشرعية وفتح معبر المرفأ للجميع للوصول الى مرفأ بيروت، قابلته القوات السورية بقصف مرفأي بيروت وجونيه الشرعيين، وفي صباح 14 آذار 1989 سقطت قذائف مجهولة المصدر على المنطقة الغربية، تبعها قصف سوري للمنطقة الشرقية ووزارة الدفاع في اليرزة والقصر الجمهوري في بعبدا، ردت عليه مدفعية الجيش بقصف مواقع السوريين مما أدى الى انفلات الوضع وعنف التقاصف، أعلن على أثره العماد عون بدء حرب التحرير من الاحتلال السوري، وقابله السوريون باعلان حرب التدمير للمنطقة المحررة وباقي المناطق اللبنانية.

* 6 لم تشارك القوّات اللبنانية بحرب التحرير إلا ظاهرياً، بحجة أنها لم تُستشر في إعلانها، ولكنّ السبب الحقيقي هو أن القوّات لم تكن راضية عن سياسة حكومة العماد عون، وفضّلت البقاء على الحياد للإحتفاظ بقواها كاملة، للمعركة التي كانت تُحضّر لها ضد الجيش والعماد عون وحكومته.

* 7 قرر مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية وقفاً للنار في لبنان وارسال مراقبين عرب من دول اعضاء اللجنة الوزارية السداسية. وقامت سوريا من خلال حلفائها في لبنان وخصوصاً وليد جنبلاط بتهديد المراقبين لكي يخافوا ويمتنعوا عن القدوم الى لبنان (سيعودون في اكفانهم الى بلدانهم بحسب تصريحات وليد جنبلاط).

* 8 على أثر مقتل وزير الدفاع العراقي الفريق أول عدنان خير الله (زوج شقيقة الرئيس صدام حسين) في سقوط الطائرة المروحية التي كانت تقلّه، زار الرئيس المصري حسني مبارك بغداد للتعزية بتاريخ 1989/5/9 وأجرى محادثات مع الرئيس العراقي صدام حسين صدر على أثرها بيان مشترك جاء فيه: " ان الوجود الاجنبي في لبنان (...) وبالتحديد الاحتلال الاسرائيلي والوجود العسكري السوري ووجود وحدات مسلحة ايرانية هو وضع يهدد سيادة لبنان وأمنه ويشكل تهديداً خطيراً لوحدته ويعرقل مساعي الوفاق الوطني فيه". واعتبرا أن "خطورة الأوضاع في لبنان والتطورات الجارية فيه تتجاوز بأثارها وتداعياتها الخطيرة الساحة اللبنانية لتمتد الى كل أنحاء الوطن العربي". وأبديا قلقهما البالغ للتصعيد الأخير على رغم القرار الذي أصدره مجلس الجامعة العربية في نيسان الماضي بوقف

النار وتأليف فريق من المراقبين العرب للإشراف على تنفيذه». وكرّر الرئيسان "التزام مصر والعراق سيادة لبنان كقطر عربي شقيق عضو في الجامعة العربية ووحدته الوطنية والاقليمية" وشدّدا على "ضرورة إعادة الأمن والاستقرار الى ربوعه بما يمكّن الشعب اللبناني من حل مشاكله الداخلية بحرية ومن دون وصاية أو تدخل خارجي".

وطالبا القمة العربية المقبلة المرجع عقدها في 23 و24 الجاري بأن تركز بحثها على الازمة اللبنانية "لمساعدة الشعب اللبناني على التخلص من القوّات الأجنبية وممارسة حقوقه في وطنه" لأن تدهور الموقف في لبنان يشكل خطراً كبيراً على الأمن العربي. (النهار 1989/5/10)

*9 اقتصرت حرب التحرير في معظم مراحلها على التقاصف المدفعي، وكان هذا أسوأ خيار لشن حرب تحرير كما أرادها العماد عون، لأن المدفعية السورية يمكنها قصف كل نقطة داخل المنطقة المحرّر، بينما مدفعية الجيش لا تطال جميع مراكز مدفعية الجيش السوري. وفي حال قصف المواقع السورية فان الدمار سيلحق باللبنانيين المتواجدين قرب هذه المواقع وهذا آخر هم للجيش السوري.

*10 حرب السنتين هي الحرب التي شنّها الفلسطينيون على اللبنانيين خلال العامين 1975 – 1976 والتي كانوا يقصدون من ورائها استبدال أرضهم المسلوبة والمحتلة في فلسطين بأرض لبنان لإقامة دولتهم عليها.

*11 بعد اجتماع وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ادوارد شيفارد نادزه والاميركي جيمس بايكر في موسكو بتاريخ 1989/5/11 صدر البيان المشترك الآتي:

ان الدولتين تدعوان "كل الاطراف على تبني وقف اطلاق النار والإلتزام به فيما سيكون خطوة أولى مهمة نحو إنهاء الحرب الأهلية في لبنان" وأضاف البيان قوله: "ان الدولتين مستعدتان لبذل المساعي الحميدة لكي يصبح بإمكانهما بالإشتراك مع دول أخرى تشجيع التوصل الى تسوية سياسية لمشكلة لبنان" وقال البيان: "انه يتعين أولاً تعزيز وقف اطلاق النار الذي سرى مفعوله أمس وانه يمكن توفير الأساس لحوار وطني ومصالحة وطنية بعد ذلك". وأكّد الجانبان في الختام "تأييدهما لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه". (الأنوار 1989/5/12)

*12 النورماندي هو أحد الفنادق في المنطقة الغربية ويقع قرب شاطىء الزيتونة في بيروت، ويمكن استعماله كقاعدة تجمع للفلسطينيين.

*13 كان الوزير جوزيف الهاشم عضواً في الحكومة في عهد الرئيس الجميّل وبعد استلام حكومة العماد عون السلطة ظهرت بعض المخالفات المهمة في الوزارات التي كان يتولاها الوزير الهاشم، فقررت الحكومة مساءلته عن هذه المخالفات.

*14 اغتيل المفتي حسن خالد بتاريخ 1989/5/16 بسيارة مفخخة بمائة كلغ متفجرات وسقط معه 8 قتلى وحوالى 80 جريحاً وكان له بتاريخ 1989/5/17 وداع حاشد وفتحت بكركي أبوابها للمعزين.

*15 خلال اجتماعهما في واشنطن بتاريخ 1989/5/21 ناقش الرئيسان الاميركي جورج بوش والفرنسي فرانسوا ميتران الأزمة اللبنانية ،ورداً على سؤال حول مسألة الرهائن الأجنبية في لبنان قال الرئيس بوش: "تطرّقنا اليها، لأننا ناقشنا الوضع اللبناني في العمق، ومن الواضح أن مسألة الرهائن تظل في تفكيرنا (...) لكن لبنان تجاوز اهتمامنا الشديد بمسألة الرهائن . ولرؤية بلد مسالم مرة جديدة، حيث تعيش معاً الطوائف المختلفة، وقد مزقته الحرب والتدخلات الخارجية، ان الأمر يستدعي عملاً دولياً . ومع هذا، مرة أخرى، عندما تنظر الى الخيارات، فإنها ليست في ذلك الوضوح (....) لقد دعونا الى وقف النار، وأيدنا خطوة الجامعة العربية، ودعونا الى خروج القوات الأجنبية. وكذلك تحدثنا عن بعض الخطوات المحددة التي يمكن أن نلجأ اليها، والتي اعتقد انها يجب أن تبقى سرية،

لكنها نوقشت تفصيلاً، إنها مسألة ذات طابع ملح جداً". (النهار 1989/5/22)

* 16 شُكلت الحكومة العسكرية من: العماد ميشال عون، اللواء محمود طي أبو ضرغم، العميد نبيل قريطم، العميد ادغار معلوف، العقيد عصام أبو جمرة والعقيد لطفي جابر.

* 17 وُقّع الاتفاق الثلاثي بتاريخ 28 كانون الأول 1985 في دمشق بين ايلي حبيقة رئيس الهيئة التنفيذية للقوّات اللبنانية، ونبيه بري رئيس حركة أمل، ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي برعاية وحضور وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام (اتفاق بين الميليشيا المسيحية أي القوّات اللبنانية والميليشيا الشيعية أي حركة أمل والميليشيا الدرزية أي الحزب التقدمي الاشتراكي) – يمكن الاطلاع على تفاصيل الاتفاق الثلاثي بالعودة الى كتاب "ويبقى الجيش هو الحل" وموسوعة "لبنان في ظل الحكومتين" لمؤلفهما العميد الركن فؤاد عون.

* 18 شدّدت الحكومة العسكرية تدابير انتقال النواب من المنطقة الشرقية الى المنطقة الغربية رداً على منع انتقال النواب من المنطقة الغربية الى المنطقة الشرقية وذلك بهدف المعاملة بالمثل.

* 19 يضمُ مجلس التعاون العربي مصر والعراق والأردن واليمن.

* 20 في اتفاق من خمس نقاط وقّعه في طهران رئيس حركة "أمل" نبيه بري وأحد قادة "حزب الله" صبحي الطفيلي أعلن التنظيمان المتنافسان ان "نضالهما المشترك ضد العدو الصهيوني والمارونية السياسية وكذلك النظام الطائفي وميشال عون المدعومين من بغداد بات نضالاً مشتركاً. وأبرز الطرفان أهمية التحالف بين دمشق وطهران لمواجهة القوات الصهيونية والاستسلامية (الأنوار 1989/7/25).

* 21 أدلى مصدر مسؤول في رئاسة مجلس الوزراء، تعليقاً على تقرير اللجنة الثلاثية بما يأتي:

"ان الحكومة اللبنانية تشارك اللجنة الثلاثية أسفها الشديد حيال الطريق المسدود الذي وصلت اليه مهمة اللجنة، نتيجة لتصلب الحكم السوري واصراره على عرقلة المسعى العربي لحل المشكلة اللبنانية، ولكن على الرغم من ذلك فان الحكومة تؤكد تكراراً إصرارها على استكمال هذا المسعى الذي جسّد الارادة العربية الجامعة التي عبرت عنها قمة الدار البيضاء، والهادفة لايجاد حل عادل لمسألة لبنان بما يحرّره من الاحتلال ويرفع عنه الوصاية، ويعيد له سيادته الكاملة على كل اراضيه، ويحقق وحدته ووفاقه الوطني الحر. واذ تشيد الحكومة بما أوردته اللجنة في تقريرها من اشارة واضحة الى الخلاف بين مفهومها في العلاقات اللبنانية السورية والسيادة اللبنانية من جهة، ومفهوم الحكم السوري لهذه العلاقات وتلك السيادة من جهة أخرى، كانت تتمنّى لو أن هذا الموقف تخطّى الاشارة الى التسمية والاتهام، وادانة النظام السوري بتدمير لبنان وقتل شعبه، وتمزيق وحدته، وتعطيل مؤسساته الشرعية. كما تمنت لو أن التقرير المذكور قد عدّد تلك الحقائق والعراقيل الظاهرة والخفية التي وضعها الحكم السوري في طريق اللجنة، والتي أوقفت مهمتها أمام حائط مسدود، وهددت الحل العربي بالفشل".

وأضاف: "ان موقف الحكومة من المسعى العربي لحل المشكلة اللبنانية ما زال ثابتاً على الرغم من العرقلة السورية، باعتبار هذا الحل مسؤولية عربية جدية على المستويات العربية والاقليمية والدولية. والحكومة اللبنانية اذ تعرب عن تقديرها وشكرها للجهود السابقة التي بذلها جلالة الملك فهد بن عبد العزيز، وجلالة الملك الحسن الثاني، وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد، ووزراء خارجيتهم، وممثل الجامعة السيد الأخضر الابراهيمي، تؤكد مرة أخرى على المسؤولية العربية المشتركة في مساعدة لبنان على تحرير ارضه من الاحتلال، وارغام النظام السوري على وقف هجمة التدمير البربرية، ورفع الوصاية والارهاب والابتزاز التي يمارسها ضد الشعب اللبناني".

وختم المصدر: "لقد سبق للحكومة اللبنانية ولفتت الاشقاء العرب تكراراً الى ان النظام السوري سيحاول تعطيل كل

حل للمشكلة اللبنانية، سواء كان هذا الحل لبنانياً داخلياً أو عربياً، وان هدفه ليس مساعدة لبنان، بل تقسيمه وتفتيته لابتلاعه وتذويبه ككيان مستقل، وهذا ما لن نسمح به، وما لا نعتقد بأن العرب سيسمحون بتحقيقه".

*22 تاريخ 1989/7/29 صدر تقرير اللجنة وفيه:

"وفي رأينا ان اختلاف المنظور الذي طرحته اللجنة عن المنظور الذي طرحته سوريا حول مسألة بسط السيادة يُشكل أهم عقبة واجهتها اللجنة... وهذا التصور هو الذي حدا باللجنة أن تعلن في بيانها اننا وجدنا انفسنا في الجانب السياسي أمام طريق مسدود. كما اننا وجدنا انفسنا في الجانب الأمني أمام طريق مسدود" – يمكن الاطلاع على تفاصيل الموضوع في موسوعة "لبنان في ظل الحكومتين" للعميد فؤاد عون.

*23 يضمّ مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان.

*24 عقدت اللجنة العربية في جدة اجتماعاً بتاريخ 1989/9/13 حضره، إضافة الى الوزراء الثلاثة، موفد اللجنة الأخضر الابراهيمي. وبتاريخ 1989/9/16 أنهت اللجنة اجتماعاتها وأصدرت بياناً مرفقاً بمشروع وثيقة الوفاق الوطني.

*25 المقدم غابي لحود ترأس الشعبة الثانية (مديرية المخابرات) خلال فترة رئاسة شارل حلو والرائد جوني عبدو ترأسها خلال فترة رئاسة الياس سركيس. أما المقدم سامي الخطيب فلقد كان قائداً لقوات الردع العربية بين العام 1977 والعام 1983.

*26 على أثر قيام تظاهرة للطلاب الجامعيين قرب السفارة الاميركية في عوكر، إستغل السفير الأميركي جون مكارثي الظرف لينقل الى إدارته أنباء كاذبة عن تهديد الديبلوماسيين الاميركيين، مما حمل السلطات الاميركية على إجلاء هؤلاء الديبلوماسيين وإقفال السفارة، وجاء ذلك نتيجة الخلاف مع العماد عون على أثر إعلانه حرب التحرير – تم الإجلاء بتاريخ 1989/9/6.

*27 أُغتيل النائب ناظم القادري في بيروت الغربية بتاريخ 21 أيلول 1989.

*28 العدد الأساسي للنواب 99 – عدد الأحياء منهم 73 – عدد الذين شاركوا في اجتماعات الطائف 63 – تغيّب عن الاجتماعات النواب: ريمون إده، اميل روحانا صقر، ألبير مخيبر، باخوس حكيم، فؤاد الطحيني، راشد الخوري، عبدو عويدات، كامل الأسعد، رائف سماره، أرا يراونيان.

*29 حضر الاجتماع 24 نائباً هم: البير مخيبر، انترانيك مانوكيان، ملكون ابلغتيان، اميل روحانا صقر، راشد الخوري، ميشال ساسين، خاتشيك بابكيان، عبدو عويدات، ادوار حنين، طارق حبشي، نديم سالم، موريس فاضل، بيار دكاش، اوغست باخوس، جورج سعاده، شفيق بدر، صبحي ياغي، عثمان الدنا، بطرس حرب، حبيب كيروز، الياس الخازن، جبران طوق، رينيه معوض، الياس الهراوي. (تغيب: كامل الاسعد، رائف سماره، نصري المعلوف، رفيق شاهين، فؤاد الطحيني. كاظم الخليل).

*30 أصدرت حكومة العماد عون المرسوم رقم 420 تاريخ 1989/11/4 الذي قضى بحل المجلس النيابي قبل أن يجتمع النواب في مطار القليعات ويصادقوا على وثيقة الطائف وينتخبوا رينيه معوض رئيساً للجمهورية.

*31 يمكن الاطلاع على تفاصيل هذا الملف في موسوعة "لبنان في ظل الحكومتين" الجزء السابع لمؤلفها العميد فؤاد عون.

الفصــل السادس
أسبــاب عدم نجاح العلاقــة اللبنانية - العراقيــة

العلاقة اللبنانية- العراقية، أو علاقة العماد ميشال عون بالعراق، أو بالرئيس صدام حسين، ككل علاقة تنشأ بين دولتين، أو بين نظامين، أو بين رئيسين، تكون مبنية على مصالح مشتركة، أي أن كل فريق يقصد من علاقته تحقيق هدف معين، قد لا يكون بالضبط الهدف الذي يقصد الفريق الآخر تحقيقه. في علاقة العماد عون بالرئيس صدام حسين كان الهدف واحداً، وهو النيل من النظام السوري واضعافه عن طريق اجباره على سحب قواته العسكرية، وبالتالي وجوده المخابراتي من لبنان، واضعاف سيطرته وتأثيره على الساحة اللبنانية. واذا كان العماد عون يهدف تحرير لبنان من الاحتلال السوري فقط، فالرئيس صدام حسين كان يهدف الى شيء أبعد من ذلك، وهو اخراج القوات السورية من لبنان، واضعاف سيطرة النظام السوري فيه، بهدف اضعاف هذا النظام داخل سورية، مما يؤدي الى اضعافه على الصعيدين العربي والاقليمي.

ويجب أن لا ننسى ان حزب البعث هو الحاكم في سوريا والعراق، ولكن العداوة مستحكمة بين نظامي الحكم في البلدين، يضاف اليها العداوة الشخصية بين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد.

طالما ان الهدف الأساسي هو واحد، برغم اختلاف النتائج المتوخاة من تحقيق هذا الهدف، فلماذا لم تنجح هذه العلاقة؟ ما هي الأسباب التي أدت الى عدم النجاح؟ من هو المسؤول؟ العماد عون أم الرئيس صدام حسين؟ لبنان أم العراق؟ العميد فؤاد عون الممثل الشخصي للعماد عون الذي اجرى الاتصالات؟ أم القوات اللبنانية الشريك المشترك في هذه العلاقة؟ التأثيرات الخارجية أم الظروف الاقليمية والدولية التي تغيّرت خلال العمل على هذه العلاقة؟

مسؤولية العماد ميشال عون شخصياً ومسؤولية حكومته

الهدف الأساسي للعماد عون هو ايجاد حلّ للقضية اللبنانية، ووضع حدّ للصراع الداخلي في لبنان، وقد مر عليه أكثر من ثلاث عشرة سنة، ودون هذا الهدف صعوبات ومعوقات، يأتي في مقدمها الوجود العسكري السوري، والاطماع السوريّة في لبنان، المتمثّلة بعدم اعتراف سوريا بدولة اسمها لبنان أو بحكم لا يكون تابعاً لها، أو مستقلاً عن ارادتها، ولا يخضع بالتالي لتعليماتها وأوامرها في جميع المجالات، وخصوصاً المجالات الاقليمية، أي علاقة لبنان بالدول العربية، وعلاقته باسرائيل، ومنعه بالتالي من توقيع اتفاق سلام معها، قبل أن تتوصل سوريا الى مثل هذا السلام، وكذلك المجالات الدولية، أي علاقة لبنان بأوروبا عموماً، وفرنسا والفاتيكان خصوصاً، وعلاقته بالولايات المتحدة الاميركية، وتشترط سوريا أن تمرّ كل هذه العلاقات عبر دمشق.

هدف العماد عون الأساسي التخلّص من الهيمنة والوصاية السورية داخل حدود لبنان، ولا يعنيه ماذا يحدث، أو قد يحدث داخل سوريا، فهو لا يريد أن تصبح علاقة لبنان بسوريا عدائية، وهو مستعد لاتباع هذه السياسة التصالحية بصرف النظر عن النظام الحاكم في سوريا، فالمهم أن تبقى العلاقات اللبنانية- السورية علاقات بين دولتين متجاورتين، تربطهما مصالح

مشتركة، من دون أن يكون لواحدة سلطة أو هيمنة على الأخرى.

ان تحقيق الهدف الأساسي لا يكفي بحد ذاته، بل يحتاج الى ادامة وتثبيت وتركيز في المجتمع المدني، وهذا يتطلب حكماً معيناً وسلطة قوية، ومن تراه يحقق ذلك سوى الجيش، وما انبثق عنه من سلطة؟ أي ان ذلك يتطلب بقاء العماد عون وحكومته في السلطة لفترة قصيرة نسبياً ،قد تكون ثلاث سنوات أو اكثر بقليل، يثبّت خلالها الحل الذي تم التوصل اليه، وبعد ذلك يدعو الشعب اللبناني لكي يختار ممثليه الحقيقيين المدنيين، الذين ينتخبون سلطة تنفيذية جديدة يسلمها العماد عون مقاليد الحكم، ويعود الجيش معه الى الثكنات، لكي يبقى الحامي لهذه السلطة والداعم لها.

داخل هذا الاطار حاول العماد عون ابقاء علاقته مع العراق ومع الرئيس صدام حسين، فهو يعي منذ البدء مدى العداوة المستحكمة بين سوريا والعراق، وبين الرئيسين صدام حسين وحافظ الأسد، لذلك حاول أن يُرضي العراق ويستفيد من دعمه لتحقيق هدفه، من دون أن يُغضب سوريا كثيراً، وان يحفظ خط الرجعة معها.

انطلاقاً من هذا المبدأ اراد العماد عون أن تكون العلاقة مع العراق علاقة عسكرية صرفة، علاقة تقتصر على دعم الجيش لوجستياً، أي تأمين التجهيزات من عتاد وذخيرة، بالاضافة الى التدريب على استعمال هذا العتاد، وتحاشي ادخال هذه العلاقة المجال المخابراتي والاستعلامي، وبالتأكيد عدم ادخالها المجال السياسي.

من هنا لم يتمّ اي لقاء بين العماد ميشال عون والرئيس صدام حسين، ولم يعمل العماد عون حتى على تحضير الاجواء لتحقيق هذا اللقاء، الذي كان ممكناً أن يتمّ برغم الصعوبات المادية والمخاطر الأمنية. فماذا كان يمنع أن يعرّج العماد عون من تونس- يوم ذهب للاجتماع مع اللجنة الوزارية العربية السداسية – على بغداد، ويلتقي الرئيس صدام حسين قبل عودته الى لبنان؟ فبقي اجتماعه في تونس بالوزير طارق عزيز، الاجتماع السياسي اليتيم.

ماذا كان يمنع العماد عون تكليف أحد الوزراء (اللواء عصام ابو جمرة أو

اللواء ادغار معلوف) القيام بالاتصالات مع العراق، من خلال زيارات له، أو على الاقل الاشراف على هذه الاتصالات ومتابعتها من دون ان يضطر هذا الوزير أن يسافر للقيام بالمهمات؟ فهذان الوزيران لم يقوما سوى بزيارتين يتيمتين الى العراق. زار الوزير ابو جمرة العراق مرة واحدة بصفته وزيراً للاقتصاد، لدرس سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، أما الوزير معلوف فزار العراق مرة واحدة ايضاً بصفته وزيراً للنقل لحضور اجتماع وزراء النقل العرب، ووصل في حينه متأخراً عن الموعد الذي استقبل فيه الرئيس صدام حسين وزراء النقل العرب، مما اضطرني حينها، وكنت بمهمة في العراق، لأطلب له موعداً خاصاً للقاء الرئيس صدام حسين، الذي غيّر مواعيده واستقبل الوزير معلوف لوحده، اظهاراً لمحبته للبنان، وتقديراً للعماد ميشال عون وحكومته.

وهكذا ابقى العماد عون العلاقة مع العراق خارج الاطار السياسي الصرف؛ فلماذا لم يدخلها الاطار المخابراتي، وهو الاطار الذي يعوّض فقدان المجال السياسي حيث ان المجال المخابراتي يمكن أن يشمل السياسي والعسكري وربما غيره من المجالات؟

لماذا لم يكلف مدير المخابرات العقيد عامر شهاب، أو معاونه العقيد كرم مصوبع، أو احد ضباط المخابرات القريبين من العماد عون كالمقدم فؤاد الأشقر القيام بالاتصالات مع العراق وتنفيذ هذه المهمات؟

السبب ليس عدم مقدرة أو أهلية عند ضباط المخابرات، ولكن المقصود كان ابقاء هذه العلاقة خارج الاطار المخابراتي، والزيارة، ولا أقول المهمة، اليتيمة التي قام بها مدير المخابرات العقيد عامر شهاب الى العراق، جاءت نتيجة اصرار والحاح الجانب العراقي للالتقاء مع جهاز المخابرات اللبناني، ومناقشة بعض الأمور المشتركة، وفتح باب للعلاقات، غير الباب اللوجستي الذي يسلكه العميد فؤاد عون نائب رئيس الاركان للتجهيز. وجاءت هذه الزيارة، كما نقل العراقيون لي، بروتوكولية وشكليّة. اقتصرت على التعارف بين جهازي المخابرات في البلدين، ولم ينتج عنها أية متابعة أو خطة عمل.

وما قلناه عن مديرية المخابرات في الجيش يصح على مديرية الأمن العام التي لم يقم مديرها العام اللواء نديم لطيف بأية زيارة للعراق، حتى للتعارف مع الأمن العام العراقي.

وهكذا أبقى العماد عون علاقته مع العراق، ومع الرئيس صدام حسين محصورة بالمجال اللوجستي فقط، وبنائب رئيس الاركان للتجهيز العميد فؤاد عون، بعد أن اضفى عليه صفة الممثل الشخصي له.

هل ان العماد ميشال عون هو المسؤول الوحيد عن عدم نجاح العلاقة مع العراق، وعن عجز هذه العلاقة عن اعطاء النتائج والثمار التي كانت مرجوة منها؟

مسؤولية العميد فؤاد عون الممثل الشخصي للعماد ميشال عون

مَهَمتي الرسمية والأساسية كانت مهمة لوجستية، فهل نجحت في هذه المهمة؟ واذا لم أنجح ما هي الاسباب؟

المَهَمة اللوجستية تقتضي تحديد الحاجات والعتاد وتأمين ايصالها الى لبنان، وتحضير العناصر الذين سيخدمون هذا العتاد، وتدريبهم على كيفية استعمال هذا العتاد الذي هو بمعظمه عتاد من صنع كتلة الدول الشرقية، أي الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له، في وقت كان العتاد الذي يستعمله الجيش اللبناني هو عتاد من صنع الدول الغربية، أي الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وغيرها.

اذا كان تحديد الحاجات مرتبط الى حد بعيد بفكرة القيادة الاستعلامية عن العدو وقدراته، والتي تؤمنها مديرية المخابرات (الشعبة الثانية)، وبفكرة المناورة والقتال التي تضعها اركان الجيش للعمليات (الشعبة الثالثة)، فهذا يعني ان الحاجات المفترض باركان الجيش للتجهيز تحديدها وتحقيقها، هي نتيجة لفكرة المناورة التي تضعها اركان الجيش للعمليات.

واذا سلّمنا جدلاً ان المفروض باركان الجيش للتجهيز أن تعرف وضع العدو، وهو الجيش السوري المحتل للبنان، وأن تعرف فكرة المناورة التي هي التصدّي لهذا الجيش المحتل، فان اركان الجيش للتجهيز، وبالتالي العميد فؤاد عون قد

حدّدا الحاجات وطلباها من السلطات العراقية التي لم تبخل بتأمينها بنسبة عالية مما هو محدد ومطلوب، وبتحضيرها في العراق لعملية الشحن.

ونظراً لامكانيات الجيش اللبناني المادية والمالية المحدودة، والوضع الميداني والسياسي المضطرب، وخصوصاً مع الدول الاقليمية، فلقد طلبتُ من السلطات العراقية تأمين شحن الحاجات والعتاد الى لبنان، وتجاوبت السلطات العراقية بشكل ممتاز، وشحنت قسماً كبيراً من العتاد، وعجزت عن شحن القسم الآخر بسبب الظروف الاقليمية والسياسية التي سادت بعض الفترات، فضلاً عن ضرورة شحن هذا العتاد براً، أما الى مرفأ العقبة الاردني، أو مرفأ ينبع السعودي، ومن ثم نقله بحراً الى أحد مرافىء لبنان، أو ما يشبه المرافىء.

حتى هذا الحد، أعتبر نفسي قد نجحت في تنفيذ المهمة الى حد كبير.

أما تحضير العناصر لاستلام العتاد وخدمته فتقع على اركان الجيش للعديد، ومَهَمة تدريب هؤلاء العناصر تقع على عاتق أركان الجيش للعمليات.

ان تأمين العتاد، وتحضير العناصر لخدمة هذا العتاد، وتدريبهم يتطلّب تنسيقاً مما يفرض اجتماعات عمل على صعيد الاركان، وبرئاسة قائد الجيش العماد عون، نظراً لشغور مركز رئيس الاركان بسبب احالة رئيس الاركان على التقاعد، وعدم تعيين بديل عنه، وعدم تكليف أحد الضباط العامين من قبل قائد الجيش للقيام بهذه المهمة، وهذا ما لم يتّم ولا مرة.

اما اذا كان هناك من لوم لي على تقصير من قِبَلي في المجالين السياسي والمخابراتي، فهذا خارج عن مهمتي في الأصل ولم أكلّف به وحتى لم أُوضع في أجوائه، ولم تحدد لي نظرة الحكومة اللبنانية أو قيادة الجيش في هذا المجال لكي أتمكن من مناقشتها مع الجانب العراقي. وكم مرّة كان علي أن أستخلص بنفسي توجهات الحكومة وقيادة الجيش، عندما كنت أضطر لمناقشة الاوضاع السياسية مع الجانب العراقي. وأجهد لاقناعه بأن هذه التوجهات هي فعلاً توجهات الحكومة والعماد عون. وكم مرّة كنت أخاف ألا تتطابق شروحاتي مع حقيقة توجهات العماد عون، فأكون في موقف حرج قد

يؤدي الى فقدان ثقة الجانب العراقي بي، في وقت كان الرئيس صدام حسين يقول لي: " أنا لا أعرف العماد ميشال عون، فأنت بالنسبة لي العماد ميشال عون لأنك ممثله الشخصي".

وهذا ما حدث خلال أحد الاجتماعات مع الجانب العراقي بحضور ممثل القوّات اللبنانية أكرم لدرس الحاجات الميدانية والعسكرية، وطلب أكرم تزويد القوات اللبنانية بصواريخ "لونا" أو "فروغ"، وسألني الجانب العراقي اذا كان الجيش اللبناني يريد تزويده بمثل هذا السلاح . كونه ليس بالسلاح الكلاسيكي الذي سبق لي وقدرت حاجات الجيش منه، وكون هذا السلاح يعتبر استراتيجياً بالنسبة للبنان وللجيش اللبناني، لأن مداه يصل الى سبعين كلم، مما يعني امكانية قصف الداخل السوري وحتى دمشق العاصمة، وكون ليس لدي تعليمات أو توجيهات من العماد عون حول هذا الموضوع، وتلافياً للظهور بالعاجز عن اتخاذ مثل هذا القرار، وطلب هذا السلاح في وقت طلبته القوات اللبنانية، كان علي اتخاذ الموقف الملائم، ثم طلبت تزويد الجيش اللبناني به، ووافق الجانب العراقي على اعطاء الجيش ثلاثة مزاحف اطلاق والقوّات اللبنانية ثلاثة مزاحف اطلاق. ولم يكن بامكاني تأمين اتصال آمن بالعماد ميشال عون لوضعه في هذه الاجواء، مما أدى الى نفي العماد عون تجهيز الجيش بمثل هذا السلاح واعتباره من باب الاشاعات عند ما سئل عن الموضوع. وبالفعل شحنت هذه الصواريخ مع مزاحفها الى لبنان، ولكن الاسرائيليين وبتوجيه من الاميركيين عرفوا بالشحنة واعترضوا السفينة التي كانت تنقل الصواريخ، مما اضطر السلطات العراقية الى اعادتها الى العراق.

هل أنني المسؤول الوحيد عن عدم نجاح العلاقة مع العراق، وعن عجز هذه العلاقة ان تؤتى النتائج والثمار التي كانت مرجوة منها؟

مسؤوليـة القوّات اللبنانيـة

القوّات اللبنانية كانت السباقة في اقامة العلاقة مع العراق وتوطيدها، حتى قبل تشكيل حكومة العماد ميشال عون . فلقد فتح العراق خطاً مباشراً مع القوات اللبنانية بعد ان كان قد خُذل في اقامة مثل هذه العلاقة مع الجيش

اللبناني في ابان ولاية الرئيس أمين الجميل، لاسباب سبق وذكرناها.

من هنا، وبعد انتهاء ولاية الرئيس الجميل، كانت القوات اللبنانية تمنّي النفس بالاحتفاظ بهذه العلاقة وحدها، والحيلولة دون توسعها لتشمل الجيش اللبناني، وبالتالي العماد عون وحكومته. ولكن العراق مع تركيزه على أن من اسباب علاقته مع القوّات اللبنانية ابعادها عن اسرائيل، وتناسي العلاقة التي سبق واقامتها معها منذ العام 1976، والتي قويت خلال العام 1982 مع الرئيس بشير الجميل، كان يتحاشى اتهامه بالتعامل مع ميلشيا مسيحيّة سبق لها وتعاملت مع اسرائيل ضد سوريا والعرب والمسلمين في لبنان، ففضّل أن تكون هذه العلاقة من خلال حكومة لبنانية دستورية ورئيس لهذه الحكومة اشتهر ببعده عن الطائفية واعتماده مصلحة لبنان فقط، وعدم تعامله مع اسرائيل أي العماد ميشال عون. من هنا كان على القوّات ان تسلم بالنظرية العراقية، وبقبول أن تمرّ علاقتها مع العراق من خلال العماد عون وحكومته، بالرغم من ان هدفها النهائي لا يتطابق مع هدف العماد عون، ومن ان استراتيجيتها تختلف عن استراتيجيته.

قبلت القوّات اللبنانية الوضع على مضض، وعلى أمل أن تتمكن من التخلص من العماد عون وابعاده عن السلطة في المستقبل، أما من جراء اخطاء قد يرتكبها، أو خطوات ناقصة قد يقوم بها، وأما بتبدل الظروف وتمكّن حكومة الدكتور الحص ومن هو وراءها ويدعمها من فرض حل في لبنان يكون على حساب العماد عون، فتبقى القوّات اللبنانية القوة الوحيدة على الساحة المسيحية، وتمثل المسيحيين في النظام الجديد الذي سيطبق في لبنان، عاجلاً أم آجلاً، كما كانت تمنّي النفس بافساد العلاقة بين العماد عون والرئيس صدام حسين، وبالتالي تخفيض الدعم الذي يقدمه العراق له.

وبعبارة أخرى فالقوّات اللبنانية على استعداد للتحالف، حتى مع الشيطان، اذا كان هذا التحالف يخلّصها من العماد عون وحكومته. وظهر ذلك جليّاً خلال الصراع الأول بينها وبين الجيش في شهر شباط 1989، بعد انتهاء اجتماعات تونس التي حضرها العماد عون والدكتور الحص والسيد حسين الحسيني مع

اللجنة الوزارية السداسية العربية، كما ظهر خلال حرب التحرير، وخلال حرب الغاء الوطن والصراع المدمّر الذي نشب في نهاية كانون الثاني 1990، وصولاً الى اليوم الاكثر سواداً في تاريخ لبنان أي 13 تشرين الأول 1990.

هل ان موقف القوّات اللبنانية هذا كان السبب الوحيد في عدم نجاح العلاقة اللبنانية- العراقية؟ وهل ان القوات اللبنانية هي المسؤولة الوحيدة عن عدم النجاح هذا؟

مسؤولية السلطات العراقية والرئيس صدام حسين

في الأساس كان هدف العراق والرئيس صدام حسين اضعاف النظام السوري والرئيس حافظ الأسد، ودعم ومساعدة كل ما يؤدي الى هذا الهدف. وبما أن خروج الجيش السوري من لبنان وازالة هيمنة النظام السوري على هذا البلد العربي سيكون السبب الأول في الوصول الى اضعاف هذا النظام وقائده، قرر العراق وقائده دعم اعداء سوريا في لبنان، أي الجيش اللبناني وحكومة العماد عون والقوات اللبنانية.

في حال تمكن العراق من خلال دعمه اعداء سوريا في لبنان، أو من خلال الضغوط العربية والدولية، من اخراج الجيش السوري من لبنان وازالة وصايته عليه، فهدف العراق الثاني إقامة حكم قوي في لبنان يمكنه تثبيت هذا الانجاز والمحافظة عليه، حكم يكون صديقاً للعراق ومقدّراً للدعم العراقي في تحقيق تحرير لبنان واستعادة استقلاله ومكانته في العالم. لذلك رأى العراق أن بقاء العماد عون في السلطة وانتخابه رئيساً للجمهورية يحقق هذا الهدف. وجاءت حرب التحرير تثبت هذه النظرية وتعطي العماد عون نقاطاً ايجابية اضافية من وجهة النظر العراقية، وتُضعف أهمية القوّات اللبنانية على أن تبقى الحاجة لبقاء هذه القوّات بوجه الوجود السوري، برغم عدم دعمها العماد عون خلال حرب التحرير. ولكن العماد عون بدأ يشعر بأن العراق لم يقم بما كان ينتظره منه، من ضغط عسكري على سوريا، خصوصاً على حدوده معها، للتخفيف من حربها التدميرية على لبنان، وبأنه اكتفى بتقديم السلاح للجيش اللبناني. فبدأ الشك يتسلل الى العلاقة بينه وبين العراق.

بعد صدور التقرير الثاني للجنة العربية العليا، والذي عاد اعضاء اللجنة فيه عن اتهامهم سوريا بايصال اللجنة الى الحائط المسدود في معالجة نقطتي الوجود السوري في لبنان والعلاقات اللبنانية- السورية، شعر العماد عون ان ما كان ينتظره من العراق من دعم سياسي وضغط على اعضاء اللجنة العليا واعضاء الجامعة العربية لم يحدث، فازداد الشك عنده بفعالية الدعم العراقي، وبجدوى العلاقة مع العراق.

ولما دُعي النواب اللبنانيون للاجتماع في الطائف للتصديق على ما احتواه تقرير اللجنة العربية العليا، شعر العراق أنه قد خسر الجولة الأولى مع النظام السوري الذي تمكن من اجبار الدول العربية على التسليم ببقائه في لبنان، وببقاء وصايته عليه، فطلب من العماد عون أن يعمل على تفشيل المؤتمر وذلك بعدم السماح للنواب الموجودين في المنطقة الشرقية، (المنطقة التي يسيطر عليها العماد عون) بالسفر الى الطائف، وفي اسوأ الحالات منع تأمين النصاب القانوني للمجلس النيابي في الطائف، لكي لا تتم الموافقة على تقرير اللجنة. ولما اخطأ العماد عون ووثق بالنواب، وسمح لهم بالسفر الى الطائف وتأمين النصاب القانوني للمجلس النيابي هناك، ولما تخاذل النواب وحنثوا بالوعد الذي قطعوه للعماد عون حول أولية الانسحاب السوري من لبنان على كل ما عداها من أمور أخرى، وتم بالتالي التصديق النيابي على تقرير اللجنة وتأكد العماد عون والعراق انهما خسرا الجولة الثانية، ازداد الوهن في العلاقة بين الاثنين. ولم يبق امام الفريقين سوى تأمين نجاح ولو جزئي في انتخابات رئاسة الجمهورية.

في هذا الوقت كنت في العراق اتابع مع الجانب العراقي مراحل اجتماعات الطائف. عندما تأكد العراقيون ان النواب اللبنانيين سيوافقون على اتفاق الطائف من دون ادخال أي تعديل جوهري عليه، ابلغوني بشخص الوزير طارق عزيز ومدير المخابرات محمد العزاوي ان وصول العماد عون الى رئاسة الجمهورية أصبح صعباً ان لم يكن مستحيلاً، ولم يعد بامكانهم التركيز على ذلك، وخوفاً من خسارة الجولة الثالثة أي انتخابات رئاسة الجمهورية يقترحون

على العماد عون أن يختار شخصية أخرى غيره لرئاسة الجمهورية، وهم مستعدون لتأمين فوز هذه الشخصية . وقالوا لي بالحرف: كم ستكلف معركة الرئاسة؟ خمسين مليون؟ مائة مليون دولار؟ اكثر من ذلك بكثير، فهم مستعدون لدفع هذا المبلغ واغراء النواب اللبنانيين لانتخاب هذه الشخصية.



فندق الرشيد وعلى مدخله صورة الرئيس جورج بوش الاب بعد الحرب الاميركية الاولى على العراق

نسي العراقيون ان هناك صعوبات ثلاث تقف في وجه هذا الاقتراح:

الأولى : رفض العماد. فهل تراه يرضى أن يتخلى عن ذلك وهو الذي رفض التخلي حتى عن قيادة الجيش، وخالف قانون الدفاع من أجل ذلك؟

الثانية : ان هناك من هو مستعد أن يدفع اكثر من العراق، فالسعودية دفعت اكثر بكثير خلال مؤتمر الطائف وبعده، وهذا ما اكدته جريدة Mondo في عددها الصادر بتاريخ 15 آذار 1990*1.

الثالثة : ان العرّاب الاميركي لاتفاق الطائف، لن يسمح لهؤلاء النواب بأن "يأكلوا الطعم ويعملوها على الصنارة"، فلقد أمّن لهم سجناً بخمسة نجوم، تمثّل بطائرة تنقلهم من الطائف الى الجزائر العاصمة، ثم قطار حديدي فخم ينقلهم من الجزائر العاصمة الى الدار البيضاء، ثم طائرة أخرى تنقلهم الى فندق رويال مونصو في باريس، بانتظار نقلهم فيما بعد الى مطار القليعات في لبنان، لينتخبوا السيد رينيه معوض رئيساً للجمهورية.

وضعتُ العماد عون في أجواء الافكار والاقتراحات العراقية، فرفض طبعاً الحل، وهذا ما زاد في زعزعة الثقة بينه وبين القيادة العراقية، واصبحت العلاقة بينهما متروكة لي أحاول تنشيطها واحياءها خوفاً من الانهيار الكامل.

ثم جاءت حرب الالغاء بين الجيش والقوّات اللبنانية لتضع اكليلاً من الزهر على ضريح هذه العلاقة.

مسؤولية الظروف الاقليمية والدولية

في العام 1984 عندما عُيّن العماد ميشال عون قائداً للجيش، كان للاميركيين اليد الطولى في ذلك، وبقيت علاقاتهم معه جيدة، حتى اقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي عام 1988 عندما غير الاميركيون خياراتهم واتفقوا مع السوريين على أن يكون مخايل الضاهر رئيساً للجمهورية، وعندما شكل رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميل الحكومة العسكرية برئاسة العماد عون، لم يعارض الاميركيون كثيراً على أمل المحافظة على الستاتيكو ولو بظل حكومتين، شرط ألا يؤثر الوضع في لبنان على خطتهم التي يحاولون تنفيذها في فلسطين بهدف ايجاد نوع من الحل بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وأكد هذا التوجّه حضور السفير الاميركي جون مكارثي العرض العسكري بمناسبة عيد الاستقلال بتاريخ 22 تشرين الثاني 1988 في اليرزة، أي العرض الذي اقامته حكومة العماد ميشال عون.

ارتاح الاميركيون عندما أخذت جامعة الدول العربية على عاتقها ايجاد حل للأزمة اللبنانية عن طريق اللجنة الوزارية السداسية، ثم اجتماع هذه اللجنة في تونس في أواخر كانون الثاني 1989 مع العماد عون والدكتور الحص والسيد حسين الحسيني.

عندما بدأ العماد عون فتح خطوط العلاقة مع العراق، ابدى الاميركيون بعض التحفظ، تحت تأثير الاستياء الاسرائيلي والسوري من هذه العلاقة، رغم ذلك بقي الاميركيون يضغطون على السوريين لعدم التدخل عسكرياً ضد العماد عون وحكومته.

ولكن "كيل" الاميركيين من العماد عون طفح عند نشوب حرب التحرير، واتهامه السوريين مباشرة باحتلال لبنان وتدميره وضرورة خروجهم منه، مما أدى الى تحويل انظار العالم والاعلام العالمي عن ثورة الحجارة في فلسطين، والتي غذاها ودعمها الاميركيون لحمل الاسرائيليين على اظهار

بعض الليونة والقبول بحل معقول مع الفلسطينيين. كما زاد من طفح هذا الكيل تعميق العماد عون علاقته مع العراق وتوثيق الصلات معه ومع منظمة التحرير الفلسطينية وياسر عرفات، فكان تعديل تقرير اللجنة العربية العليا الذي حمّل سوريا مسؤولية الوصول الى الحائط المسدود، بحيث صدر التقرير الثاني، وبضغط من الاميركيين، ليعطي سوريا معظم مطالبها في لبنان.

ثم كان مؤتمر الطائف والاتفاق الذي نتج عنه وانتخاب رينيه معوض المدعوم من الاميركيين رئيساً للجمهورية، الذي سبقه العماد عون بقرار حل المجلس النيابي برغم الضغوط الاميركية لعدم اصدار هذا القرار.

وهكذا انكسرت الجرة نهائياً بين العماد عون والاميركيين الذين اتخذوا القرار بضرورة اسقاطه مهما كلف الامر، فأوعزوا الى القوّات اللبنانية لبدء الهجوم على العماد عون، وتفجير الوضع داخل المنطقة المحررة، وقدموا للقوّات كل الدعم الممكن خلال حرب الالغاء.

في هذه الاثناء، جاء هجوم العراق على الكويت واحتلالها، فانشغل العراق بهذه الحرب، ما دفعه الى اهمال الموضوع السوري ونسيان العداء له، وبالتالي اهمال الموضوع اللبناني، وقيام الولايات المتحدة الاميركية بتحضير الحرب على العراق.

ولما لم تؤد كل هذه التدابير الى اسقاط العماد عون، كانت الموافقة الاميركية للسوريين بمهاجمة المنطقة المحررة للانتهاء من العماد عون، بدعم من معظم القوى السياسية في لبنان، وموافقة السلطات الروحية المسيحية اللبنانية وغير اللبنانية وكانت مأساة 13 تشرين الأول 1990.

هؤلاء هم المسؤولون عن عدم نجاح علاقة العماد عون بالعراق، وانني اترك للرأي العام أن يحدد نسبة مسؤولية كل واحد منهم.

1* تحت عنوان : الطائف فضيحة لبنانية. اتفاق تشرين الأول يتم بفضل هدايا فاخرة للنواب. الملك فهد يدفع ملياري دولار للوصول الى وفاق. ولقد ذكر المقال بعض أسماء النواب وحدّد المبالغ التي قبضها كل واحد منهم (يمكن الاطلاع على المقال في الملحق رقم 1 من الجزء السادس من موسوعة: لبنان في ظل الحكومتين– للعميد الركن فؤاد عون).

خاتمـة الجـزء الأول

هكذا بدأت العلاقة بين العماد عون والرئيس صدام حسين، وهكذا تطورت واستمرت طيلة فترة وجود العماد عون في السلطة منذ 23 أيلول 1988 وحتى 13 تشرين الأول 1990.

ان ضميري مرتاح لما قمت به لتوطيد هذه العلاقة وانجاحها والاستفادة منها، ولكن الظروف والجهات المؤثرة كانت أقوى من اتصالاتي وجهودي في بعض الأحيان، فانتهت مهمتي وصرت انتظر المستقبل وما سيحمله لي. وكان الذي كنت اخاف منه أي 13 تشرين الأول 1990 وانتقلت من ضيافة الرئيس صدام حسين في فندق الرشيد الى ضيافة الرئيس حافظ الأسد في سجن المـزة.

الجزء الثاني
سجن المزة

الفصــل الأول
13 تشرين الأول 1990 أو اليوم الأكثر سواداً في تاريخ لبنان

حتى 12 تشرين الأول 1990، كنت لا أزال أقوم بمهمتي كنائب لرئيس الاركان للتجهيز من مكتبي الموجود في الطابق السفلي من المبنى رقم 4 في وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش في اليرزة، وكانت الأجواء تنذر بقدوم العاصفة، بعد محاولة اغتيال العماد ميشال عون في القصر الجمهوري باطلاق النار عليه من قبل فرنسوا حلال ونجاته، لكن لبنان لم ينج. ففي صبيحة اليوم التالي 13 تشرين الأول اكتمل عقد قوى الشر، الداخلية والاقليمية والدولية، وراء جيش الاحتلال السوري لكي تطأ أقدامه أرض وزارة الدفاع الوطني والقصر الجمهوري، وتُنهي "التمرد"، وتقتل آخر جذوة حريّة وكرامة وعنفوان في لبنان، وينتهي "الكابوس" (كما نقلت اخبار الراديو عن البطريرك صفير).

ماذا جرى بالتفصيل في ذلك اليوم المشؤوم في تاريخ لبنان والجيش ؟

ماذا جرى في ذلك اليوم الأخير من حياتي العسكرية التي امتدت على أربع وثلاثين سنة ؟



العميد شارل عيد



العميد ر وجيه ناصيف

الساعة السابعة صباحاً، كل شيء هادىء في وزارة الدفاع الوطني، فجأة مرّت فوق المبنى وعلى علو منخفض طائرة حربية، تركت مكتبي واسرعت نحو القاعة الرئيسة لغرفة العمليات استطلع الاخبار، وقبل وصولي مرّ سرب من الطائرات، فهزّ المبنى انفجار كبير قوي ناتج عن سقوط قنابل وصواريخ جويّة وسمعت بعض طلقات الأسلحة المضادة للطائرات، تلى ذلك قصف مدفعي عنيف.

دخلتُ القاعة الرئيسة لغرفة العمليات، فوجدت نائب رئيس الاركان للعمليات (العميد جان فرح) ومدير المخابرات (العقيد عامر شهاب) وبعض ضباط مديرية العمليات، وبدأت ألات الهاتف العديدة ترنّ، وأصوات أجهزة الراديو تتعالى لتفيد بأن الجيش السوري، مدعوماً بالطائرات والمدفعية الثقيلة، بدأ هجوماً على جميع محاور المنطقة المحررة، ولتطلب الأوامر والدعم الناري، وتحريك قوى الاحتياط لسد بعض المحاور، وتعزيز بعض الجبهات. لكن غرفة العمليات لم تتجاوب بسرعة، وكأنها فوجئت بالعملية الهجومية، أو أن خطتها لم تكن جاهزة سلفاً، وأوامرها التحضيرية لم تكن موزّعة على قادة الألوية والجبهات، وخطّة الدعم الناري المدفعي لم تكن مُحكمة، كما كانت عليه خلال حرب التحرير، أو أنها كانت على علم بما سيحدث وتواطأت معه، ولا عجب فرئيس منسقية النيران (العميد روجيه ناصيف) موجود في منزله ومدير العمليات (العميد شارل عيد) كذلك.

تسارعت الافادات وكلها تتحدث عن اختراق الجبهات، وتقدم الجيش السوري على عدة محاور:

- محور الدوار - بكفيا.
- محور المعروفية بسابا — الجمهور- اليرزة.
- محور قرطاضة —المونتفرده- المكلس.
- محور قرطاضة- بيت مري.
- محور مار مخايل - غاليري سمعان- دائرة الصياد- الفياضية.
- محور الضاحية الجنوبية- الحدث - قصر بعبدا.

توالت نداءات الجبهة مصّرة على تأمين الدعم الناري المدفعي، وتحريك قوى الاحتياط، ولكن الأوامر لم تصدر من غرفة العمليات، وبقي الوضع على هذه الحال حتى الساعة التاسعة صباحاً، عندما اتصل العماد عون هاتفياً بنائب رئيس الاركان للعمليات (العميد جان فرح)، وطلب اليه الاتصال بالعماد اميل لحود ووضع الجيش بتصرفه، وتلقّي الأوامر منه اعتباراً من هذا الوقت. وخلال دقائق كان الاتصال الهاتفي مؤمناً، وابلغ العميدُ جان فرح العمادَ اميل لحود أنه تلقى الأمر من العماد عون ليضع الجيش بتصرفه، وبتلقي الأوامر منه وهو ينتظرها .

في هذه الاثناء تناقلت وسائل الاعلام المسموعة انباء عن وصول العماد عون الى السفارة الفرنسية في مارتقلا- الحازمية، واصداره نداءاً يضع الجيش بموجبه بقيادة العماد لحود، وعرف بهذه الانباء قادة الالوية والوحدات ومعظم العسكريين، فدبّ القلق في صفوفهم وتسرّب الشك الى نفوسهم، وبدأت الفوضى تظهر على وضعهم. وكثرت الاتصالات بغرفة العمليات في القيادة طالبة الأوامر والتعليمات الجديدة، وكان الجواب الذي يأتيهم من نائب رئيس الاركان للعمليات : "قوموا بواجبكم (من دون تحديد ما هو واجبهم)... اننا ننتظر الأوامر من العماد لحود" .

في هذه الاوقات كانت وحدات الجيش السوري تتابع تقدمها نحو مواقع الجيش اللبناني، وأوامر العماد لحود لم تأتِ أوانها أتت ولكن غرفة العمليات

لم تعممها، لأنني ورغم وجودي في غرفة العمليات، كنت أسمع ما يقوله العميد جان فرح خلال اتصاله بالعماد لحود من دون أن أتمكن من سماع جواب العماد لحود. وعندما طلب العميد جان فرح من العماد لحود وجوب اعلان وقف اطلاق النار، وتوقف المهاجمين في مراكزهم، لم أسمع جواب العماد لحود، بل فهمت من مجرى قول العميد جان فرح أنه لا يجوز الانتظار، ولا يجوز ترك الوضع على ما هو عليه، لأن وحدات الجيش السوري ستصل الى مواقع الجيش اللبناني، وستقع ربما مجازر، كما لا يجوز أن يدخل الجيش السوري الى مبنى وزارة الدفاع الوطني، أو قصر بعبدا، فهناك مستندات مهمة يجب ألا تقع في يده. ولكن العماد لحود كان يطلب التريث بانتظار اجراء الاتصالات مع القيادة السورية، وطالت فترة الانتظار في وقت كان فيه القصف لا يزال على أشدّه على جميع المناطق، وبخاصة على وزارة الدفاع والقصر الجمهوري.

تكرّرت اتصالات العميد جان فرح بالعماد لحود طالباً الاسراع بتوقيف اطلاق النار، وتوقيف تقدم القوات السورية نحو مواقع الجيش اللبناني، وكانت أجوبة العماد لحود: "لا تهتم فلن يحدث شيء ولن تدخل القوات السورية الى مبنى وزارة الدفاع الوطني والقصر الجمهوري، وفي مطلق الأحوال سأصل انا شخصياً الى مبنى وزارة الدفاع". ولكن شيئاً من هذا التطمين لم يتمّ، ولم يصل العماد لحود الى وزارة الدفاع، إما لأنه تطمين كاذب، والخطة الموضوعة تقضي بدخول السوريين الى مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري، أو أنه تطمين صادر عن سلطة شكلية وغير قادرة على مجابهة السوريين.

عند الساعة الثانية عشرة، أي بعد ثلاث ساعات على اعلان العماد عون وضع الجيش تحت قيادة العماد لحود، أُعلن وقف لاطلاق النار اعتباراً من الساعة الثانية عشرة والنصف، كما أعلن العماد لحود ان الجيش السوري لن يدخل الى مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري، بل ان وحدات من اللواء السادس في الجيش اللبناني هي التي ستدخل الى هذين المركزين.

لم يتوقف القصف في الوقت المحدد لوقف اطلاق النار، ولما استفسرت غرفة العمليات عن مصدره تبين لها ان القوات اللبنانية، التي شاركت

بكل قواها بقصف المناطق المحررة وبخاصة مبنى وزارة الدفاع والقصر الجمهوري، هي التي لا تزال تقصف. ولم تتوقف عن القصف الا عندما أصبح قصفها يطاول القوات السورية المتقدمة نحو هذين المركزين.

وهكذا، وعند الساعة الثالثة عشرة والنصف افيدت غرفة العمليات في القيادة أن طليعة القوات السورية وصلت الى مداخل وزارة الدفاع والقصر الجمهوري، وبدأت بالدخول اليهما. وبعد دقائق دخل الى غرفة العمليات ضابط سوري برتبة رائد ومعه بعض العسكريين، وأدَّى التحية العسكرية على مدخل الغرفة، ثم سلّم باحترام على الضباط الموجودين، وكنت أنا من بينهم، وسأل عن العميد جان فرح والعقيد عامر شهاب، وساد غرفة العمليات جو من الوجوم والسكوت والحزن والمرارة. اجتمع الضابط السوري مع العميد جان فرح والعقيد عامر شهاب في الغرفة الصغيرة المخصصة لقائد الجيش داخل غرفة العمليات. وعلمتُ فيما بعد أن الضابط السوري طلب عدم خروج أي شخص من المبنى، وسأل عن العماد عون واللوائين ابو جمرة ومعلوف، الذين لم يكونوا موجودين، ثم ترك غرفة العمليات مع مرافقيه بعد بضع دقائق.

بعد حوالى نصف ساعة، وبينما سكوت أهل الكهف يلف غرفة العمليات، رغم كثرة العسكريين من مختلف الرتب، الذين تجمهروا مستطلعين الاخبار، ومستوضحين الأحداث، وشاهدين سقوط الامبراطورية، حدثت جلبة كبيرة وارتفعت أصوات عالية طالبة فتح الطريق في الممر المؤدّي الى غرفة العمليات والمكتظ بالعسكريين، واذ بعدة عسكريين مسلحين يشقّون الطريق " بالتدفيش" والتدافع والصراخ، ويدخلون غرفة العمليات، ويدخل وراءهم قائد اللواء السادس المقدم عصام عطوي، وهو ضخم الجثة ويرتدي بزّة قتال عسكرية غير لبنانية، ولا أدري اذا كان ارتداؤها مقصوداً، وسترة واقية من الرصاص وخوذة وهو مدجج بالسلاح من رأسه حتى اخمص قدميه، حيث كان يحمل مسدساً وبندقية وعلى خصره حزام من الرمانات اليدوية وحربة وخنجر، ودخل وراءه جمع من العسكريين المدججين بالسلاح، ورهط من المصورين العسكريين التابعين لمديرية التوجيه في جيش العماد لحود،

ليسجلّوا ويصوّروا انتصارات قائدهم، وكان جميع الداخلين يضعون ربطة بيضاء على زنودهم، لتفريقهم عن العسكريين "الاعداء" الموجودين على طريقهم، أو داخل مبنى وزارة الدفاع. ثم أخذ العسكريون المرافقون أمكنة قتال وحماية داخل غرفة العمليات، وبعد أن وقف قائد اللواء السادس في وسط الغرفة وجال بنظره في انحائها، ارتفع صوته ليقول بلهجة، أقل ما يقال عنها انها غير عسكرية وبعيدة عن الانضباط والأدب : "صار لنا من الصباح نقاتل ونعرّض انفسنا للموت في سبيل توحيد هذا الجيش، ولا يقوم أحد ليستقبلنا ؟"


المقدم عصام عطوي

لهجة هذا الضابط تنمّ وكأنه القائد المنتصر الذي احتل تل ابيب، أو على الاقل حرّر الشريط الحدودي من الاحتلال الاسرائيلي، فحُقّ له أن يُستقبل استقبال الفاتحين أو المحرّرين، أو كأنه فخر الدين بعد معركة عنجر، وحُقّ له ان يُستقبل بالزغاريد، وأن تُنثر عليه الزهور وحبّات الارز، وترتفع الأصوات بالحداء والاهازيج، ويُطلق الرصاص، وربما المدافع تحيّة وتبجيلا.

ألا يعلم أنه يدخل غرفة عمليات جيشه، وان الجميع فيها يعتبرونه رفيقاً وصديقاً، ولا يظنّن أنه يدخل الى وزارة الدفاع الوطني وغرفة العمليات منتصراً، فلولا تراب سلاسل الدبابات السورية التي جاء وراءها، وغبار قنابل الطائرات السورية ومدفعية الجيش السوري، والقوّات اللبنانية المتواطئة معه، لما كان له ذلك، فما هو إلا تابع لجيش الاحتلال السوري.

بعد ذلك سأل هذا الضابط "الفاتح" عن العميد جان فرح والعقيد عامر شهاب، وترأس اجتماعاً معهما وأملى عليهما أوامره وتعليماته، وافهمهما أنه هو القائد المسؤول عن وزارة الدفاع الوطني من الآن وصاعداً، وتخضع

لسلطته وأوامره كل العمليات والتحركات.

في هذه الاثناء كان المصورون المرافقون له يصورون غرفة العمليات، ليخلّدوا هذا اليوم "المشهود" والمشؤوم، يوم احتل هذا الضابط وزارة الدفاع الوطني.

الملفت للنظر أن معظم الضباط والعسكريين الذين دخلوا وراء المقدم عطوي وبعد مرور عدة دقائق انفرجت اساريرُهم،وظهرت عليهم علامات الارتياح، بعدما تذكّروا أنهم بين رفاقهم، وليسوا بين أعدائهم، وبدأوا يعانقون رفاقهم .ويستفسرون عن أوضاعهم، وهذا المشهد يُثبت زيف الدعايات المغرضة التي اطلقها مسؤولو حكومة الطائف، وبعض عملاء سوريا، من أن الجيش منقسم والعسكريين قد يقاتلون بعضهم بعضاً.

عندما عممت غرفة عمليات القيادة أمر وقف اطلاق النار، الصادر عن العماد لحود، على الألوية والوحدات، كان السؤال الوحيد الذي تلقته غرفة العمليات:"ما هو الموقف من الجيش السوري في حال واصل تقدمه نحو مراكزنا ؟"، وكان جواب غرفة العمليات: "عدم اعتراضه"، والسماح له بالتقدّم، وحتى بالدخول الى المواقع، لأنه جيش صديق ونحن واياه نخضع لسلطة سياسية وعسكرية واحدة.

بعد مرور حوالى الساعة على وقف اطلاق النار، انقطع الاتصال مع الوحدات الموجودة على جبهة ضهر الوحش، وعناصر مركز مراقبة المدفعية ومركز الاشارة في دير القلعة- بيت مري، ثم وردت أنباء غير مطمئنة عن أوضاع العسكريين في هذين المركزين. وفي وقت لاحق ظهرت الحقائق لتقول ان على جبهة ضهر الوحش قد سقط مائة وقتيلان، منهم سبعة واربعون بطريقة التصفية (فلقد وجدوا مكبّلين ومربّطين ومصفين بواسطة رصاصة في الرأس، أو بواسطة رشق على كامل الجسم)، وخمسة وخمسون من جراء القصف. أما في مركز دير القلعة فسقط ستة عشر قتيلاً أو مفقوداً لعدم العثور على جثثهم، والارجح أنهم قد صفّوا ثم احرقت جثثهم.

أما مجموع الجرحى على كل الجبهات فبلغ مائة وعشرين جريحاً. خسائر

القوات المهاجمة لم تُعرف بين السوريين، بينما كانت ثمانية قتلى فقط بين عناصر الجيش اللبناني التابع لقيادة العماد لحود.



السفير الفرنسي رينيه الا

بعد اعلان وقف اطلاق النار، واحتلال السوريين مبنى وزارة الدفاع الوطني، واعلان حالة الحصار على جميع العسكريين الموجودين داخل المبنى، شعرتُ أن مهمتي كنائب رئيس الاركان للتجهيز قد انتهت، واني أصبحت سجيناً كبقية العسكريين، وكوزارة الدفاع الوطني وباقي الثكنات.

ماذا جرى في القصر الجمهوري؟

بعد مرور حوالى الساعتين على بدء القصف الجوي والمدفعي تأكد العماد عون أن جميع الخطوط الحمر قد سقطت، وان فاعليات الداخل والقوى الاقليمية والدولية أعطت الضوء الاخضر للجيش السوري لاقتحام المعقل الحر الأخير في لبنان، وأن ما كانت تصرّح به من أنها ضد الحسم العسكري، ما كان الا ذرّاً للرماد في العيون، وأن صفقة كبيرة قد عُقدت بين هؤلاء الفرقاء، لاطفاء جذوة الحريّة اللبنانية الأخيرة، وان سوريا ستقبض ثمن ما قدّمته للولايات المتحدة الاميركية خلال حرب العراق، وأن "يوضاصيو"*[1] الداخل سيقبضون "الثلاثين فضة" ثمن تآمرهم على الحريّة والاستقلال في لبنان، وان "بيلاطسيو"*[2] الخارج قد أعلنوا أنهم براء من دم هذا الصدّيق (العماد عون ولبنان)، وأكثر ما يمكنهم تقديمه للعماد عون هو اللجؤ السياسي، أو المحاكمة العادلة أمام محكمة المتآمرين والجلاّدين وللبنان الحرية والسيادة والاستقلال في ظل الاحتلال السوري.

في هذا الوقت تأكد العماد عون أنه قد وفّى قسطه، وأن مهمته انتهت، وأن ضميره مرتاح لما قام به في سبيل "شعب لبنان العظيم"، وأن متابعة الدفاع

والقتال اصبحت مُكلفة كثيراً للجيش والشعب والوطن . عندها استقلّ ناقلة جند م 113، وغادر قصر بعبدا باتجاه السفارة الفرنسية في محلة مارتقلا- الحازمية، بناء على نصيحة السفير الفرنسي Rene ALA المستندة الى طلب السيد رئيس الجمهورية الياس الهراوي، الذي رفض وقف اطلاق النار، قبل أن يُذيع العماد عون بنفسه طلب "استسلامه". وهكذا عند الساعة التاسعة اذاع العماد عون بنفسه من الاذاعة اللبنانية طلب وقف اطلاق النار، ووضع الجيش تحت قيادة العماد لحود.

أمضيتُ بقية يوم 13 تشرين الأول انتظر المستجدّات، كما أمضَت وزارة الدفاع الوطني الوقت تنتظر وصول قائد الجيش العماد لحود،الذي لم يصل طيلة النهار، وبقيتُ كباقي العسكريين في الطابق السفلي من مبنى الوزارة، لأن الجنود السوريين منعوا الجميع من الصعود الى الطبقات العليا، بحجة الأمن والسلامة.

1* نسبة الى التلميذ يوضاص الذي سلّم معلمه يسوع المسيح الى اليهود ليصلبوه، مقابل ثلاثين قطعة من الفضة.

2* نسبة الى بيلاطس الحاكم الروماني في فلسطين، أيام يسوع المسيح، الذي أمر بتسليمه الى اليهود ليصلبوه، بعد أن غسل يديه من هذه الجريمة، وأعلن أنه براء من دم يسوع السيح .

الفصل الثاني
اليوم الأول في الاعتقـــال

أمضيت ليل 13-14 تشرين الأول في مكتبي الموجود في الطابق السفلي، ونمتُ تلك الليلة ولكنني لم أغف. في صباح 14 تشرين الأول صعدت الى الطابق الأول في المبنى رقم 4 لأتفقد ما كان يعتبر جناح اركان الجيش للتجهيز، يا لهول ما رأيت "تيمورلنك وهولاكو مرّا من هنا سوية ". الكلمات تعجز عن وصف ما حلّ بالمكاتب والخزائن والحافظات المعدنية والكراسي. فكلها مخلّعة ومحطمة وادراجها مفتوحة وجميع محتوياتها ملقاة على الارض، وكل ما هو صالح للاستعمال الشخصي مفقود، من آلات كاتبة وألات هاتف وألات تلف أوراق وألات سحب ستنسل وألات تصوير مستندات وأقلام وساعات واجهزة راديو وتلفزيون وبزات وأحذية، وحتى عدة الحلاقة والمناشف والأسرة والفرش، ولكن، والحمدلله، سَلِمَت الكتب وخصوصاً دائرات المعارف


الرئيس الياس الهراوي والى جانبه الرئيس حسين الحسيني


الوزير البير منصور


الوزير ادمون رزق

فهي غير مهمة بالنسبة للفاتحين والمحتلين، وهم لا يعرفون قيمتها، وليست جديرة بالسرقة أو سهلة الحمل.

بكيتُ عندما رأيت هذا المنظر، وكانت المرة الثانية التي أبكي فيها، بعد مرّة أولى عندما زرت قريتي المكنونية بعد أن ضربها الزلزال في آذار 1956، ولا عجب ففي الحالين حدث زلزال.

في الأولى غضبت الارض على لبنان، فدمّرت بلدات وقرى كثيرة فيه، وقتلت أكثر من مائتي شخص، وغضبت على قريتي فهدّمت جميع بيوتها، وقتلت خمسة اشخاص من السكان القلّة فيها، وكانت بين الضحايا جدتي.

وفي الثانية غضبت على لبنان الشقيقةُ سوريا، وانتقم منا "نحن المتمردون" دعاةُ وحدة الارض والشعب والمؤسسات وخاصة الجيش، الياس الهراوي، والبير منصور، وادمون رزق واميل لحود، ومن ورائهم سمير جعجع وجورج سعادة والمرجعيات الدينية المسيحية، وبخاصة المارونية. اذكر انني كنت أضع على مكتبي تمثالاً صغيراً للسيدة العذراء وصورة للعماد ميشال عون فالغزاة لم يوفروا التمثال من التحطيم، أما الصورة فأخذوها ولا أدري السبب، هل حباً بالاطار أم بالصورة؟! لأني لم أر على الارض اثراً لا للصورة ولا للاطار.



العقيد كرم مصوبع



المقدم فايز كرم





المقدم توفيق ضومط



الرائد مارون ابو ديوان



الرقيب الاول نقولا كرم

عدت الى الطابق السفلي أروي لبعض الرفاق ما رأيت، وكم كانت دهشتي كبيرة عند ما علمت من بعضهم أن الغزو كان على درجتين، غزو همجي، كما حدث في أركان الجيش للتجهيز وبعض الاجهزة الأخرى، وغزو رفيع ومهذّب ومتحضّر لمديرية المخابرات ومركز الكمبيوتر، قام به ضباط سوريون متخصّصون، أخذوا المستندات والأقراص التي تحمل المعلومات، ولم يكتفوا بذلك، بل أخذوا أجهزة الكمبيوتر كلها، واصطحبوا معهم المسؤولين عنها، وهم : مدير المخابرات العقيد عامر شهاب ومساعده العقيد كرم مصوبع، ورئيس فرع الأمن العسكري المقدم فؤاد الأشقر، رئيس فرع المكافحة المقدم فايز كرم، رئيس الفرع الاداري المقدم توفيق ضومط، رئيس الفرع الفني الرائد مارون ابو ديوان وسائق المقدم فؤاد الاشقر الرقيب الأول نقولا كرم، ولقد تم كل ذلك خلال الليل.

دخلتُ غرفة العمليات لاستطلع الأخبار، فوجدت قائد اللواء السادس المقدم عصام عطوي – الذي نصّب نفسه البارحة قائداً لمبنى وزارة الدفاع الوطني

ولجميع الاجهزة المتمركزة فيه — وبعض ضباطه، ومعهم بعض ضباط الاركان السابقين وعلى رأسهم العميد جان فرح الذي اخبرني بأن السوريين قد أوقفوا الليلة السابقة مدير المخابرات وضباطه.

في هذه الاثناء كانت الاحاديث تدور حول الشكاوى التي يعرضها بعض ضباط الاركان والمتمثلة بدخول الجنود السوريين الى كل المكاتب وسرقة محتوياتها.

شكويان مهمان لفتاني :

الشكوى الأولى من أحد ضباط مديرية الأفراد الذي طلب من قائد اللواء السادس، الذي نصّب نفسه قائداً لمبنى الوزارة، تأمين الحماية لغرفة الاضبارة في مديرية الأفراد. لأنها تحوي اضبارات جميع العسكريين في الجيش، بمن فيهم عسكريي اللواء السادس وقائده بالذات، والذين يعتبرون انفسهم قد حققوا الانجاز الأكبر، واحتلوا المبنى ووحدوا الجيش، واعادوه الى ظل القيادة الشرعية، قيادة العماد اميل لحود. وكم دُهشت عندما سمعت قائد اللواء السادس يعلن عجزه حتى، عن حماية غرفة الاضبارة من أن تعبث بها ايادي الجنود السوريين، وكل ما تفتقت عنه عبقريته هو قوله للضابط: إذهب واقنع الجنود السوريين ان ما تحويه هذه الغرفة لا يستأهل السرقة أو الأخذ، لأن ما فيها هو أوراق فقط ومستندات ادارية ترعى أوضاع العسكريين، ولا أدري اذا كان ضابط مديرية الأفراد قد تمكن من اقناع الجنود السوريين، وحمى بالتالي غرفة الاضبارة التي تحوي بين ما تحوي أوراق قائد اللواء السادس المقدم عطوي وجنوده.

الشكوى الثانية كانت من أحد ضباط مقرّ عام الجيش، عندما قال ان الجنود السوريين قد سرقوا كل ما تحويه المخازن، فضلاً عن سرقة ما يقارب مائتي مليون ليرة من الصندوق الحديدي العائد لضابط ادارة مقرّ عام الجيش، بعد أن هددوه وأجبروه على فتح الصندوق، وكما في الشكوى الأولى، اكتفى قائد اللواء السادس باعلان عجزه عن ردع الجنود السوريين عن القيام بذلك.

لا أعلم اين اصبحت مراجل قائد اللواء السادس عندما دخل لأول مرّة البارحة غرفة العمليات، وراء الجنود السوريين، ليُفهمنا أنه قاتل طيلة النهار ليوحّد الجيش. فهل هذه هي نتيجة توحيده وتخليصه من قائده المتمرّد العماد

ميشال عون؟

في أحد زوايا غرفة العمليات جهاز راديو ينشر بعض الأغاني الحماسية والاناشيد، وبعض الاخبار، وبما انه كان يوم أحد فلقد نقل بعضاً من العظة التي القاها البطريرك صفير كعادته كل أحد، وفيها يقول: " لقد انتهى الكابوس، وان ما حصل هو حدث تاريخي، تُختتم به سنتان من عذاب وآلام ومعارك دامية، كانت الأشد في تاريخ الحروب اللبنانية، لأنها دارت بين الأخوة، ونسأل الله أن يهدينا الى ما فيه خيرنا المشترك". عندها تطلعت الى فوق وقلت مع السيد المسيح "اغفر لهم يا أبتاه لأنهم لا يدرون ماذا يفعلون"، لكن الحقيقة كانت انهم يدرون ماذا يفعلون ولا يستحقون الغفران.

ثم اتصلت هاتفياً بعائلتي الموجودة في مساكن الضباط في مارتقلا، واطمأنيت عليها، وأخبرتها انني لا ازال في وزارة الدفاع الوطني، ولا أحد يزعجني حتى الآن رغم انني كنت انتظر الازعاج، بعدما علمت بتوقيف مدير المخابرات وضباطه.

في هذه الاثناء دخل الى غرفة العمليات ضابط من الجيش السوري برتبة عميد، وسأل عن العميد جان فرح، ولما أُرشد اليه بادره بالعناق والتقبيل، وعرفت فيما بعد أنه ضابط الأمن والاستطلاع في القوة السورية التي احتلت مبنى وزارة الدفاع الوطني والقصر الجمهوري. وفي هذه الاثناء كان بعض العسكريين السوريين يعبثون بسجلات غرفة العمليات، فيلقون بعضها على الارض، ويأخذون البعض الآخر من دون تمييز بين ما يرمون أو ما يأخذون.

كانت الساعة تقارب الثانية عشرة عندما دخل غرفة العمليات بعض العناصر السوريين المسلحين، واجتمعوا بالعميد جان فرح، فانسحبتُ الى غرفتي وفي رأسي ألف فكرة وفكرة. بعد حوالى ربع ساعة حضر أحد الرتباء وأبلغني ان العميد جان فرح يريدني أن أحضر الى غرفة العمليات، فانتابني شعور بدنو الساعة التي سأوقف فيها، ورأيت عندها أحد امناء سري الرقيب جوزيف موسى، خلعتُ نطاقي الذي يحمل مسدسي وسلمته اليه وقلت له: أنا ذاهب يا جوزيف، وقد لا أعود، أقلّه في المستقبل المنظور، احتفظ بمسدسي لحين تتمكن من ايصاله الى زوجتي، ليبقى ذكرى لديها عن سنواتي الاربع والثلاثين في الخدمة العسكرية.

توجّهتُ الى غرفة العمليات، ووجدتُ العميد جان فرح وحوله بعض العناصر السوريين. بعد السلام سألني أحدهم هل انت العميد فؤاد عون ؟ نريد أن نستوضحك


النقيب سمير قسطنطين


الرقيب (المؤهل الاول) جوزيف موسى

بعض النقاط، وطلب الي مرافقته فخرجت مخفوراً من قبل بعض المسلحين الذين ساروا أمامي وخلفي، وكانت الممرات تعجّ بالعسكريين اللبنانيين الذين كانوا ينظرون الي وأنا أمرّ أمامهم مخفوراً من قبل مسلحين غرباء، وفي محراب وزارة الدفاع بالذات، حيث كنت جزءاً من السلطة العسكرية فيها، وكم كانت مرارتي كبيرة عندما التقيت امين سري في اركان الجيش للتجهيز المؤهل الأول ابراهيم كرم وأحد ضباطي النقيب سمير قسطنطين فسلّمت عليهما وودّعتهما بنظرة ملؤها المرارة والأسى والغضب، ليس على الذين يعتقلونني، بل على هؤلاء اللبنانيين الذين نصّبوا أنفسهم في السلطة من مدنيين وعسكريين، وباعوا أنفسهم، وسلموا الوطن ممثلاً بوزارة دفاعه وجيشه الى المحتل، ولا فرق بين أن يكون هذا المحتل عدواً حقيقياً كاسرائيل، أو عدواً "أخوّياً" كسوريا. الاثنان محتلان، والاحتلال واحد، وصدق الشاعر العربي عندما قال :

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة

على النفس من وقع الحسام المهنّد

صعدت الدرج المؤدي من الطابق السفلي الى الطابق الارضي، وخرجت الى باحة مبنى الوزارة وانا بين معتَقلّي. باحة وزارة الدفاع التي كانت ليومين فقط كبيرة وفسيحة يغطيها الرخام الابيض، وتزينها الورود والازهار وتضج بالعسكريين اللبنانيين، وتملؤها روح الاباء والكرامة والعنفوان، وترفرف



ساحة العلم في وزارة الدفاع

فوقها عناوين الشرف والتضحية والوفاء، تغيّرت معالمها، فصغرت مساحتها، وضاقت أسوارها وتدنّت، وهجرتها الكرامة، وغاب عنها الشرف والتضحية والوفاء، وذبلت ورودها وأزهارها، وحتى الاشجار شاخت وتدلت أغصان شجرات الارز المزروعة فيها حزناً وألماً لما حدث ويحدث. ساحة العلم تغيرت، لم تعد الساحة التي كان يجتمع فيها عسكريو وزارة الدفاع ليرفعوا العلم اللبناني، ويؤدوا التحية له، وعيونهم ترافقه وهو يتسلق ساريته العالية. العلم اللبناني الذي كان لا يزال على أعلى ساريته تغيّر، لم يعد العلم اللبناني الذي كانه ليومين فقط، ألوانه لا تزال أحمر فأبيض فأحمر وفي وسطه الارزة، لكنه لم يعد العلم نفسه لقد تغيّر كل شيء فيه. الجدار النُصُب الذي كان يرتفع بشموخ على الجهة الشمالية للساحة تغيّر، فالخطوط المحفورة فيه، والتي تتجه من الجوانب نحو الوسط فالاعلى لتتلاقى مع سارية العلم وتلتف حولها، لتمثل تضامن اللبنانيين كل اللبنانيين حول علمهم، تغيّرت وابتعدت عن السارية، وكأنها تترك العلم الذي يجمعها ويوحدها، وأصبحت فرقتين تمثلان انقسام اللبنانيين، بين لبنان يسير وراء الدبابات السورية التي تهاجم وتدمر وتحتل وتعتقل، ولبنان المقاومة والاباء والعنفوان، لبنان التمرد على الاحتلال والرافض للوصاية والهيمنة من أي جهة جاءت، ومن قبل أي فريق مورست.

كل شيء تغيّر في باحة وزارة الدفاع، فهي الآن تعجّ بالعسكريين السوريين وآلياتهم. كل شيء أصبح بنظري سورياً، حتى العسكريين الذين كانوا لبنانيين منذ يومين، وجاءوا وراء الدبابات السورية ليحتلوا وزارة الدفاع. اصبحوا بنظري سوريين، ولم يعودوا رفاق سلاح وأخوة في المواطنية، فلقد تنازلوا عنها ليتستروا بوشاح سوري يعينهم على نزع الوشاح اللبناني عن وزارة الدفاع والعسكريين الأحرار الذين كانوا داخلها، هؤلاء العسكريون اللبنانيون الذين دخلوا وزارة الدفاع منذ يومين منتصرين، على حد قولهم، لم يجرؤ قائدهم على حماية غرفة الاضبارات من عبث العسكريين السوريين، ولم يتمكن من منع العسكريين السوريين من سرقة سلاح مقرّ عام الجيش، وأموال الجيش اللبناني التي كانت في خزنة امين صندوق المقرّ. بئس هذا الانتصار، وبئس هذا التوحيد للجيش.

نعم، الدبابات السورية كانت تملأ باحة وزارة الدفاع، وتزحف بسلاسلها فوق رخام ساحة العلم، ورخام مدخل مكتبَي وزير الدفاع وقائد الجيش، وكأنها تزحف نحو تل أبيب أو نحو الجولان لتحرره من الاحتلال الاسرائيلي، فبئس هذا الزحف.

أهازيج واغاني تصدر من سيارة تحمل مذياعاً وتقف تحت قناطر مكتب قائد الجيش. أصوات تردد "بالروح بالدم نفديك يا ..."، لم أتبين الاسم المفتدى نظراً للضجيج والصراخ، فقلت لا بد ان يكون "الياس أو سليم أو البير أو اميل (الياس الهراوي رئيس الجمهورية، سليم الحص رئيس الحكومة، البير منصور وزير الدفاع- اميل لحود قائد الجيش، أي أفراد السلطة السياسية والعسكرية المنتصرة)، ولكن ظني خاب عندما اقتربت منهم، وأنا بين حرّاسي ومعتقلّي، وتبينت انهم يقولون: "بالروح بالدم نفديك يا حافظ" (حافظ الأسد). عندها تأكدت فعلاً حقيقة المحتل والمنتصر. أما كان الأفضل حفاظاً على المظاهر والشكليات ألا تقال هذه الاهازيج، أو أن تكون لأحد افراد السلطة اللبنانية الجديدة، وليس للرئيس السوري حافظ الأسد؟ في هذه الاثناء كانت مجموعة من الضباط والعسكريين السوريين تتقدم

نحو مكتب وزير الدفاع، وعرفت الشخص الذي كان على رأس هذه المجموعة، فهو العماد علي أصلان، نائب رئيس الاركان السورية للعمليات، وصرت أفتش بين هذه المجموعة عن العماد اميل لحود، أو أحد كبار ضباطه، ولكن ظني خاب فمكانهم ليس بين الفاتحين الحقيقيين والمنتصرين، بل خلف... خلف، وليس في الطليعة. الطليعة هي للمنتصرين، كما قلت في نفسي كيف يدخل هؤلاء الضباط الى مبنى وزارة الدفاع من دون أن يستأذنوا القائد الجديد للمبنى المقدم عطوي، الذي عيّن نفسه البارحة، أو كيف لا يخرج هذا القائد ليستقبل هؤلاء الضيوف ويرحب بهم؟ وأجبت نفسي: لا بأس فالسوريون أهل البيت، واللبنانيون ضيوف عندهم.


العماد علي اصلان

وصلتُ بين معتقلّي الى قرب ساحة العلم، حيث طلب رئيس المعتقلين مني، أن أصعد الى المقعد الخلفي لسيارة، كانت تشبه لسنوات سيارة بيجو ستايشن، وكانت مؤخرتها مليئة بسجلات وملفات عائدة لبعض أجهزة الاركان وبخاصة مديرية المخابرات، ثم صعد عسكريان سوريان وجلسا على "كومة السجلات والملفات". جلستُ على المقعد الخلفي، وتطلعت حولي، فرأيت ساحة العلم التي كان يغطيها الرخام الابيض، تقف فوقها ثلاث دبابات سورية مجهّزة بكاسحات الغام. أما باقي الساحات فكانت تعجّ بالسيارات والآليات العسكرية السورية وبعدد ضخم من العسكريين السوريين واللبنانيين يروحون ويجيئون. ما اشبه هذا المنظر بيوم الحشر! بقيت في السيارة انتظر. العسكريون السوريون واللبنانيون التابعون للواء السادس يمرون قرب السيارة ويتفرجون عليّ، ويرمونني بنظرات عجزت في حينها عن معرفة حقيقتها، أهي نظرات شامتة، أم موآسية، أم حاقدة، أم غاضبة، أم ثائرة؟ تنبّه الضابط الذي يعتقلني فقال لي : "شيل هالشارات عن كتفك ما بقا بحاجة الا". نزل عليّ قولُه نزول الصاعقة. هذه الرتبة التي أمضيت أربعاً وثلاثين عاماً في الجيش،

لكي أستحقها. هذه الرتبة التي منحني اياها رئيس الجمهورية استناداً الى الدستور اللبناني وبعد اقتراح قائد الجيش ووزير الدفاع. هذه الرتبة التي تُعطيني حق أمرة لواء مقاتل، وربما أكثر، كما تعطيني حق ارسال جنودي الى الاستشهاد. هذه الرتبة التي تعتبر ملكاً لصاحبها حتى بعد الاحالة على التقاعد، وحتى بعد الوفاة. هذه الرتبة أراد هذا العسكري السوري المحتل أن ينزعها عن كتفيّ بكلمة ملؤها اللامبالاة، وربما الحقد والضغينة، نزعتها عن كتفيّ وقلت: ان جيشي قد انتهى، ولن أُعيد هذه الشارة الى كتفيّ الا اذا تحرر وطني من هؤلاء الغزاة الخارجيين والمحليين.

بعد فترة، عاد أحد العسكريين السوريين، وهو يحرس ضابطين لبنانيين، من منسقية نيران المدفعية في غرفة العمليات هما النقيب جورج يعقوب والملازم الأول غابي حمصي، وأجلسهما قربي على المقعد الخلفي للسيارة وصعد هو وجلس قرب السائق وطلب من هذين الضابطين نزع شارة رتبتيهما، وهكذا، وبسهولة استطاع هذا العسكري أن يجرّدني والضابطين الآخرين من رتبنا، فلا عجب فهو منتصر وغازٍ ومحتل، ونحن مقهورون وخاسرون وأسرى بين يديه.

أدار السائق محرّك السيارة، وبعد جهد ومحاولات عدة، تمكّن من الاقلاع بها وبنا نحو المدخل الرئيسي لمبنى وزارة الدفاع الوطني، وهنا صُعقت مرّة ثانية عندما رأيت، على هذا المدخل، قد رفع العلم السوري وصورة للرئيس حافظ الأسد. عندها قلت في نفسي سوف لن أدخل هذا المبنى ثانية وأنا باللباس العسكري، فكل صلة قد انقطعت بيني وبين هؤلاء الذين يعتبرون انفسهم جيشاً لبنانياً.

خرجَت السيارة من وزارة الدفاع واتجهت بنا نحو الشرق. كانت تمرّ بين أرتال من الدبابات والآليات العسكرية السورية، وتمرّ على مراكز الجيش السوري وحواجزه الكثيرة، وقد غاب وجود العسكريين اللبنانيين، اللهم إلا من بعض الجنود التابعين للواء السادس، والضائعين مع آلياتهم في هذا الخضم السوري.



الدبابات السورية على مدخل وزارة الدفاع

وصلنا الى الطريق العام واتجهت السيارة نحو عاليه. رأيت عن قرب مدى الدمار والخراب اللاحقين بالأبنية والطرقات. ثم اتجهنا نحو اليسار الى تلة الرياض التي كانت حتى البارحة مقرّ قيادة احدى كتائب اللواء الثامن. أما الخراب اللاحق بهذا الذي كان قصراً فيعجز اللسان عن وصفه. لقد تركزت فيه الآن وحدة تابعة للمخابرات السورية. بعد أن متّعنا النظر من على هذه التلة بما فعلته "الأيادي الشقيقة"، عدنا نحو بيروت، ولفتني خروج بعض العسكريين السوريين من أحد الابنية في اللويزة وهم يحملون الامتعة، من فرش وحرامات ووسادات وأجهزة كهربائية، وينقلونها الى مراكزهم أو سياراتهم، فما كان من الضابط السوري الذي كان يرافقنا الا أن ترجل من السيارة، وركض نحو الجنود وانهال عليهم بالشتائم والضرب بالايدي، والركل بالارجل، وطلب اليهم اعادة المسروقات الى أماكنها. عادوا بها نحو البناء، ولكن ما ان عاد الضابط الى السيارة التي تحركت نحو الغرب، حتى التفتُّ الى الوراء فرأيت الجنود يعودون الى البناء ويخرجون مجدداً بغنائمهم واعتقد انهم لم يتركوا في البناء أي متاع أو أثاث يمكن حمله. هذه هي الأخوّة، وهذه هي التضحيات التي قدمها السوريون "الاشقاء" ليستحقوا الثناء والشكر من قبل "السيد" الياس الهراوي، بعد عملية "ازالة التمرد".

تابعنا السير نحو بيروت حتى مستديرة الصياد وساحة الحازمية اللتين غطاهما الدمار والخراب الأخوي! ولكن هذه المرة من مدفعية القوات اللبنانية المركّزة في الأشرفية، والتي كانت قذائفها تحمل شعار: "أمن المجتمع

المسيحي فوق كل اعتبار، والقوات مؤسسة نحو المستقبل". تأكدت من هذه المعلومات بعد عودتي من السجن وسؤالي بعض الاصدقاء والاصحاب الذين يقطنون في هذه الاماكن. من ساحة الحازمية تابعت السيارة الى مفترق الشفروليه، ثم فرن الشباك وصولاً الى المتحف حيث انحرفت يساراً باتجاه البربير، فشارع المزرعة، فثكنة اميل الحلو، فالرملة البيضاء. ظننت أننا متجهون الى قيادة العماد اميل لحود هناك، ولكن ظني خاب عندما دخلنا حرم مباني المخابرات السورية.

ترجلنا من السيارة فسألنا أحدُ العسكريين السوريين اذا كنّا نحمل سلاحاً، فيا لسخرية القدر اذ لم نسأل عن السلاح فور توقيفنا في وزارة الدفاع، بل طلب الينا نزع شارات رتبنا، وهنا في معقل المخابرات السورية نُسأل عن السلاح؟ صرح النقيب جورج يعقوب الذي كان معي في السيارة أنه يحمل سكيناً متعدد الاستعمالات اشترته له زوجته كهدية من سويسرا، أخذوه منه، ولما سألهم كيف سيستعيده طمأنوه بأنه لن يضيع، فقلت في نفسي: فعلاً سيضيع السكين والأمل بالله ألا يضيع صاحبه، فيعود لزوجته وأولاده من دون السكين.

صعدنا الى الطابق الأول، حيث قام أحد الاشخاص بتسجيل اسمائنا وأمرنا بالنزول حيث أخذنا العسكري الحارس الى البناء الثاني، وسلّمنا الى شخص يحمل بيده عدة مفاتيح. نزلنا الدرج معه نحو الطابق السفلي لنقف أمام باب حديدي كبير، وتأكدت عندها اننا وصلنا فعلاً الى السجن. وبالفعل فتح السجّان الباب وادخلنا الى فسحة يحدها من الجانبين أبواب حديدية، هي أبواب الزنزانات الافرادية. ثم فتح أحد الأبواب وأوصلنا نحن الضباط الثلاثة وتركنا واقفل وذهب. بعد أن خفّت الصدمة وتعوّد نظري على جو الزنزانة، تطلعت حولي فاذا بي ضمن غرفة طولها ثلاثة امتار وعرضها متران، لها نافذة صغيرة محددة قرب السقف يدخل منها بصيص نور، وفي احدى الزوايا مغسلة صغيرة فوقها حنفية ماء، وتحتها بقعة مياه راكدة وقسطل كبير أظنه مجرور البناء، لأن المياه القذرة ترشح منه، وعلى الجدران كتابات تخلّد ذكرى

الذين سبقونا ونزلوا "ضيوفاً" على هذه الزنزانة، وذهبوا ولا أدري الى اين، الى الحرية مرّة ثانية، أم الى سجون أخرى ارفع درجة واكثر اذلالاً للانسان، أم ذهبوا لملاقاة وجه ربهم، أو الى الجحيم الذي قد يكون أكثر رأفة بهم من السجون السورية الذائعة الصيت. من سقف الغرفة يتدلى مصباح كهربائي ولكن من دون نور، وعلى الارض اشخاص يفترشون الباطون (متمددون أو متربعون) ويلبس بعضهم الزي العسكري اللبناني، وبعد التفحص تعرفت في العتمة الى العميد لويس خوري رئيس مكتب قائد الجيش الذي أخبرني انه اوقف الليلة السابقة وجيء به الى هنا. لفت نظري قرب الباب صحن من البلاستيك فيه ما يشبه البرغل أو الارز وربطة خبز ملقاة على الارض، ووعاء من البلاستيك كان في الماضي على أحد رفوف المحلات يحوي زيتاً أو شراباً أو سائلاً للجلي، أما الآن فأظنه يحوي ماء لمن يعطش من النزلاء.

قبل أن اعتاد على جو الزنزانة، فُتح الباب وأطل السجّان وطلب بصوت جهوري وعال يشبه الصراخ من جميع العسكريين الخروج ومرافقته، وكنا خمسة: أنا والعميد خوري، النقيب جورج يعقوب، الملازم الأول غابي حمصي، أما الخامس فلم أتعرف عليه ولم أسأل العميد خوري عنه. بعد خروجنا من الزنزانة سمعت صوتاً يخرج من احدى الزنزانات ويقول أنا عسكري أيضاً. تقدم السجّان من فتحة باب زنزانته وسأله عن اسمه فأجابه انا ضابط عراقي، فوجه السجان اليه الشتائم الكبيرة والتهديدات التي كان اقلها "ولا سكوت يا حيوان، يا عرصة"، واقفل الفتحة الصغيرة بعنف وحقد وازدراء (عرفت فيما بعد أن هذا الضابط هو عراقي، وهرب من العراق منذ مدة واستسلم للسلطات اللبنانية في اليرزة، طالباً اللجوء السياسي، فأوقَفته للتحقيق معه وكان لا يزال موقوفاً حتى دخول السوريين الى مبنى وزارة الدفاع، حيث استلموه مع بقية الموقوفين) قلت في نفسي اذا كان هذا الضابط العراقي قد هرب من العراق ومن النظام العراقي الحاكم ،ومن سلطة الرئيس صدام حسين، ويعامله السوريون بهذه الطريقة فكيف تراهم سيتصرفون معي وأنا صديق العراق والرئيس صدام حسين ونظامه؟


المقدم رستم غزالة

خرجنا الى الساحة وصعدنا الى الطابق الرابع من البناء المواجه، ودخلنا احدى الغرف. كان فيها شخصان باللباس المدني، الأول جالس وراء مكتب والثاني نصف ممدد على سرير، أظنه كان الضابط رستم غزاله الذي طلب مني ومن العميد لويس خوري الجلوس، ومن الباقين الانتظار في غرفة أخرى.

شكراً على لياقته فهو يحترم التراتبية العسكرية.

بدأ الشخص الممدد على السرير طرح الاسئلة والثاني كتابة الأجوبة وهي تتعلق بالاوضاع الشخصية والعائلية والمهنية والوظيفية، والدورات الدراسية في لبنان والخارج، وفي هذه الاثناء قُدّمت لنا القهوة.

شكراً مرة ثانية على اللياقة وحسن الضيافة.

بعد انتهاء التحقيق مع الجميع عدنا الى الزنزانة، بعد أن مررنا على المراحيض لقضاء حاجتنا، والواقع لم نكن بحاجة الى المراحيض فاحدى زوايا الزنزانة كانت أشبه بالمرحاض، وقبل أن يقفل السجّان الباب علينا، أتى بكيس من الجنفيص ومسح المياة الراكدة وأعطانا عدة حرامات بالية كي ننام عليها، وقال لنا: عليكم أن تأكلوا مما هو موجود في صحن البلاستيك، ولا تنتظروا شيئاً آخر. كانت الساعة تقارب السابعة مساءً.

تأكدت انني سأمضي ورفاقي العسكريين هذه الليلة، على الاقل، في هذه الزنزانة، وسوف لن نُسلّم، كما كنت اعتقد، الى قيادة الجيش اللبناني، وسوف لن يحضر أحد من قبلها لتفقدنا أو استلامنا. عندها رتّبنا بقايا الحرامات. فرشنا بعضها على الارض، وتقاسمناه بالسنتمترات، بحيث كانت حصة كل واحد حوالى اربعين سنتمتراً، وطوينا الباقي، وجعلناه وسادات، وتمدّدنا على الارض بالترتيب الآتي: من اليمين الى اليسار: شخص مدني فالعميد لويس خوري، ثم أنا، فالضابط الذي لم أتعرّف عليه، ثم النقيب يعقوب، فالملازم

الأول حمصي. لفت سمعي صوت العميد خوري ينادي الشخص المدني باسمه "يا فرنسوا"، وكأنه يعرفه منذ زمن، ولما استوضحته، قال لي العميد خوري: انه فرانسوا حلال، أي الشخص الذي حاول اغتيال العماد ميشال عون باطلاق النار عليه في قصر بعبدا، بعد ظهر الجمعة 12 تشرين الأول، أي عشية العملية العسكرية السورية. أما الضابط الذي كان عن يميني فكان يتحدث مع الجميع بطلاقة وارتياح، وكأن الأمر بالنسبة اليه عادياً أو أفضل من العادي، ولما سألت عنه قال لي العميد خوري أنه "النقيب غصن". انتفضتُ عند سماع الاسم وتذكّرتُ انه الضابط الذي افشى الى قيادة القوات اللبنانية تفاصيل العملية التي كان لواءه (اللواء العاشر) سيقوم بها على سن الفيل، باتجاه مركز قيادة القوات في الكرنتينا خلال حرب الغاء الوطن. وكان هذا الافشاء أحد الاسباب الرئيسة لفشل العملية وتوقيفها بعد بدئها بساعتين، ثم افتُضح أمرُه وأُلقي القبضُ عليه وأودع السجن في مديرية المخابرات منذ حوالى ثمانية أشهر، من دون أن يحاكم، وينفذ بحقه حكم الاعدام المفترض أن ينفذ بأمثاله.

عندما احتل السوريون مبنى وزارة الدفاع الوطني بتاريخ 13 تشرين الأول، استلموا جميع الموقوفين، وكان بينهم فرنسوا حلال والنقيب غصن، ومحامٍ كان يقوم بوظيفة قاضٍ لدى القوات اللبنانية، سبق وأوقفته قيادة الجيش خلال العمليات في عين الرمانة، بسبب اصداره حكماً بالاعدام على أحد اللبنانيين الذي كان موقوفاً لدى القوات اللبنانية. ولقد أودع الحلال وغصن في زنزانتنا، أما المحامي فأودع في زنزانة أخرى. وهكذا كان علي أن أمضي الليل بين "لصين"، لص حاول اغتيال العماد عون، ولص حاول اغتيال جيشه ولوائه لقاء قبضه بعض المال بحسب اعترافه أمامنا. وكم كان مرتاحاً لوضعه، كونه يعلم أنه سيطلق سراحه قريباً فهو عميل للقوات اللبنانية، وهذه الأخيرة على وفاق تام مع السوريين. ولقد بدأ يتمشّى في الزنزانة، ويتبادل الحديث من خلال فتحة الباب الصغيرة مع المحامي الذي كان في الزنزانة المقابلة ويشدّ من عزيمته، ويطمأنه، ويعده بالفرج القريب.


العماد ميشال عون على شرفة القصر الجمهوري قبل محاولة اغتياله

حوالى الساعة العاشرة، فُتح باب الزنزانة وأخرج فرانسوا حلال، ولم أعد أعرف عنه شيئاً طوال فترة توقيفي. علمت بعد عودتي من الاعتقال، وبحسب جريدة الأنوار الصادرة بتاريخ 17 تشرين الأول 1990 ما يأتي:

" عاد أمس فرانسوا حلال الذي حاول اغتيال العماد ميشال عون الى بيروت الغربية، وعقد مؤتمراً صحافياً في مقر الأمين القطري لمنظمة حزب البعث السيد عبدالله الأمين، قال فيه : القرار صادر عن جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية – الحزب الشيوعي اللبناني بتنفيذ حكم الاعدام، حكم الشعب بالجنرال المتمرد ميشال عون، تبلغنا قرار تنفيذ المهمة بالاعدام، وأُعطيت سلاحاً وتوجّهتُ نحو القصر، ونحو الهدف، قطعت أول حاجز، وفتشوني ولم يجدوا سلاحاً، وكذلك الثاني، أما الثالث فقد ضرب بالسلاح اثناء التفتيش ولم يشعر به، ودخلت واعتصمت مع الباقين حتى الظهر، واخذوا يصفّقون، وكان كل شيء طبيعياً، وعندما بان (عون) جلياً وظهر رأسه، أخذت المسدس وصوّبت، ولكن اثنين أمامي رفعا يافطة فغاب الهدف عني، فأرجعت المسدس وتقدّمت وقطعتُ مسافة لكي اتمكن من الرماية، ورميت فجاءت أول طلقة تحت الميكروفون في الخشبة، ولم أتمكن من تحديد مكان الطلقات الباقية ورميت المسدس، وخطوت خطوتين الى الوراء، عندها ضُربت واقتادوني الى داخل القصر وحقّقوا معي وعذّبوني بالشياش وحرقوا لي ظهري، وسألوني من بعث بك، قلت لهم من ولماذا؟ ولم يصدقوني واتهموا القوات ولم يصدقوني. ولما صدّقوا اخيراً ظهرت على التلفزيون، وبعدها نقلوني الى وزارة الدفاع. وكذلك عُذّبت طوال الوقت حتى تنفيذ عملية دخول الجيش السوري.

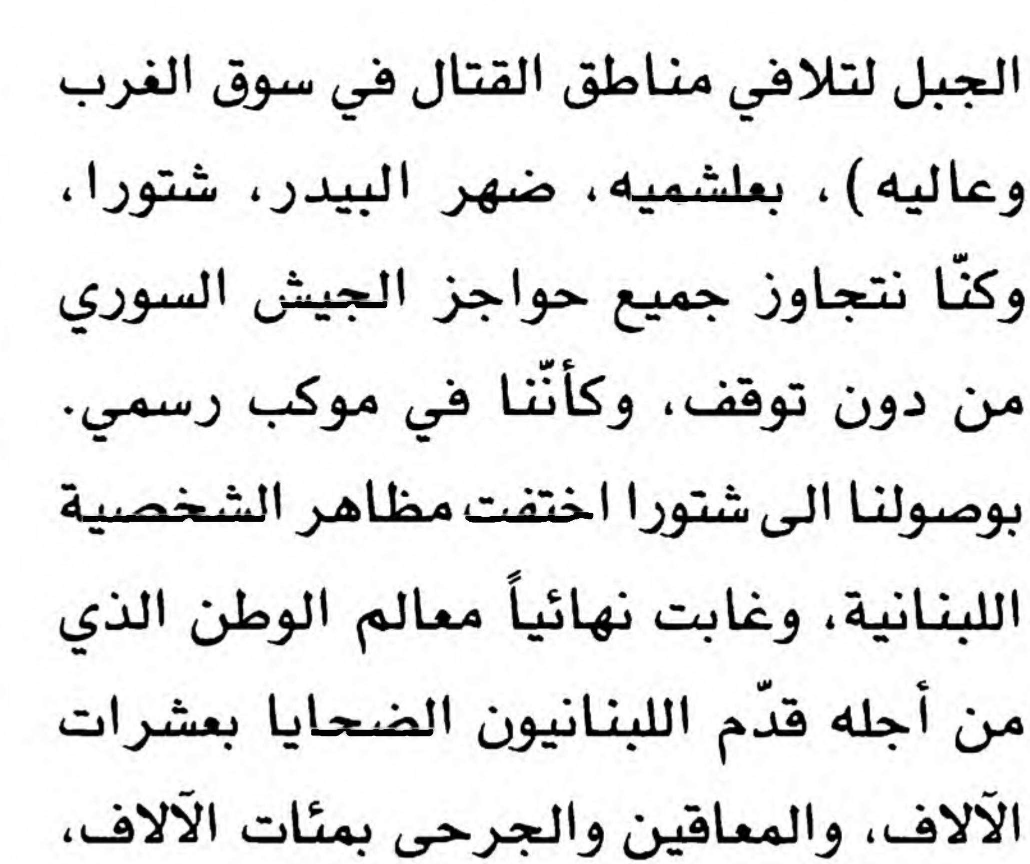
أضاف : في النهاية أوّجهُ تحية لرفاقي في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وأتمنى لجميع الاسرى أن يتحرروا، ونقول لهم كلنا على الدرب نفسه ".

بعد ذلك أُطفئت الأنوار، وغرقنا في ظلام دامس طيلة تلك الليلة التي كانت فعلاً، من أصعب الليالي في حياتي، لأنها الأولى التي أمضيها في سجن، وفي مثل هذه الظروف.

الفصل الثالث
نحو سجن المزة

بعد ليلتي الأولى في السجن، أطل الخامس عشر من تشرين الأول يحمل تباشير الرحلة الطويلة نحو سجن المزة في سوريا. فحوالى الساعة العاشرة صباحاً فُتح باب الزنزانة، وطلب السجّان منّي ومن العميد لويس خوري مرافقته الى أعلى، وقال: علينا الذهاب لمقابلة العميد غازي كنعان (رئيس جهاز الاستطلاع والأمن في القوات السورية العاملة في لبنان، وبعبارة أخرى "المفوض السامي") ولكنه لم يحدد المكان الذي سنذهب اليه.

استقلّينا سيارة مع عنصرين من المخابرات السورية، وسارت وراءنا سيارة أخرى تنقل بعض المسلحين، وسلكنا طريق: الاوزاعي، خلده، عرمون، عين عنوب، طريق الكرامة (شُقّت طريق الكرامة خلال معارك


الجبل لتلافي مناطق القتال في سوق الغرب وعاليه)، بعلشميه، ضهر البيدر، شتورا، وكنّا نتجاوز جميع حواجز الجيش السوري من دون توقف، وكأنّنا في موكب رسمي. بوصولنا الى شتورا اختفت مظاهر الشخصية اللبنانية، وغابت نهائياً معالم الوطن الذي من أجله قدّم اللبنانيون الضحايا بعشرات الآلاف، والمعاقين والجرحى بمئات الآلاف، والمشردين بالملايين، فاغرورقت عيناي بالدمع حزناً على رفاق السلاح، وعلى الأخوة بالوطن الذين استُشهدوا أو أُعيقوا أو جُرحوا. نعم في شتورا بدأت مظاهر "الشقيقة سوريا" تطالعنا، فشتورا أيام العزّ، أيام اوتيل مسابكي وبارك اوتيل، ومطعم عقل وعرق لوبران، ولبنة بديعة مصابني وقريشتها، ونبيذ جارتها كساره، شتورا ضحكات نجيب حنكش، كلها قد ولّت، ولا أدري اذا كان ذلك الى غير رجعة.


العميد غازي كنعان

وصلنا الى عنجر، وبعد لفٍّ ودوران في هذه البلدة الصغيرة الوادعة، التي تقطنها مجموعة لبنانية من أصل أرمني، والتي أصبحت أشهر من مدينة بيروت وقلعة بعلبك، وأثار صور وجبيل، وحتى ارز الرب في بشري، فلا عجب فهي مقرّ حاكم لبنان، المفوض السامي (العميد غازي كنعان) الذي أصبحت رغباته أوامر، ينفذها كل من ادعى السلطة في لبنان، باستثناء حكومة العماد ميشال عون قبل 13 تشرين الأول. عنجر التي أصبحت قبلة جميع الزعماء اللبنانيين (باستثناء قلة منهم)، يمنّون النفس بموعد أو بلقاء مع سيدها، علّهم يحصلون على خدمة، أو دعم أو "واسطة" أو حتى ابتسامة أو لفتة أو اشارة. عنجر التي تسابقت اليها سيدات المجتمع المخملي، أو زوجات الزعماء أو كل الذين يطمحون الى الزعامة، علّ سيدها يتنازل ويواعدهن. مسكين لبنان وشعبه، أين اصبحت كرامة من يدّعي الزعامة فيه؟.

دخلنا الى أحد الابنية، فاستقبلنا شخص كان يرتدي بزة رياضية، تأهل

بنا وأشعرنا أننا ضيوفه، واعتذر عن هندامه واستأذن ليرتدي ثيابه. في هذه الاثناء قُدّمَ لنا الشاي، وزيادة في التكريم أُتبع بالقهوة، بعد دقائق عاد الشخص الذي استقبلنا، والذي عرفنا لاحقاً أنه الرائد يوسف، مرتدياً بزة مدنية لائقة وتفوح منه روائح العطور المتعددة، وطلب منا أن نصعد الى سيارته المرسيدس التي كان يقودها بنفسه، وسألنا عن الأقدم في الرتبة، وكوني الأقدم طلب مني أن أجلس قربه، وجلس العميد خوري على المقعد الخلفي، وسار في طرقات عنجر حتى وصل أمام فيلا فخمة، عرفنا لاحقاً أنها مقر قيادة العميد غازي كنعان. نزل الرائد يوسف من السيارة وغاب لبعض الوقت، ثم عاد وبادرنا بالقول اننا سنذهب الى دمشق لمقابلة رئيس الاركان السورية العماد حكمت الشهابي، وربما العماد اميل لحود قائد الجيش اللبناني، الموجود هناك ليجري مفاوضات ومحادثات مع ضباط مديرية المخابرات اللبنانيين، الذين أُوقفوا السبت مساءً، اي بتاريخ 13 تشرين الأول .

التفت الرائد يوسف وسألنا عن شارات رتبنا، فقلنا له أن الضابط السوري الذي أوقفنا في وزارة الدفاع طلب منا نزعها، لأننا لم نعد بحاجة اليها، على حد قوله، فأصر على اعادتها الى أكتافنا من جديد، قبل أن ننطلق نحو دمشق . مسكينة هذه الشارة (عميد أو جنرال) ومسكين لبنان ودستوره ورئيسه وحكومته وشعبه. هذه الشارة التي تُجسِّد كرامة الجيش وفخره، يأمر بنزعها شخص سوري، ربما كان ضابطاً، ويأمر باعادتها شخص سوري آخر، وحتى لو كان برتبة رائد، وكأنها سلعة أو قميص أو ربطة عنق، أو حتى جورب (كلسات).

انطلقنا نحو المصنع الذي كان منذ زمن ليس ببعيد النقطة الحدودية بين لبنان وسوريا، أما الآن فالحدود أصبحت في شتورا، وكم نأمل بألا تتقدم غرباً، فتصبح على حدود المياه الاقليمية في البحر المتوسط، أمام الشاطىء الذي لا يزال لبنانياً ولو بالشكل.

خلال الرحلة الى دمشق لم يتوقف لسان الرائد يوسف عن الكلام، يحدثنا عن كل شيء وكأننا أصحاب أو أصدقاء منذ وقت طويل. وخلال الحديث أثار


وزير الخارجية السوري فاروق الشرع

حادثة تهجّم العماد ميشال عون على الرئيس الأسد، عندما قال أمام وسائل الاعلام، قاصداً الرئيس الأسد : "بدّي كسّرله رأسه" .
لم يُثر الرائد يوسف الحادثة بغضب أو تهديد، ولم يستعمل الاهانات أو العبارات البذيئة بل قال :»ان هذا التصرف مستهجن من قبل رجل دولة، وغير مقبول، وانتم تعلمون مدى الخلاف الكبير بين سوريا والعراق، وبين الرئيس الأسد و(الرئيس) صدام حسين، هل سمعتم أن أحدهما قد وجّه اهانة شخصية بهذا القدر الى الآخر؟» وكأني بالرائد يوسف نسي كل التهجمات والاهانات الشخصية التي وجّهها المسؤولون السوريون الى العماد ميشال عون، وهي لا تقل عنفاً وقساوة عن قول العماد عون للرئيس الاسد، هل نسي ما قاله وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن العماد عون اثناء زيارته الى فرنسا بتاريخ 23 آذار 1989 :

" قام وزير خارجية سوريا فاروق الشرع بزيارة الى باريس، صرح خلالها حول ما يجري في لبنان فقال: .... الاحداث الأخيرة يتحمل مسؤوليتها "الجنرال الصغير" عون، هذا الصغير لديه طموحات قاتلة، يريد أن يصبح رئيساً للبنان، بأي ثمن حتى ولو كلّف ذلك عشرات الألوف من الضحايا، ولحسن الحظ ان هذا "الجنرال الصغير" لا يمثل غالبية الموارنة في لبنان، وبالتالي لا يمثل المسيحيين، والدليل على ذلك أن "بيان بكركي"*1 الذي صدر في أعقاب الخطوات الحمقاء التي قام بها "الجنرال الصغير" عون، من فرض حصار على المرافىء، واغلاق مطار بيروت، وتحدي العالم، كما قال في احدى مؤتمراته الصحفية، ان بيان بكركي لم يؤيد هذا "الجنرال" أبداً، واذا عدتم الى هذا البيان، الذي شارك فيه تقريباً معظم القوى الفاعلة من سياسية وروحية وبرلمانية من الجانب المسيحي والماروني بشكل خاص، والبيان لم يوافق على كل الاجراءات التي اتخذها "الجنرال الصغير" عون،

وهذا ما يؤكد ان الجنرال عون لا يمثل إلا فئة قليلة جداً، هدفها تقسيم لبنان استجابة لقوى خارجية لا تحب لبنان اطلاقاً، ولا تريد أن ترى لبنان موحداً، ولا تريد أن تراه مستقلاً وسيداً، ولا تريد أن تراه موحداً مستقلاً وسيداً". (الأنوار 24 آذار 1989)

وصلنا الى مدخل دمشق الغربي، فانحرفت السيارة نحو اليمين، ورأيت لوحة سير تشير الى اتجاه المزّة، عندها بدأ الشك يتسرب الى تفكيري، فطالما اننا ذاهبون لمقابلة العماد حكمت الشهابي، فلماذا نتجه نحو المزّة؟ بعد فترة وصلنا الى ما يشبه ثكنة عسكرية، محاطة بالحواجز والجنود، دخلناها وتوقفت السيارة أمام أحد الابنية الكبيرة، وقال لنا الرائد يوسف : اذا لم نجد العماد الشهابي هنا فسيدلّونا على مكان وجوده. ولكن مظهر الثكنة لا يدل على امكان ان يكون مقر رئيس الاركان الدائم، ولا حتى الوقتي. دخلنا الى أحد المكاتب، وطلب منا الرائد يوسف انتظاره، وذهب ولم يعد كغراب نوح.

اثناء غيابه قُدِّم لنا الشاي، ثم حضر شخص وطلب منا مرافقته نحو الطابق السفلي، وقفنا امام واجهة من الالمنيوم والزجاج غير الشفاف. دقّ هذا الشخص الباب دقات عدة، ففُتح، من ضمن الواجهة، باب دخلنا عبره الى مكتب، ليس من الصعب معرفة ماهيته، أنه مكتب رئيس السجن الذي كان يسجل معلومات عن بعض الموقوفين الجدد، طلب منا الدخول الى ممشى والجلوس على كرسيين وادارة وجهينا الى الحائط، كي لا نرى غيرنا ولا يرانا أحد. عندها استحقّيت الأمر، اننا فعلاً في السجن. فكّرت كم كنت ساذجاً عندما صدّقت بعض أقوال الرائد يوسف عن مقابلتنا المنتظرة مع العماد حكمت الشهابي، ولم أنتبه منذ البدء الى ما كان ينتظرنا، وللمكر الذي يتحلى به عناصر المخابرات السورية. على كل حال، لا بد من تقديم الشكر الى الرائد يوسف، فلقد أبعد عنا ضغط السجن خلال ساعة من الوقت، استغرقتها رحلتنا من عنجر الى المزّة.

بعد أن بقينا حوالى نصف ساعة وجهنا الى الحائط، وبعد أن انهى مدير السجن عمله مع شلة الموقوفين الذين كانوا ينتظرون في الممشى، استدعى

العميد لويس خوري الى مكتبه، وبعد فترة قصيرة استدعاني، فلم أر العميد خوري، وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي اراه فيها قبل الافراج عنه.

دخلت مكتب مدير السجن الذي طلب مني اعطاءه الدراهم وجميع الاشياء التي بحوزتي، فنظّم بها لائحة ووضعها في مظروف، وطلب مني أن "ابصم" على اللائحة، ثم طلب مني أن انزع شارة الرتبة وشارة الجيش اللبناني والقشاط والقلنسوة (البيريه) وأخلع حذاء الرنجرز، واعطاني مشاية من البلاستيك لا يمكنني أن أتصور كم من الأقدام استعملتها قبل قدميَّ.

تقدم أحد الحراس وطلب مني مرافقته. تبعتُ سجّاني في ممشى يمر بين أبواب سوداء هي أبواب زنزانات افرادية، حتى وصلت الى مدخل من دون باب، فصرخ سجّاني بأعلى صوته وبلهجة فيها كل الاحتقار والهزء والمرجلة وقال : "ولاه ديرو وجوهكم الى الحائط أو الى الارض". دخلنا زنزانة كبيرة تسمّى بلغة السجون "مهجع" أو "جماعي" ورأيت فيها اجساداً ملقاة على الارض، وتتحرك تحت الأغطية البالية والممزقة. مررت بين هذه الاجساد التي لم أتأكد اذا كانت تعود لحيوانات أو لبني آدم، ثم وصلت الى درج قادني مع سجّاني بعض الامتار الى الأسفل لنصل الى دهليز مضاء بشكل جيد، ينتهي بباب حديدي أسود. حرّك سجّاني القفل الحديدي بحركة عصبية أحدثت ضجة كبيرة ومزعجة، وبعد دقائق فُتحت كوة صغيرة في الباب ظهر من خلالها رأس شخص، ثم فُتح الباب. دخلتُ خلف سجّاني الذي اقفل الباب خلفي، فأصبحت داخل ممشى تحيط به مماش أخرى وأبواب زنزانات افرادية. تقدم مني شخص وأخذ يفتش جيوبي، فوجد في احداها ايقونة صغيرة للسيدة العذراء، وأراد أخذها، ولما قلت له انها أيقونة وأريد الاحتفاظ بها فهي لم تفارقني منذ سنوات، أصرّ وأخذها مني، ففقدت عندها ملاكي الحارس، وشعرت انني أصبحت وحيداً أمام مصيري المجهول. كم كنت أُحس بالاطمئنان والراحة عندما كانت تجابهني الصعاب، فالسيدة العذراء معي ولا خوف علي من أي مكروه.

قادني سجّاني في أحد الممرات الضيقة، والضعيفة النور، الى زنزانة وفتح

بابها، وطلب الي الدخول اليها. قبل أن يقفل الباب ويتركني مع وحدتي قال لي : في الزنزانة فرشة اسفنج وثلاثة حرامات ووسادة لتنام، وهذه قنينة تشرب منها، نظرت الى القنينة التي كانت منذ سنوات أو اشهر قنينة ماء من البلاستيك، أما اليوم فنصفها الاسفل مضمّد بطبقات كثيفة من الشاش والبلاستر، وتفوح منها رائحة الرطوبة والعفن، ولم ينس ان يقول لي : ممنوع الكلام مع أحد من الموجودين في الزنزانات الأخرى.

وقفت وسط الزنزانة لا أصدق اذا كنت أحلم، أو انني تحت وطأة كابوس، أو انها الحقيقة والواقع. زنزانتي طولها حوالى المترين، وعرضها حوالى المتر وربع المتر، أما سقفها فيرتفع حوالى المترين وفي وسطه فتحة بطول نصف متر وعرض عشرة سنتمترات يدخل منها نور مصباح كهربائي (فليورسنت) موجود في السقف الثاني للسجن، ويرتفع حوالى المترين عن سقف الزنزانة.

رقم زنزانتي كان 34، هذا الرقم الذي صرت أعرف به، الرقم الذي اختصر اسمي ورتبتي العسكرية وأربعاً وثلاثين سنة خدمة في الجيش، ودورات دراسية عسكرية عديدة تابعتها في: لبنان، فرنسا، بلجيكا والولايات المتحدة الاميركية، وكذلك درجة دكتورا دولة في الحقوق، وسنوات عدة امضيتها استاذاً في كلية الحقوق – الفرع الثاني.

نعم انها قمة الاختصار، أن تُختصر كل هذه الصفات بالرقم 34. انها فعلاً معجزة السجون، ولا سيما السورية منها.

بعد فترة لم أعرف طولها، فُتحت الكوة في الباب الحديدي الأسود ورمى لي السجّانُ من خلالها "رأس بطاطا مسلوقة ورغيف خبز"، وقبل أن أتمكن من فتح فمي بالكلام أُقفلت الكوة وذهب السجّان. الواقع انني لم أتمكن من أكل أي شيء منذ ظهر الأحد 14 تشرين الأول، ساعة توقيفي في وزارة الدفاع.

بقيت في زنزانتي مذهولاً، ولم أعرف كم من الوقت قد مرّ عندما فتح الباب الحديدي وظهر أحد السجّانين وطلب مني مرافقته. سلكنا الطريق ذاته الى مكتب مدير السجن الذي تأكد من اسمي، ثم اعطاني برقعاً من

المطاط وضعته على عيني يتيح لي رؤية الارض امامي حتى مسافة متر تقريباً. عندها علمت انني مقاد الى التحقيق، فبدأتُ أصلي الأبانا والسلام، واتكلتُ على السيدة العذراء وطلبتُ من السيد المسيح مساعدتي وتذكرتُ قوله لتلاميذه :

" ها أنا أرسلكم نعاجاً بين ذئاب، فكونوا كالحيّات دهاءً، وكالحمام صفاءً. احذروا الناس! سيُسلِمونَكم الى المجالس، وفي مجامعهم يَجلدونكم، وبسَببي تُساقون الى ولاة وملوكٍ شهادةً لهُم وللأُمم. ولا يَهُمَّكم، اذ تُسلَمون أو ماذا تقُولون، ففي تلك الساعة تُعطَون ما تَقُولون. ولَستُم انتم مَن يَقول، بل روحُ أبيكم هو فيكم القَائلَ". (متى 10/16-20)

.... وطلبت من السيد المسيح اعتباري كأحد تلاميذه، واعطائي ما سأقوله، وكيف يجب أن أتصرف، وضرعت الى الروح القدس أن يبقى معي، ويعينني خلال التحقيق. فجُرمي بالنسبة الى السوريين عظيم، وعظيم جداً. أنا كنت ممثل العماد ميشال عون لدى القيادة العراقية ولدى الرئيس صدام حسين، وزرتُ بغداد مرات عدة، والكل يعرف مدى الخصومة والحقد بين قيادتي حزب البعث في سوريا والعراق.

صعدتُ درجاً كنت أتلمّسُ جوانبَه بحذرٍ وتؤدة مخافة السقوط بسبب عدم الرؤية. قادني الدرج الى باحة شعرت انها واسعة، وطلب السجّان مني أن أقف ووجهي الى الحائط. وبعد دقائق، حسبتها دهراً، قادني السجّان الى باب دخلتُ منه الى غرفة شعرتُ انها فسيحة وأجلسني على كرسي. ثم سمعت صوتاً قوياً يقول: "ولاه شلّو الغطا عن عيونو" ففعل، عندها وجدت نفسي وسط القاعة وأمام هيئة مؤلفة من ثلاثة ضباط، يجلس أحدهم وراء مكتب كبير وفخم، بينما يجلس الاثنان الباقيان على مقاعد وثيرة عن يمينه ويساره. حاولت النظر حولي فوجدت أن اثاث القاعة فخم جداً، فضلاً عن وجود أوعية تحوي نباتات وأزهار.

قبل أن أركّز تفكيري بادرني الضابط الجالس وراء المكتب بقوله :

س : انت العميد فؤاد عون الذي كنت تسافر الى العراق؟

– نعم.

س : كم مرة سافرت؟

– عدة مرات.

س : من كنت تقابل هناك؟

– كنت اقابل الرئيس العراقي صدام حسين ووزير الخارجية طارق عزيز ووزير الدفاع عدنان خيرالله ومعاونيهم.

س : لماذا كنت تسافر؟

– لآتي بالسلاح والذخيرة للجيش اللبناني، فأنا نائب رئيس الاركان للتجهيز ومن مهمتي تأمين العتاد والتموين للجيش، وكانت قيادتي تُرسلني الى العراق لتنفيذ هذه المهمة، ولو عدت الآن الى لبنان، وعُيّنت نائباً لرئيس الاركان للتجهيز، وطلبت مني قيادتي السفر الى العراق لتأمين الذخيرة والسلاح للجيش لفعلت من دون تردد.

عندها قال لي : هل يمكنك أن تنظم تقريراً مفصّلاً بكل ما قمت به في العراق ؟

اجبته : نعم. فنادى أحد الحراس الذي طلب مني مرافقته الى مكتب مجاور، حيث جلست الى طاولة، واعطاني الحارس أوراقاً وقلم حبر ناشف، وسألني ماذا أريد أن أشرب : قهوة أم شاي أم زهورات.

بدأت كتابة التقرير التي استغرقت حوالى الساعة، قُدِّم لي خلالها القهوة والشاي والزهورات . حصرت التقرير بمهمات ثلاث، وهي المهمات اللوجستية، وحضور استعراض عيد القوات المسلحة العراقية، والمفاوضة مع مندوب القوات اللبنانية (أكرم) لوقف اطلاق النار بين الجيش والقوات خلال حرب الغاء الوطن، وتجاهلت عن قصد باقي المهمات السياسية والأمنية، والاتصالات الجانبية الأخرى، وخصوصاً الاجتماعات والاتصالات التي اجريتها مع ياسر عرفات ومعاونيه.

سلّمت التقرير الى لجنة التحقيق، ولا أدري اذا كانت محتوياتُه قد اقنعتَها،

فاعتبرت ان ما صرحت به هو الحقيقة الكاملة لمهماتي العديدة الى العراق؟ وهل كانت المخابرات السورية على علم بكل ما قمت به في العراق، أم انها كانت تجهل تفاصيل تلك المهمات. في مطلق الأحوال سلمت اللجنة التقرير والغريب في الأمر ان التحقيق معي توقف عند هذا الحد، ولم أخضع لتحقيقات أخرى، فهل أن ما طلبته من السيد المسيح قد استجيب؟ وأن ما قلته في التقرير قد أُعطيتُه من روح الآب السماوي؟

بعد تسليم التقرير قلت لأعضاء اللجنة :

انني موقوف لديكم ولا حول لي ولا قوة تجاهكم، ويمكنكم أن تفعلوا بي ما تريدون، ولكني كعسكري قد قمت بواجبي وضميري مرتاح.

وكان جواب اللجنة :

نستغفر الله العظيم، لا نقبل أن تعتبر نفسك موقوفاً عندنا فأنت ضيفنا.

عندها قلت لنفسي : نِعمَ هذه الضيافة لدى السوريين التي سأمضيها في زنزانة منفرداً وتحت الارض. بعد ذلك اعادني الحارس بالطريقة ذاتها، أي بتغطية عينيَّ، الى زنزانتي ذات الرقم 34، وأقفل الباب، وتركني مع وحدتي أتمتع بضيافة الاشقاء السوريين.

---

[1]* دعت بكركي الى اجتماع بتاريخ 1989/3/17 حضره 24 نائباً مسيحياً وممثلون عن الجبهة اللبنانية والاحزاب (الوطنيون الأحرار، التنظيم، الرابطة المارونية، الكتلة الوطنية، الكتائب) وقائد القوات اللبنانية والرئيس العام للرهبانية اللبنانية المارونية وأصدروا بياناً لم يكن على مستوى الاحداث التي وقعت في الأيام الثلاثة التي سبقت اجتماعهم (بدء حرب التحرير) فلم يشيروا لا من قريب ولا من بعيد الى التورط السوري والحرب السورية التدميرية.

الفصل الرابـــع
يوميـــات السجـــــن

الايام الخمسة والاربعون الأولى في السجن

خلال الأيام الأولى، لم أصدّق أنني سجين، ولم أستوعب الحال التي أنا فيها من أنني فعلاً سجين، وكنت كالمضروب على رأسه لا أعي شيئاً. لم اتناول أي طعام خلال اليومين الأولين، ولم أشرب الا جرعات قليلة من الماء أبلّل بها ريقي.

بعدها، بدأت آكل بعض لقمات الخبز الحاف، ولم أتذوق الطعام الذي كان "يرمى" لنا في قصعة من البلاستيك، وهو كناية عن بعض البرغل المسلوق، وبعض "المرَقة" التي هي سائل، قد يكون فيه بعض قطع الخضار كالجزر أو الباذنجان أو الكوسى، ومن وقت لآخر كنت آكل بعض البطاطا المسلوقة، أو البيض المسلوق، الذي كان "يرمى" لنا صباحاً ومساءً.

في المرة الأولى التي سمح لنا فيها بالخروج الى المراحيض، صُدمت من

عدم وجود ورق تواليت، وكم تعجّب السجّان عندما سألته عن ذلك، ولكنه أشار الي باستعمال الماء لغسل قفاي، أما المنشفة فهي غير موجودة، وكان علي أن استعمل المنديل (المحرمة) الذي كان لا يزال معي، لأنشّف به قفاي ووجهي ويدّي.

في اليوم التالي لوصولي الى السجن، طُلب الي اذا كنت أرغب بالاستحمام فقلت نعم، ودخلتُ تحت الدوش، بعد أن اعطاني السجّان قطعة من الصابون، ولكن ما العمل من دون ليفة؟ تدبّرتُ الأمر وفركت جسدي بيديّ، أما المشكلة فكانت المنشفة، ولكن السجّان وعدني باعطائي منشفة عند الانتهاء من الاستحمام الذي حُدِّدت مدته بثلاث دقائق فقط، تقطع في نهايتها الماء. بالفعل فلقد أخذ السجّان منشفة من أحد المساجين الذي كان أنهى استحمامه، ورماها لي، وكانت مبلّلة كثيراً، ولا أدري كم من الاشخاص قد استعملوها قبلي.

عندما كنت أشعر بالحاجة للذهاب الى المراحيض، كنت أقرع باب الزنزانة الحديدي لمناداة السجّان، وكان الجواب يأتيني بكل لياقة وتهذيب: "ولاه سكّر تمك ولاه، ليش عم تدق عالباب ؟"، ولكن عندما يُفتح الباب كان السجّان نفسه يقول لي: "ما تواخذني اخي ما عرفتك بالأول". وهكذا بعد أن يوجّه الاهانة والشتيمة يعود فيعتذر. لم أتمكّن من معرفة التصرف الصحيح عند السجّان، فهل كان الاهانة والشتيمة أم الاعتذار عنهما ؟ في مطلق الاحوال، كنت أرتضي الواقع، لأن المهم كان الخروج الى المراحيض والاّ ...

في بعض الاحيان، كنت أتمدد على أرض الزنزانة. وأضع اذني قرب الفتحة الصغيرة الموجودة تحت باب الزنزانة الحديدي، وأحاول الاستماع الى بعض الاحاديث التي كان يتبادلها جيراني من تحت فتحات أبواب الزنزانات. وقد حاول أحدهم التكلم معي والدخول في حديث، ولكنني لم أُجب برغم محاولاته المتكررة، لأنني بالفعل، كنت أخاف من تبادل الحديث معه، فأنا لا أعرفه ولا أدري اذا كان سجيناً، أو عنصر مخابرات يريد استدراجي وسؤالي عن بعض الأمور التي لا أريد أن يعرفها أحد، وهذا التصرف من قبلي، كان يتطلب مني

ارادة قوية، لأن السجين يكون في وضع نفسي صعب، ويحتاج الى تسلية، أو حتى رفقة ولو كان ذلك من وراء الأبواب الحديدية. وكنت استعيض عن ذلك بالصلاة والتفكير بعائلتي وأهلي ورفاقي وأصدقائي، وكل شيء كان بعيداً عني.

في أحد الايام، جيء بسجين الى الزنزانة رقم 33 المواجهة لزنزانتي وكان يتوجع ويئن ويصرخ ويتأوه، ودار بينه وبين سجين الزنزانة رقم 35 حديث لا يمكنني أن أنساه.

سأل السجين رقم 35 السجين المتألم عن حاله، وعن سبب تألمه وأوجاعه، وماذا فعل لكي يعذّب بهذا الشكل.

أجاب : انني مجنّد وأقوم بوظيفة سائق شاحنة عسكرية، وفي أحد الايام وقع حادث للشاحنة أدّى الى تعطيل محركها واحتراقه، فعاقبني الضابط المسؤول، وغرّمني بثمن محرك الشاحنة. وبعد مرور فترة كنت أقود شاحنة أخرى فرأيت الضابط، الذي عاقبني وغرّمني، واقفاً على جانب الطريق، فتذكرت ما فعله بي، ووجّهت الشاحنة نحوه وصدمته .

وسأله السجين رقم 35 : كيف تُقدم على صدم رئيسك بهذا الشكل؟ ألا تعلم أن صدم انسان، وبشكل مقصود، يشكل جرماً يعاقب القانون عليه، فكيف اذا كان الصادم عسكرياً ويصدم رئيسه العسكري؟ فالعقاب سيكون أشد واكثر صرامة.

رد السجين رقم 33 وقال : ليس الصدم هو المشكلة التي اخاف من المعاقبة عليها، ولكن المشكلة هي أنني بعد أن صدمتُ الضابط فقدتُ اعصابي وانتابتني ثورة نفسية، فأقدمتُ على تمزيق صورة للرئيس الاسد، فهل تظن انني سأُعدم، أو على الاقل سأسجن لمدة طويلة وحتى مؤبداً، لأنني مزّقتُ صورة الرئيس ؟

عند سماعي هذا الحديث، شكرت الرب لأن ذنبي الذي أُوقفتُ من أجله هو "التمرد" مع العماد عون على حكومة الطائف، والسفر الى العراق، ومقابلة الرئيس صدام حسين وكبار معاونيه، واستقدام أسلحة وعتاد للجيش اللبناني،

وليس تمزيق صورة الرئيس الأسد.

بعد مرور حوالى عشرين يوماً من دون أن يتصل بي أحد من جديد، بقصد التحقيق، أو لأي سبب آخر، طلبت من السجّان السماح لي بمواجهة رئيس السجن، أو المسؤول عنّا، وكنت لا أعرف من هو. بعد فترة عاد السجّان وطلب مني الخروج لأن المسؤول سيقابلني، وكما في السابق اعطاني السجان برقعاً خاصاً يغطّي العينين، واصطحبني عبر غرف المساجين الانفرادية، ثم عبر المهجع (الجماعي) حيث سبقني صوته الجهوري يقول لأكوام اللحم الممدة على الارض، أو القاعدة في الزوايا، أن يديروا وجوههم نحو الارض، أو نحو الحائط ومررت بينهم، أحاذر أن أدوس عليهم، أو "اتفركش" بأحدهم، فمجال النظر أمامي لا يتعدى المتر الواحد. بعد هذه الرحلة عبر المهجع، وصلت الى الدرج الذي يؤدي الى الطابق العلوي، حيث دخلت أحد المكاتب، بعد أن سُمح لي بنزع البرقع عن عيني. استقبلني ضابط برتبة عميد، طلب منّي الجلوس، وبعد أن قدم لي الشاي سألني عما أريد، فبادرته بالقول:

"لقد مرّت على وجودي في السجن عندكم أيام عديدة، ولم يتصل بي أحد بعد التحقيق الذي أُجري معي في اليوم الأول لوصولي، ولا أدري لماذا أبقى هنا، ولماذا لا أعود الى لبنان؟ وفي مطلق الأحوال يمكنكم ساعة تشاؤون توقيفي من جديد، والتحقيق معي، وحتى اعادتي الى السجن، كونكم موجودون في لبنان وتُخضعون كل شيء لأمركم، وعندكم السلطة الكافية لتنفيذ ما تريدون؟

فاجأني جوابه عندما قال لي:

"نحن يا أخي نريد أن نجمع ملفاً كاملاً عن العماد ميشال عون وحكومته، وماذا تم خلال فترة ممارسته السلطة في لبنان. كما نريد أن نتحقق من العلاقات التي أقامها العماد عون مع الدول الخارجية، وخصوصاً العراق، واننا بالفعل قد أنهينا تجميع الملف، ولم نعد بحاجة لوجودكم عندنا انتم الضباط، ولكن المشكلة أن حكومتكم في لبنان لا ترغب بعودتكم في الوقت الحاضر، ولذلك نحن مضطرون لابقائكم عندنا كضيوف، بانتظار موافقة

حكومتكم على استردادكم."

لفتني في رد الضابط السوري شيئان :

الأول : أن حكومتنا في لبنان، أي حكومة الهراوي — الحص، ومن معهما لا ترغب بعودتنا في الوقت الحاضر. فهل تُراها تخاف من عودتنا، أو من وجودنا في لبنان؟ هل تُراها تخشى ردة فعل شعبية على أعمالها المتخاذلة، نكون نحن الضباط الأحرار الشرارة لانطلاقها؟ أم أن هذه الحكومة الضعيفة التي لم تتجرأ على توقيفنا بواسطة قواها الذاتية، وتقديمنا للمحاكمة أمام القضاء اللبناني، والقضاء العسكري بالذات، استعانت بالقوات السورية لتحتل مبنى وزارة الدفاع الوطني، وتُوقفنا نحن الضباط الأحرار، وتطلب من سوريا نقلنا الى خارج الحدود، فترتاح من همٍّ اضافي يؤرقها ليل نهار، ألا وهو الحرية والسيادة والاستقلال، وهذا "الهم" الثلاثي يمثله هؤلاء الضباط الأحرار؟

ان ادعاءها أن السلطات السورية تريد التحقيق معنا لتجميع ملف عن العماد عون، لا يستدعي نقلنا الى خارج الحدود، بل يمكنها أن تجري التحقيق معنا في لبنان، فممن تراها تخاف؟

السلطات السورية لا تخاف، والخائفون هم هؤلاء الدمى في يد الاحتلال السوري الذي نصبهم حكّاماً على الأحرار.

الثاني : بقاؤنا كضيوف لدى السوريين، ضيافة لا تعلو عليها ضيافة، فنحن نتمتع بها في سجن من "خمسة نجوم" نحو الأسوأ. سجن يرتعد من سماع اسمه مطلق شخص زاره وخرج منه سالماً، وامثال هذا الشخص ليسوا كثيرين. سجن عمّت شهرته جميع بلدان المنطقة، وتجاوزت البحار لتصل الى اوروبا واميركا. سجن يكفي أن تقول اسمه حتى يقشعر جسم الكثيرين من الناس. سجن مرعب وثقيل على الضمير الانساني، حتى أن السلطات السورية نفسها قررت اغلاقه وتحويله الى معلم سياحي، يزوره السياح الذين سبق لهم وسمعوا باسمه، وبما كان يتم وراء جدرانه، ويخشى من دخل اليه في السابق حتى زيارته كمعلم سياحي. فشكراً لهذه الضيافة ولهذا الاستقبال والاهتمام.

ومرت الأيام على المنوال ذاته. لم يتغيّر في حياة السجن شيء،


العميد شامل موزايا


العميد مخول حاكمة

ولكن الهم بدأ يكبر والهواجس تتعاظم، والمخاوف تشتد في وقت كنت فيه مقطوعاً عن العالم الخارجي، وعالمي ينتهي عند جدران زنزانتي، ورفيقي في وحدتي هو صوت السجّان، يتعالى بالشتائم والاهانات الموجهة لكل من يتجرأ ويقرع باب زنزانته حتى للذهاب الى المرحاض، وهذا أمر لا يقدم عليه السجين أكثر من مرة في النهار، لأن التبول أمر لا يستحق الخروج الى المرحاض، ففي كل زنزانة قنينة ماء بلاستيك تقوم بالمهمة.

في نهاية شهر تشرين الثاني، طُلب مني الاستحمام ثم قام حلاق بقص شعري وحلاقة ذقني، وتغيّرت فجأة المعاملة تجاهي، وأصبحتُ أعامل باحترام وتهذيب، فشعرت بأن شيئاً ما سيحدث، قد يكون الافراج عني، وكم فوجئت عندما صعدت الى الطابق العلوي من دون أن أضع البرقع على عيني ومن دون أن أساق كالرهينة من قبل سجاني، فمرافقي الى الأعلى لم يكن السجّان، بل شخص آخر تظهر عليه علامات الحضارة والتهذيب، ربما كان سجّاناً، ولكنه خلع صفة السجّان عنه، وعاد انساناً طبيعياً عنده مشاعر وحركات مهذبة ولغة طيبة، وبعيدة عن الشراسة وقلة التهذيب.

وصلتُ الى الطابق العلوي، ودهشت للمفاجأة. وجدت بانتظاري كل من العمداء: لويس خوري وشامل موزايا ومخول حاكمه. بعد تبادل التحية والفرحة بالخروج من السجن والعودة الى لبنان، وكنّا على أحر من الجمر بانتظار تلك اللحظة التي سنعود فيها الى الحرية، ولو الجزئية والمقيّدة، دخلنا الى مكتب مدير السجن فاستقبلنا بالترحاب والابتسامة، وقدم لنا القهوة والشاي، كما قدم الاعتذار عن كل ما تعرّضنا له من توقيف وسجن، وطلب منا نسيان ذلك،

واعتبار أننا كنا ضيوفاً عنده ونحن أخوة.

خرجنا من المكتب، وعدنا الى غرفة ننتظر ساعة الفرج التي تأخرت حتى المساء،حين دخل أحد الضباط السوريين وقال لي : أنت لن يُفرج عنك اليوم، لأن حكومتك لا تريدك الآن. فنزل علي كلامُه نزول الصاعقة، وكأنني في اليوم الأول من اعتقالي، فما أصعب الوضع على السجين الذي أُخبر بأنه سيتحرر ويعود الى وطنه، ثم وفي اللحظة الأخيرة يقال له لن يُفرج عنك، وستعود الى سجنك الانفرادي، والسبب لا يعود الى سجّانك واعدائك وخصومك، بل الى حكومة بلادك، التي لم تتجرأ على توقيفك ومحاكمتك، وطلبت من الغريب المحتل أن يقوم بذلك مكانها، وهي تخشى عودتَك، وتخاف حتى من السماح لك بالخروج من السجن خارج البلاد. مسكينة هذه الحكومة التي تخاف من مقابلة ضابط حرّ، وتخاف على نفسها من مواجهة ضابط متمرّد. ومسكين هذا الوطن الذي تقوده هكذا حكومة . ومسكين هذا الشعب العظيم الذي نصّب عليه الاعداءُ والخصومُ حكومة من الدمى المتحركة، بإرادة غير إرادة شعبها، وتحكم عن طريق تنفيذ الأوامر التي تأتيها من الخارج. ولقد تأكدت من وهن هذه الحكومة وضعفها، عندما أفرج عنا وأُخذنا رغماً عنّا لمقابلة السيد الياس الهراوي المسمى رئيساً للجمهورية.

سأروي تفاصيل ما حدث في هذه المقابلة في مكان آخر من هذا الكتاب .

بعد عودتي من السجن الى لبنان، علمت بأنني قد استُبدلت، يوم وُعدت بالحرية، بضابط موقوف آخر هو الرائد مارون ابو ديوان الذي كان سابقاً ضابطاً في مديرية المخابرات، وهو يحظى بدعم قوي من قبل وزير الدفاع في حينه السيد ميشال المر. فهنيئاً للرائد ابو ديوان، لقد عاد الى الحرية قبلي، وشكراً للحكومة اللبنانية التي رفضت تحريري في ذلك الوقت، فبعد خمسة أشهر تحرّرت من سجني رغماً عن انف تلك الحكومة. (سأروي لاحقاً من كان وراء تحريري).

وهكذا، وبعد أن عدت الى كوني العميد فؤاد عون أحد الضباط الاحرار، ولو لوقت قصير، سلكت طريق النزول الى الطابق السفلي في السجن، وعدت الى

زنزانتي، واستعدت شخصيتي السجينة أي الرقم 34 .

الأيـام المائة والاثنـان الباقيــة


الاباتي بولس التنوري

بعد زوال حلم الحرية، والخروج من السجن، وعودتي الى زنزانتي الرقم 34، تأكدت أن بقائي في السجن سيطول، وسيطول كثيراً، وربما سيكون مؤبداً، أو على الاقل سيبقى حتى يتبدل الحكم في لبنان، أو حتى عودة لبنان واستقلاله من "سفر برلك"، لأن بقائي في السجن لم يعد بارادة السوريين وحكمهم، بل بارادة الحكومة اللبنانية وبطلب منها. وبرغم تقديري لصعوبة تلك العودة، لم يفارقني الأمل باستعادة لبنان حريته، وبالتالي استعادتي لحريتي.

... وهكذا أخذت الايام والاسابيع وحتى الأشهر تمرّ على وجودي في السجن، وعلى الطريقة ذاتها التي مرت عليها الأيام الخمسة والاربعون الأولى. وهنا تعاودني فكرة كيفية صمودي في هذه الظروف الصعبة التي كنت أعيش فيها في زنزانتي، وكيف تمكنت من البقاء بصحة جيدة ومعنويات مرتفعة؟ فبعد عودتي الى الحرية، زارني الأباتي بولس التنوري، وسألني كيف صمدت خلال اعتقالي فأجبته أنني كنت أمام نوعين من التحدي :

الأول : أن ابقى بصحة جيدة، وألا اقع فريسة المرض، لذلك كنت أُجبر نفسي على تناول الطعام الذي يُقدّم لي مهما كان رديئاً وسيئاً. كما كنت أمارس رياضة المشي صباحاً وظهراً ومساءً في زنزانتي التي لا يزيد طولها على المترين، اضافة الى تنفيذ الحركات السويدية بصورة دائمة.

الثاني : أن أحافظ على معنويات مرتفعة، لذلك كنت أصلّي بصورة دائمة، وأضرع الى الله أن يساعدني على الصمود المعنوي، حتى توصلّت لأُقيم نوعاً من الصداقة مع الله تعالى، صداقة لا يمكن أن يُقيمَها معه تعالى الا الذي


العقيد صلاح منصور

ذاق طعم السجن والوحدة والقهر والعذاب، فكان سبحانه يزورني كل يوم، ويُخبرني عن وضع عائلتي وأهلي وأصدقائي ووطني، لكي أطمئن لوضعهم ويرتاح بالي من "يمّهم". وهكذا كنت على صلة دائمة معهم، وكانت أخبارهم تأتيني كل يوم، في وقت كانت جميع وسائل الاخبار والاعلام مقطوعة عني. وفي الأيام التي يكون فيها سبحانه تعالى مشغولاً مع غيري من المساكين والمظلومين، كنت قادراً على الصعود اليه والتحادث معه لبعض الوقت، ثم العودة الى زنزانتي، وهكذا اصبحتُ معه تعالى كأصدقاء، وأصدقاء حميمين.

في العشرين من شهر شباط 1991 استدعيت الى الطابق العلوي من السجن لأجد عدة ضباط لبنانيين غيري وهم العقداء: عامر شهاب، كرم مصوبع، صلاح منصور، المقدمون توفيق ضوميط، فؤاد الاشقر وفايز كرم؛ فوجئت عندما علمت أنهم مثلي موقوفون ومساجين في السجن ذاته، وربما في زنزانات قريبة من زنزانتي. بعد السلام على بعضنا بعضاً وتبادل الاحاديث المختصرة، وتبادل النظرات التي عوّضت عن كل الاسئلة والاستفسارات التي تحاشينا التكلم عنها، حضر أحد الضباط اللبنانيين الذي عرفنا عن نفسه أنه المقدم أحمد شديد من مديرية المخابرات في لبنان، وأعلمنا بأنه مرسل من قبل قيادة الجيش في لبنان لابلاغنا القانون رقم 27 تاريخ 1990/11/17 المتضمن احكاماً استثنائية مؤقتة تتعلق بضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، وبفتح باب الاستقالة لمن يرغب، وبشروط تشجيعية، ومع تسليط سيف الانتقام أو الاقالة من دون الشروط التشجيعية على رقاب الذين لا يتقدمون باستقالاتهم، وبمعنى آخر على رقاب من ليسوا مع الجيش الوطني الجديد ومع الاحتلال السوري للبنان.

لم أتردد دقيقة، طلبت ورقة بيضاء وكتبت استقالتي وأرّختها: "المزّة في


المقدم احمد شديد


العميد كاظم عواضة


العميد وديع جبران

20 شباط 1991"، وهكذا فعل باقي الضباط الذين كانوا معتقلين.

اذكر هنا أني طلبت من المقدم أحمد شديد أن يزور عائلتي عند عودته الى لبنان، ويؤكد لها أنني ما زلت حياً أرزق، وعلمت بعد خروجي من السجن أن المقدم شديد زار فعلاً عائلتي، ونقل اليها اخباري، فله الشكر، لأني بعد عودتي علمت أن معظم الضباط ،وحتى من كانوا أصدقائي أو كنت أعتبرهم أصدقائي، لم يزوروا عائلتي، ويطّلعوا على أوضاعها طيلة المدة التي قضيتها في السجن، باستثناء القليل القليل منهم، وأخص هنا رفيقي العميدين الياس خليل وكاظم عواضه والعميد وديع جبران (المرحوم) فلهم شكري وامتناني.

بعد توقيع طلب الاستقالة الشكلية، لأن استقالتي الفعلية كنت "وقعتها" بتاريخ 14 تشرين الأول 1990 عندما اعتقلني السوريون، وطلب اليّ الضابط الذي اعتقلني نزع نجومي عن كتفي، عدت الى زنزانتي كما عاد بقية الضباط الى زنزاناتهم.

الفصـل الخـامس
العـودة من سفـر برلـك

في العاشر من آذار 1991، أُخرجتُ من زنزانتي وسُلّمت الى الحلاق الذي قام بقص شعري وحلاقة ذقني، ثم سُمح لي مع بقية رفاقي الضباط المعتقلين بالاستحمام ولمدة أطول من المعتاد – كان توقيت الاستحمام خلال السجن ثلاث دقائق فقط – بحيث بقيت الماء الساخنة تسقط علينا حوالى الربع ساعة من دون أن نسمع صوت السجّان يصيح ،ويكيل لنا الشتائم والاهانات للخروج من الحمام. وبعد ذلك صعدنا ومن دون برقع على عيوننا الى الطابق العلوي، حيث استقبلنا رئيس السجن ورحّب بنا وقدم لنا القهوة والشاي، واعتذر عن الاساءات التي قد نكون تعرّضنا لها. وختم حديثه بالقول اننا كنا أخوة وسنبقى كذلك.

نُقلنا بالسيارات الى الحدود السورية في المصنع، ومن هناك الى عنجر، وبالتحديد الى مركز قيادة "المفوض السامي" العميد غازي كنعان، حيث استقبلنا وزير الدفاع الوطني ميشال المر والعقيد خليل الجلبوط (رحمه الله) وكان يومها يشغل مركز مدير المخابرات.



الوزير ميشال المر

بعد انتهاء شكليات الترحيب في مكتب العميد غازي كنعان، وتناول القهوة والشاي، وتبادل بعض الاحاديث التي تقتضيها المناسبة، غادرنا المكتب برفقة العميد كنعان الى الخارج، وصادف أنه كان يسير الى جانبي، فبادرني بالقول: شو يا عميد عون .... "ويبقى الجيش هو الحل"، (تذكيراً بكتابي الذي أصدرته في أول آب 1988، وانهيته بوضع تصور لسياق عملية الحل في لبنان، وشاءت الظروف أن يُطبّق ما تصورته حرفياً، والذي قال عنه الدكتور سليم الحص في كتابه عهد القرار والهوى "عجباً كيف التزم العماد ميشال عون وصايا العميد فؤاد عون بدقة متناهية، وكأنما كان كتاب "ويبقى الجيش هو الحل"، هو الكتاب المقدس لقيادة الجيش في زمن عون)، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يثير فيها السوريون موضوع هذا الكتاب طيلة فترة اعتقالي لديهم. أجبت العميد غازي كنعان قائلاً: أليس الجيش هو الحل عندكم في سوريا؟ فأجابني نعم، ولكن الفارق كبير بين ما يقوم به الجيش في سوريا، وبين ما قام به الجيش في لبنان. ولم أشأ إطالة الحديث والنقاش معه حول هذا الموضوع خوفاً من الوصول الى نقاط قد تثير الحساسية وربما أكثر، وأنا عائد من سجن المزّة، ولا أريد العودة اليه.

قبل انطلاقنا نحو بيروت، أصرّ علي مدير المخابرات العقيد خليل الجلبوط لمرافقته في سيارته، وكأنه كان يريد أن يعبّر عن عاطفته تجاهي، أو أن يعتذر عن شيء يؤرّقه، لأنني اعتُقلت وأُخذت الى السجن في سوريا، بينما هو عُيّن في

المركز الأكثر حساسية في قيادة الجيش، أي مدير المخابرات (سبق للعقيد الجلبوط أن عمل بامرتي في اركان الجيش للتجهيز، طيلة فترة وجود حكومة العماد ميشال عون في السلطة، وليس من باب المصادفة أن يتم اختياره لهذا المركز، لو لم يكن وراء الأكمة ما وراءها. كما علمت بعد عودتي من السجن أنه لم يتفقد عائلتي، لا بالزيارة ولا بارسال أحد ضباط مديريته، ولا حتى باجراء اتصال هاتفي معها، حتى أنه انزعج عندما اتصلت به زوجتي في أحدى المرّات تسأله اذا كان يعرف شيئاً عني، في وقت كنت، وخلال خدمته بامرتي في اركان الجيش للتجهيز، أخاً له وصديقاً لعائلته).

وصلنا الى الحازمية، توقف الموكب وطُلب الينا الاهتمام بهندامنا العسكري، كوننا لا نزال نرتدي البزّة العسكرية التي كنا نرتديها يوم اعتقالنا لخمسة شهور خلت، ونضع شارات الرتب التي أُجبرنا على نزعها بناء لاوامر من اعتقلنا، أو اوامر قيادة السجن في المزّة، كل ذلك لأننا سنذهب لمقابلة رئيس الجمهورية الياس الهراوي في مكان اقامته في الرملة البيضاء.

هنا وقفت أمام صراع، فمن جهة اقسمت اليمين يوم اعتقالي (14 تشرين الأول 1990) بألا أدخل مبنى وزارة الدفاع الوطني وبقية المراكز العسكرية باللباس العسكري (ان مكان اقامة السيد الهراوي من هذه المراكز، ويقع ضمن حرم المخابرات السورية في الرملة البيضاء)، وهل تراني الآن أحنث بقسمي لاقابل من كان السبب في اطفاء جذوة الحرية والاستقلال في لبنان، ومن استعان بالجيش السوري ليحتل المنطقة التي كانت لا تزال حرّة، ويقتل سكانها ويدمر معالمها، ويحتل المكانين الأكثر قدسية في لبنان: القصر الجمهوري ووزارة الدفاع الوطني، ومن كان السبب في اعتقالي وارسالي في "سفربرلك" الى سجن المزّة، ورفضه عودتي الى لبنان، يوم اكتفى السوريون من التحقيق معي، وقرروا البدء بتخلية سبيلنا، ابتداء من الضباط الأعلى رتبة أي العمداء؟

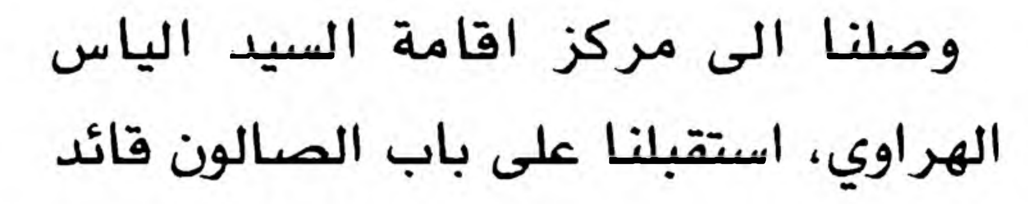
ومن جهة ثانية، لا مجال للمرجلة، فأنا أعود بعد قضاء خمسة شهور في سجن المزّة، وخروجي منه سالماً يعتبر أعجوبة، ولا أعرف شيئاً عن



العماد اميل لحود

الاوضاع في لبنان، وعن احوال عائلتي وأهلي واصدقائي.

بعد دقائق من التفكير، وموازنة الموقفين، هدأت ثورتي وخفّت انتفاضتي، واخترت الحل الأقل سوءاً، فرتّبتُ هندامي ووضعتُ شارة رتبتي، وسرت ضمن الموكب نحو الرملة البيضاء.



وصلنا الى مركز اقامة السيد الياس الهراوي، استقبلنا على باب الصالون قائد الجيش في حينه العماد اميل لحود، وهو رفيق دورتي في المدرسة الحربية (دورة بنوا بركات 1956 -1959) وعانق كل العائدين ولما وصل دوري طلبت اليه ألا يقترب مني ويعانقني، لأنني عائد من المزّة، وقد أنقل اليه بعض ما علق بي من مخلفات السجن كالقمل وغيره، قاصداً من وراء ذلك إشعاره بالعتب عليه، وعلى اهماله وتركه لنا نُعتقل من قبل القوات السورية، ونُنقل الى خارج الحدود، ونُمضي خمسة أشهر في سجن المزّة، من دون أن يقوم بواجبه نحونا، كضباط في الجيش الذي يعتقد نفسه قائداً له، إن لجهة السماح باعتقالنا في البدء من قبل القوات السورية، وإن لجهة المطالبة بعودتنا، ولو لاحالتنا الى المحاكمة أمام القضاء العسكري، اذا كنا قد اقترفنا أي جرم يعاقب عليه القانون. كانت هذه الحادثة بالاضافة الى الخلاف السياسي بيننا، طيلة وجود حكومة العماد ميشال عون في السلطة، سبباً للجفاء بيني وبينه طيلة الأعوام التسعة التي قضاها في قيادة الجيش، والأعوام الستة الأولى في رئاسة الجمهورية، حيث كانت اتصالاتنا تقتصر على اتصال هاتفي واحد كل سنة، أدعوه فيه لحضور عشاء الدورة الذي نقيمه كل سنة، بتاريخ تخرجنا من المدرسة في 18 أيلول 1959، ولكن علاقاتنا تحسنت خلال تمديد فترة رئاسته، يوم بدأ الوهن والضعف يصيبه ويصيب مقام الرئاسة، ويوم تفرّق الجميع من حوله وأخذوا لا يكتفون بالابتعاد عنه، بل تركوا لالسنتهم العنان،

يوجهون اليه التعابير النابية والبعيدة عن الأخلاق، والتي تنمّ عن جحودهم ونكرانهم للجميل، بعد أن استفادوا كثيراً منه خلال قيادته للجيش، وخلال مدّة رئاسته الأساسية. في هذا الوقت، وكوني لا أريد شيئاً منه، ولم أطلب خدمة أو منفعة، يوم كان قوياً، شعرت بأنه من واجبي تجاه رفيق دورتي، أن اتقرّب منه يوم أصبح في موقف ضعيف، وابتعد عنه الناس، وكنت اتصل به في كل مناسبة وطنية أوعائلية، أو خاصة، وزرته مرتين في القصر الجمهوري بمناسبة اليوبيل الذهبي لدورتنا في المدرسة الحربية، فضلاً عن احترامي لمقام الرئاسة وقدسيتها، انطلاقاً من مبدأ ان الرؤساء يذهبون أما مقام الرئاسة فيبقى.

بعد الاستقبال من قبل قائد الجيش العماد اميل لحود، دخلنا الصالون وانتظرنا قدوم السيد الياس الهراوي الذي لم يتأخر، فرّحب بنا فرداً فرداً، ولما وصل الي أدّيت له التحية العسكرية، وعرفته بنفسي بلهجة عسكرية قائلاً : احترامي فخامة الرئيس العميد فؤاد عون. فما كان منه الا أن أجابني: "ولو المشهور، عم بتعرّفني على حالك؟ يا ريت عندي كم نسخة من كتابك "ويبقى الجيش هو الحل" لأقدمها هدايا". وهنا تبادر لي أن أجيبه: "تكرم بكرا بعمل طبعة ثانية من الكتاب وبقدّملك عدد من النسخ هدية "، ولكن الوقت ليس وقت مرجلة، فحافظت على هدوئي ولم أجبه بشيء. ولا بد هنا من التنويه بمدى الحقد والكراهية اللذين كان يكنهما لي شخصياً وللعماد ميشال عون وللجيش عموماً، لأننا صمدنا فترة طويلة بوجهه قبل أن يستنجد بالقوات السورية لكي تهاجم القصر الجمهوري في بعبدا ومبنى وزارة الدفاع الوطني في اليرزة، بتاريخ 13 تشرين الأول 1990. هل ستغفر له دماءُ شهداء الجيش، الذين سقطوا على جميع الجبهات دفاعاً عن المنطقة المحررة وعن استقلال لبنان وحرية شعبه، استعانته بقوات غريبة، لكي تطفىء آخر جذوة للسيادة والحرية في لبنان، وتحميه من شعبه؟

هل سينسى ثكالى وأرامل وايتام المائة والشهيدين الذين سقطوا على جبهة ضهر الوحش، وهم يدافعون عن كرامة وسيادة وحرية لبنان واللبنانيين،

انه هو، المسؤول الأول عن ثُكلهم وترمّلهم ويُتمهم؟


العقيد جوزيف عساف

هل ستغفر عظام هؤلاء الشهداء الذين دُفنوا في مقبرة جماعية قرب وزارة الدفاع الوطني، أنه المسؤول الأول عن استشهادهم، وعن عدم تكليف نفسه عناء التعرّف عليهم، قبل دفنهم لتسليمهم الى ذويهم، أو على الاقل لاقامة الصلاة عن نفوسهم، بشكل لائق قبل رميهم في حفرة جماعية قرب وزارة الدفاع الوطني، للتخلص منهم، ومن ارثهم المشؤوم بنظره. لكي تعود قيادة الجيش، وبعد مرور أعوام عديدة، فتنبش عظامهم، وتجري عليها فحوصات D N A وتسلمها الى ذويها، فتُحيي آلام الأهل من جديد؟

وهكذا انتهت المقابلة مع السيد الياس الهراوي، وخرجتُ من عنده وكلي سخط عليه وقرف واشمئزاز من تصرفه. وأبى العقيد خليل الجلبوط الا أن يُوصلني بسيارته الى منزلي في مساكن الضباط في مار تقلا، ولكنه أوصلني ورفض حتى الدخول معي الى المنزل من دون أن أعرف السبب. هل تراه خشي مقابلة زوجتي وبناتي، أم أنه خجل من نفسه لأنه لم يكلِّف نفسه عناء الاتصال بهن خلال اعتقالي، ففضّل عدم الوقوف امامهن وجهاً لوجه ؟

لدى وصولي الى مدخل البناية رقم 7 من مساكن الضباط حيث كان منزلي، تحمّس أحد العسكريين وأطلق طلقات نارية في الهواء ابتهاجاً، وعلمت في ما بعد أن هذا العسكري هو سائق العقيد جوزيف عساف. كما علمت أن عقوبة صارمة فرضها رئيسه عليه، ونقله تأديباً الى مركز بعيد وناء على الحدود، لأن ما أقدم عليه، وبحسب تقدير رئيسه، جريمة كبرى لا تُغتفر، بينما جريمة الاستعانة بالجيش الاجنبي لاحتلال القصر الجمهوري ووزارة الدفاع الوطني، اعتبرها هذا الرئيس نوعاً من البطولة تستحق التقدير والاحترام والانحناء أمامها اجلالاً.



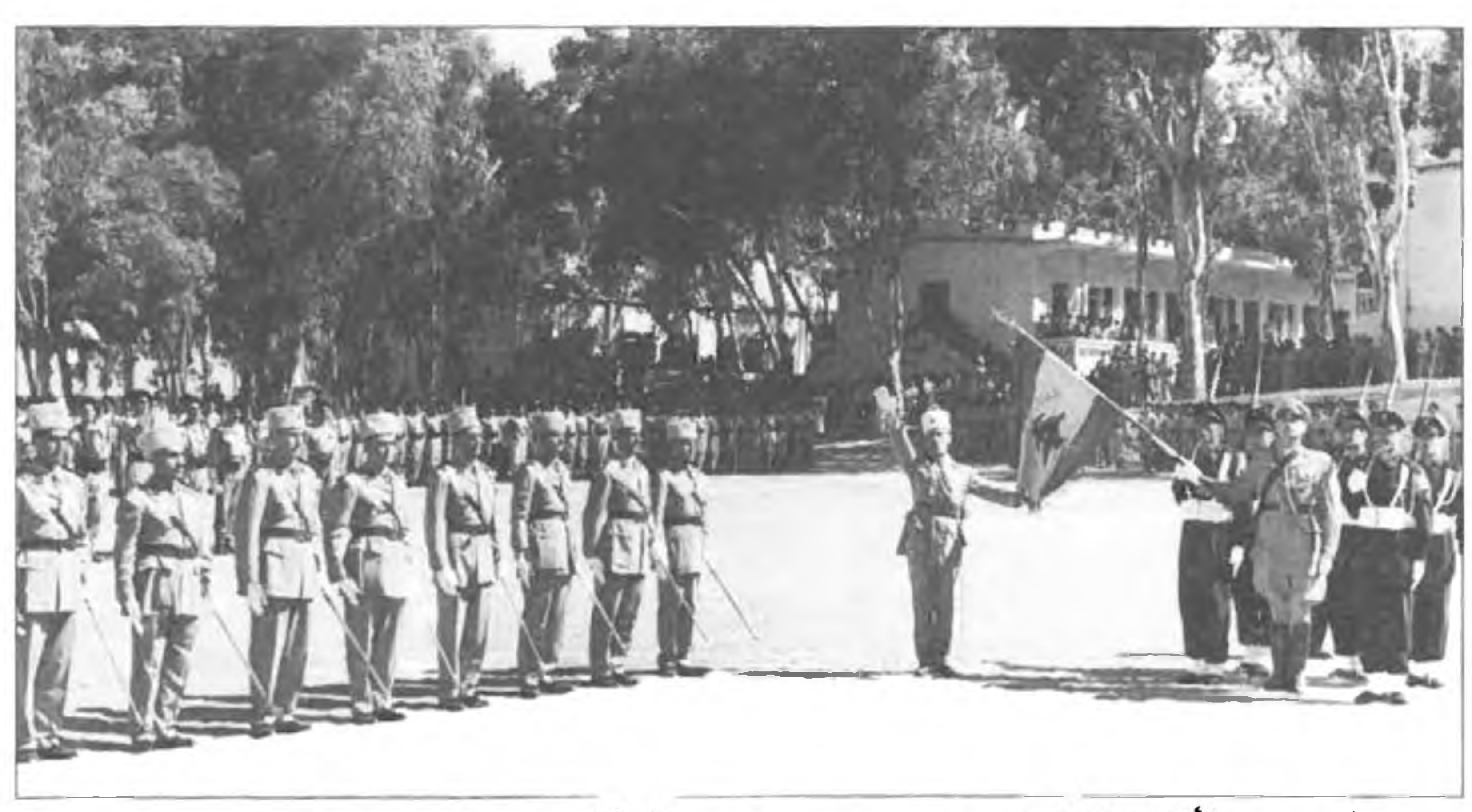
العميد فؤاد عون وعائلته فور وصوله الى المنزل

دخلت الى المنزل وكانت عائلتي واصدقائي ينتظرونني. كانت فرحتي وفرحتهم كبيرة، لأنني عدت من "سفر برلك" سالماً، وهذا ليس بالأمر المعتاد أو المنتظر. وأذكر أن بعض وسائل الاعلام كانت تنتظرني، وبخاصة جريدة "الأنوار" التي صدرت في اليوم التالي 11 آذار 1991، وتحمل عنواناً كبيراً كنت قد صرحت به لها فور وصولي: "كنا مودعين ضيوفاً عند القيادة السورية" (لقد سبق لي وشرحت تفاصيل هذه الضيافة) وفي الايام اللاحقة، زارني العديد من السياسيين والاصدقاء الذين قدموا لي التهاني بسلامة العودة.

الفصل السادس
الى الحريـة من جديــد

في 13 تشرين الأول 1990 سُحق التمرد، "تحررت" المنطقة الحرة، تمت تصفية العسكر المتمرد على جبهات ضهر الوحش والدوار ودير القلعة والحدث وبسوس وغاليري سمعان، وعين الرمانة والشياح، دُمّرت معاقل المدافعين، سقط المتمرد الأول العماد ميشال عون، فانتصرت "الشرعية" وعاد لبنان ينعم بالحرية والسيادة والاستقلال، في ظل الاحتلال السوري للقصر الجمهوري في بعبدا، ومبنى وزارة الدفاع الوطني، وقيادة الجيش في اليرزة، وسكتت جميع الاصوات المتمردة وانتهى الكابوس، كما قال البطريرك صفير في عظة الأحد في 14 تشرين الأول 1990 !

اعتُقل الضباطُ الأحرار وسيقوا الى سجن المزّة، فارتاح لبنان منهم، وتنفّست "الشرعية" الصعداء، فصفا لها الجو، وأخذت تصول وتجول وتنتقم



الملازم (العميد) فؤاد عون يقسم اليمين بتاريخ ١٨ ايلول ١٩٥٩

وتثأر لكرامتها من ذكرى هؤلاء الضباط الأحرار الذين لم تتجرأ هي على اعتقالهم ومحاكمتهم، وتركتهم فريسة الاحتلال يعتقلهم ويذيقهم مرارة الاعتقال والذل والهوان في أفظع السجون. وأسدلت ستاراً من السرية التامة على أخبارهم، متمنية أن يكون اعتقالهم أشبه "بسفر برلك"، حتى انها رفضت استعادة بعضهم، وطلبت من السلطات السورية الاحتفاظ بهم.

في 10 آذار 1991 انتصر الحق، وعدتُ مع بقية الضباط الأحرار الى الحرية من جديد، وبدأ "يوضاصيو" الشرعية الجديدة يتسابقون لاستقبالنا والترحيب بنا، وأخذوا يتبارون وينسبون، كل واحد منهم لنفسه، سبب عودتنا من السجن، في وقت كنا متأكيدن من أن عودتنا لا يعود الفضل فيها لأي منهم، بل للظروف الداخلية والاقليمية، ولرغبة السوريين في التخلص من عبء اتهامهم باعتقالنا، واعادتنا الى اهلنا كسباً لودّ المسيحيين في لبنان، وبخاصة الموارنة، لأننا كلنا كنا مسيحيون وغالبيتنا من الطائفة المارونية.

ككل سجين يعود للحرية، بعد ان كان منقطعاً عن العالم الخارجي خلال فترة سجنه، كنت توّاقاً لمعرفة ما حدث خلال تلك الفترة من أحداث مع عائلتي، وعلى صعيد الوطن. والمصدران الاساسيان لمعرفة ذلك هو استيضاح عائلتي وأصدقائي، اذا كان بقي بعضهم على صداقته خلال فترة سجني، والعودة الى الصحف والمجلات التي صدرت خلال تلك الفترة.



الملازم (العميد) فؤاد عون يتسلم سيف القيادة من الرئيس فؤاد شهاب بتاريخ ١٨ ايلول ١٩٥٩

استيضاح عائلتي

بالنسبة لعائلتي، كانت تلك الفترة عصيبة وقاسية ومؤلمة، وبرغم بقائها في مساكن الضباط في مارتقلا - الحازمية، ضمن الجو العسكري الذي كانت فيه قبل اعتقالي، والمفترض أن يبقى مريحاً لها بعض الشيء، ومؤاسياً في الظرف الصعب الذي كانت تمر فيه، فلقد تغيّر الجو بعض الشيء ان لم يكن اكثر، فنظرة الجيران والاصدقاء، أو من كانوا أصدقاء قبل اعتقالي قد تغيّرت، وأصبح معظم هؤلاء ينحون باللائمة عليّ، وأصبح اعتقالي ونقلي الى السجن السوري شيئاً عادياً، وربما أتحمّل في نظرهم المسؤولية عنه، بحيث لم يكن مقبولاً أن أبقى على ولائي للجيش ولقيادته الشرعية، ولحكومة العماد عون الشرعية، بل كان يُفترض بي أن اتصرف مثلهم وأن أغيّر سلوكي واتبع الطريقة التي اتبعوها هم أو معظمهم، أي أن اضع رجلاً في الفلاحة ورجلاً في البور، أي أن أخون جيشي ووطني وشرفي. فالسلامة في نظرهم أهم من الشرف والتضحية والوفاء للقسم العسكري الذي أدّيته عندما تخرجت من المدرسة الحربية، وتسلّمت من رئيس الجمهورية سيف القيادة والأمرة، وقلت: "اقسم بالله العظيم، أن اقوم بواجبي كاملاً، حفاظاً على علم بلادي، وذوداً عن وطني لبنان".

سأكتفي بايراد احدى الحوادث التي وقعت مع عائلتي، لأنها تُعطي فكرة


الرئيس رشيد كرامي


ميلاد القارح


العميد فيكتور رحمة

واضحة عما كانت تعانيه، وكيف تصرف "البعض" مع معاناتها .

بعد مرور فترة على احداث 13 تشرين الأول 1990، ارادت قيادة الجيش، مشكورة، أن تتفقد أوضاع عائلات الضباط المعتقلين في السجون السورية، وتطّلع على حاجاتهم بغية تقديم بعض المساعدات الممكنة، فكلفت لجنة قوامها العميد فيكتور رحمة، الذي تسكن عائلته مع عائلتي في المبنى ذاته من مساكن الضباط في مارتقلا، والموظف المدني في وزارة الدفاع الوطني ميلاد القارح، لتزور هذه العائلات. وصلت اللجنة الى عائلتي وسألت زوجتي عن أوضاع العائلة، وعن احتياجاتها في غيابي. بعد أن شكرت زوجتي لقيادة الجيش اهتمامها ولفتتها، قالت لعضوي اللجنة : لسنا بحاجة الا لشيء واحد هو معرفة مصير زوجي؟ أين هو؟ هل لا يزال على قيد الحياة؟ هل ان عودته منتظرة؟ هل لقيادة الجيش أن تُعلمنا عن مصيره؟ .... فما كان من عضوي اللجنة الا أن أجاباها بلهجة ملؤها السخرية وقلة الاحترام، وربما الحقد : "ما تقومي يا مدام تطلبي نجبلك من زوجك كاسيت مسجلة أو فيلم فيديو ؟ " مما يُظهر نوعية هؤلاء الاشخاص، ومدى تربيتهم وشعورهم مع الاخرين، ويا ليت قيادة الجيش أحسنت في اختيار اعضاء اللجنة، أو ليتها لم تُقدم على خطوة ارسال هذه اللجنة. عندها أجابتهما زوجتي : "الباب اللي جيتوا منو ضهروا منو. " وقالت لميلاد القارح: "يا عيب الشوم عليك أهكذا تبادل من أنقذ حياتك عام 1976"؟

كيف انقذت حياة ميلاد القارح عام 1976؟

بعد الانقسام الذي أصاب الشعب والسلطة في عامي 1975 و1976، عمل اطراف النزاع على تقسيم الجيش تمهيداً لالغاء دوره، وبالتالي تعطيل قدرته للقيام بالمهمة المنتظرة منه، وهي اعادة التوحيد الى السلطة والشعب والوطن. في ذلك الحين انقطع الرئيس رشيد كرامي وزير الدفاع عن الحضور الى مكتبه في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة، وكذلك فعل الضباط والعسكريون المسلمون، وحتى بعض الموظفين المدنيين المسيحيين المحسوبين على الرئيس كرامي، وكان من بينهم الموظف المدني ميلاد القارح، الذي كان يُعتبر كأمين سر للرئيس كرامي في وزارة الدفاع. ونظراً لهذه الاوضاع، اعتقد بعض العسكريين أن الرئيس كرامي بوصفه وزيراً للدفاع الوطني هو مسؤول عن انقسام الجيش، وعن تأخر دفع رواتب العسكريين وتعريضهم بالتالي لظروف حياتية صعبة.

في هذه الظروف، وفي أحد الايام كنت قادماً الى مركز عملي في وزارة الدفاع، وبوصولي الى المدخل الرئيسي فوجئت بالخفير "يخرطش" بندقيته ويوجهها نحو شخص مدني، كان يهم بالدخول الى المبنى، ويصرخ بوجهه قائلاً : "لوين جايي يا ابن ....، رجاع لعند معلمك". ترجّلت من سيارتي، وتقدمت نحو المدخل، فتبين لي ان الشخص المدني هو ميلاد القارح، ورأيت الخفير بحالة عصبية شديدة، والشرر يتطاير من عينيه، بحيث يمكنه أن يُقدم على اي عمل متهوّر، قد يكون اطلاق النار على ميلاد القارح. توجّهت الى الخفير وخاطبته بلهجة ناعمة وعاطفية وقلت له : "يا عريف ولو، شو القضية؟ هلق منعالجها، ولو يا عريف انا المقدم فؤاد عون". وفي الوقت ذاته تقدّمت بخطوات بطيئة وحذرة نحو الخفير، وأنا لا ازال أتكلّم معه بهدوء وعاطفة حتى اصبحت واقفاً بينه وبين ميلاد القارح، معرضاً نفسي للخطر، كي أُؤمّن الحماية لميلاد القارح، وعندها طلبت من الخفير خفض سلاحه والهدوء و"ترويق" اعصابه. وسألته عن سبب ثورته وسبب تهديده ميلاد القارح؟ هدأ الخفير وخفض سلاحه وقال لي : هذا أمين سر رشيد كرامي وزير الدفاع

الذي يقطع عنّا الرواتب ويسيء الى الجيش، فليذهب لعند معلمه ولا يعود الى هنا. أجبته أن وزير الدفاع لا يقطع عنّا الرواتب ،ولكن الظروف التي تمرّ فيها البلاد هي السبب في تأخير دفع الرواتب، وفي مطلق الاحوال فميلاد القارح لا دخل له بالموضوع. ما هو الا مجرد موظف مدني، جاء يتفقد بعض ما كُلّف القيام به. وتوجّهت الى ميلاد القارح وطلبت منه أن يغادر المكان، ويعود في وقت لاحق تكون فيه الاوضاع قد هدأت و"راقت"، فغادر وعاد من حيث أتى.

بعد ان تمكّنت من حل هذا الاشكال الخطر، والخطر جداً نظراً للاوضاع التي كان الجيش يمر فيها، بحيث كان الانضباط مفقوداً، والعسكر يتصرّفون على هواهم وبحسب غرائزهم، ولا يأبهون لأي قانون أو تعليمات أو حتى أمر، ولو كان صادراً عن رئيس الشعبة الأولى الذي كنت أقوم بمهامه، بسبب تغيّب رئيس الشعبة الأصيل العقيد اسماعيل شرف الدين لاسباب أمنية، كبقية الضباط المسلمين، بعد كل ذلك شعرت وتأكدت كم هي كبيرة مسؤولية هؤلاء السياسيين الذين كانوا السبب في ما اصاب الجيش والشعب والوطن.

ما اوردته الصحف

عُدتُ الى الصحف التي صدرت خلال اعتقالي استطلع الأخبار والاحداث، فلم أجد أثراً لأي خبر عن اعتقالنا، وكأن الجميع نسونا فعلاً، وهم مرتاحون في غيابنا ويُفضّلون بقاءنا غائبين ومغيّبين، وربما الى الأبد.

فجأة، وفي جريدة "الأنوار" الصادرة بتاريخ 6 شباط 1991، أي بعد مرور حوالى أربعة أشهر على اعتقالنا، استوقفني خبر تحت عنوان : الاتصالات بشأنهم حققت تقدماً كبيراً – عودة الضباط الموجودين في دمشق باتت قريبة ومسألة أيام.

".... وفي المعلومات أيضاً، أنه فضلاً عن الاتصالات التي يُجريها المعنيون، نقلت شخصية روحيّة الاسبوع الفائت الى شخصية أمنية معنية بالموضوع، رغبة مراجع دينية بضرورة اطلاق هؤلاء الضباط، وانه لا يجوز الابقاء عليهم في دمشق، وانه اذا كانت هناك من تحقيقات أو معلومات فالوقت الذي مضى على وجودهم في العاصمة السورية هو اكثر من كافٍ للحصول

على هذه المعلومات، وانه اذا كان هؤلاء الضباط مذنبين فيجب تسليمهم الى القضاء اللبناني ليتولى محاكمتهم، واذا كانوا لا يستحقّون المحاكمة فيجب اعادتهم الى قيادتهم التي تتولى أمرهم. وقد وعدت الشخصيةُ الأمنية خيراً، وانها اشارت الى ان الموضوع أصبح بحكم المنتهي، وأن الأمر يستلزم قليلاً من الوقت في انتظار أن "تبرد النفوس"، خصوصاً وان عدداً لا بأس به من الجنود والضباط السوريين سقطوا في الثالث عشر من تشرين.

وكانت الشخصية الروحية نفسها، بحثت هذا الأمر أيضاً مع الرؤساء الياس الهراوي وحسين الحسيني وعمر كرامي، وطلبت تدخلهم لدى القيادة السورية لتأمين عودة هؤلاء الضباط ".

هذا الخبر في جريدة الأنوار يستدعي الملاحظات الآتية :

أولاً : ان السلطات السورية لم تعتقل الضباط انتقاماً لسقوط عدد لا بأس به من الجنود والضباط السوريين في الثالث عشر من تشرين، كما تدّعي الشخصية الأمنيّة، يثبت ذلك أن معظم الضباط المعتقلين لم يكونوا على جبهات القتال التي سقط عليها الجنود والضباط السوريون. بل كانوا ضباط الاركان في القيادة، باستثناء قائدي اللوائين الخامس والعاشر، العميدان شامل موزايا ومخول حاكمة. وضباط الاركان الذين اعتُقلوا لم يكونوامن الضباط الذين يقودون العمليات العسكرية – فضلاً عن أن أول من أفرج عنهم من الضباط المعتقلين بعد 45 يوماً فقط، كان قائداً اللواء الخامس واللواء العاشر –

ثانياً : سبق لي وشرحت في فصل سابق أن قائد السجن اجابني عندما سألته لماذا نبقى معتقلين: انهم لم يعودوا بحاجة لاعتقالنا ،والسبب في عدم تحريرنا يعود الى أن الحكومة اللبنانية لا تريد عودتنا، ما حمل السلطات السورية لابقائنا قيد الاعتقال.

ثالثاً : ان المراجع الدينية لم تكن مهتمة بنا وبعودتنا. يثبت ذلك، كما اخبرني شقيقي، انه سبق له وخلال اعتقالنا أن طلب موعداً لمقابلة غبطة البطريرك الماروني مارنصر الله صفير لمراجعته بقضية الضباط المعتقلين،

وخلال المقابلة، وبعد أن شرح أخي لغبطته أوضاعنا وأوضاع عائلاتنا وأهلنا، ولفت نظره الى ضرورة تحرك غبطته للافراج عنا؛ خصوصاً واننا كلنا مسيحيون وأكثريتنا موارنة. كان جواب غبطته: "بكرا منبعت شي خوري الى سوريا لزيارتهم في سجونهم"، وكأنّنا نحن بحاجة الى زيارة الخوري الذي سيُرسله غبطته. عند هذا الحد خرج أخي من الصرح البطريركي وهو يقول : لو كنت أعلم ان موقف غبطته سيكون كذلك، لما كنت قمت بالزيارة، فعلى الأقل كنت لا ازال اعتبر ان بكركي تهتم وتعمل لصالح ابنائها.وظهرت له الحقيقة ان الضباط المعتقلين يشكلون جزءاً من الكابوس الذي أزيل في الثالث عشر من تشرين الأول 1990، حسب قول غبطته، ولا ضرورة لتفقدهم أو الاهتمام بأمرهم أو المطالبة بتحريرهم.

وفي جريدة "الأنوار" الصادرة بتاريخ 12 شباط 1991، وفي دردشة مع الصحافيين بعد زيارته الرئيس الهراوي، قال وزير الدفاع ميشال المر، رداً على سؤال : في شأن الضباط العسكريين المحتجزين في سوريا، هل بحثتم في موضوع اطلاقهم؟ قال : هذه ليست المرّة الأولى، لقد تابعنا هذا الموضوع مرّات عدة وهناك جواب ايجابي. الوقت والتاريخ لم يتحددا انما الجواب ايجابي، وان شاء الله نصل الى حل في هذا الموضوع.

تعليقاً على هذه الدردشة، نقول : شكراً لوزير الدفاع ميشال المر ولرئيس الجمهورية الياس الهراوي على اهتمامهما بالضباط المعتقلين، ولو بالكلام رداً على سؤال احد الصحافيين، في وقت رفضت الحكومة اللبنانية عودتنا كما سبق وشرحت أعلاه.

الشخصية السياسية الوحيدة التي اثارت موضوع الضباط المعتقلين كان النائب الدكتور البير مخيبر، على اثر زيارة له من قبل زوجات الضباط المعتقلين – لقد قامت الزوجات بزيارات كثيرة لشخصيات سياسية ودينية، ولكن هذه الشخصيات لم تتحرك، ولم تقم بأي عمل – فلقد جاء في جريدة "الأنوار" الصادرة في 27 شباط 1991 ما يأتي :

وجه امس النائب الدكتور البير مخيبر كتاباً الى رئيس مجلس الوزراء بواسطة

رئاسة المجلس النيابي جاء فيه:

"على أثر احداث 13 تشرين الأول 1990، احتجزت القوات السورية الموجودة في لبنان عدداً من كبار ضباط الجيش اللبناني، ونقلتهم الى دمشق، وما زالوا فيها حتى الآن. ومنذ ذلك التاريخ بدأت التساؤلات عن اسباب احتجازهم وابعادهم عن قيادتهم في لبنان. وكان الجواب الشائع، الذي يردده معظم الناس، انهم قيد التحقيق. وحتى اليوم يكون قد مضى على وجودهم في دمشق، قيد هذا التحقيق، ما يزيد عن أربعة أشهر. فحيال القلق الذي يراود ذوي هؤلاء الضباط، وتململ الرأي العام المتزايد من جراء الصمت المطبق للحكومة اللبنانية لعدم اعطائها أي مبرر أو تفسير لهذا الاحتجاز الذي يتنافى مع أبسط القوانين النافذة داخلياً ودولياً. ان هذا التعتيم على هذه القضية يدفعني الى توجيه بعض الاسئلة الى دولة رئيس الحكومة، للاجابة ضمن المهلة القانونية :


النائب البير مخيبر

أولاً : استناداً الى أي تشريع قانوني أو دولي يُجيز احتجاز هؤلاء الضباط، واجراء التحقيقات معهم خارج لبنان؟

ثانياً : ما هي أنواع التهم المسندة اليهم وماهيتها، وهل اطلعت الحكومة اللبنانية على مجريات هذا التحقيق أم لا؟ ولماذا لم تقم بطلب استردادهم واحالتهم الى القضاء العسكري اللبناني المختص، اذا كان هناك ما يبرر ذلك؟

ثالثاً : اذا كانت الحكومة اللبنانية تعتبر أن التعتيم على هذه القضية، وكل قضية اخرى مماثلة، بقصد عدم اثارة الخواطر مع الدولة السورية يخدم سلامة العلاقات اللبنانية- السورية، فهي سياسة خاطئة، لأنه في اعتقادي ان من مصلحة لبنان وسوريا أن يثيرا بصراحة كل ما يثير الشكوك والتباعد

عن طريق التفاهم على حقائق الأمور التي هي السبيل الوحيد للوصول الى السلام الدائم".

الى النائب الدكتور البير مخيبر الشكر والتحية (حيث هو الآن)، فهذا الموقف ليس بجديد عليه، فمواقفه الشجاعة والوطنية جعلت منه مثالاً يحتذى.

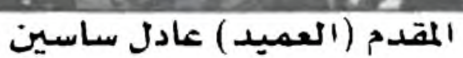
علمت بعد عودتي من السجن ان السفير الفرنسي رينيه ألا René ALA قام باتصالات عديدة للافراج عني، كوني أحمل الجنسية الفرنسية نتيجة زواجي من زوجتي الفرنسية الجنسية، فرأيت لزاماً علي أن أزوره في السفارة واشكره على جهوده واهتمامه بي وبعائلتي، وخصوصاً عندما عرضت السفارة على عائلتي اذا كانت ترغب بالسفر والعيش في فرنسا*1.

فبعد مرور حوالى عشرة ايام على عودتي من السجن، طلبتُ موعداً وذهبت لمقابلة السفير الفرنسي، وبعد أن شكرته، طلبت منه اذا كان بامكاني زيارة العماد ميشال عون والوزيرين أبو جمره ومعلوف الموجودين ضيوفاً في دار السفارة. فاعتذر بلباقة ديبلوماسية قائلاً: الزيارة الآن غير ممكنة، ان شاء الله خلال عودة ثانية لك الى السفارة، يكون بالامكان زيارة العماد عون ورفيقيه.

بعد مرور مدة قصيرة، ذهبتُ لمقابلة السفير الفرنسي لمراجعته بقضية تخصني وعائلتي، وبعد انتهاء الموضوع الذي من أجله طلبت مقابلته، بادرني السفير ألا قائلاً: ألا تريد زيارة ابن العم؟ Vous ne voulez pas voir le cousin? – فأجبته بكل سرور، Avec grand plaisir.

اصطحبني من مكتبه الموجود في بناء السفارة في مارتقلا، واجتزنا الجسر الحديدي فوق الطريق التي تفصل بين بناء السفارة ومنزل السفير في Villa NINA، دخلنا منزل السفير La Residence ووصلنا الى الصالون حيث كان العماد عون يتمشى مع رفيقيه الوزيرين ابو جمره ومعلوف، عندها تركنا السفير بعد أن شكرته، وتقدمت نحو العماد عون الذي تأهل بي وحاول معانقتي، ولكنني قلت له قبل المعانقة أسألك: اين هم اصحابك ورفاقك العسكريون الذين كانوا


المقدم (العميد) سليم كلاس



المقدم (العميد) عادل ساسين

حولك في وزارة الدفاع والقصر الجمهوري؟ اين العميد جان فـرح نائب رئيس الاركان للعمليات؟ اين العميد الياس خليل نائب رئيس الاركان للتخطيط ؟ اين العميد ميشال ابو رزق كبير مرافقيك وقائد حرسك؟ اين العميد سليم كلاس قائد اللواء الثامن الذي كنت تعتبره ابنك المدلل؟ اين المقدم عادل ساسين قائد الشرطة العسكرية الذي كنت تعتبره الأقرب اليك، والأصدق في علاقته معك؟ اين العميد جورج حرّوق الذي كلفته بتسيير أعمال وزارة الداخلية ؟ اين العميد كبريال قرصوني الذي كلفته بتسير أعمال وزارة الاعلام؟ اين العميد فوزي أبو فرحات الذي عينته ممثلاً لك متجولاً لاجراء الاتصالات المهمة ؟ أين قائد مغاويرك المقدام المقدم جهاد شاهين؟ انهم جميعاً يسرحون ويمرحون، وبعضهم في أفضل المراكز العسكرية والمدنية مع حكومة الحص – الهراوي. أجابني ليس الوقت الآن للمحاسبة يا فؤاد، فانتفضتُ وقلتُ له : المحاسبة واجبة وفي كل وقت، تذكّر عندما كنت أقول لك بعد كل مهمة في العراق : بيسلّم عليك أبو زياد – طارق عزيز – وبيسألك هل انت مطمئن لبعض كبار معاونيك ومساعديك وقادة الوحدات الكبرى؟ وكنت تجيبني: أنت لا تحبُّهم يا فؤاد، " كلهم ملاح وأوادم "؟

ثم قلت له: يا ابن العم انا راجع من سجن المزّة بعد أن كنت في "سفر برلك"، وأنت هنا مع رفيقيك أبو جمره ومعلوف تعيشان في منزل السفير في Villa NINA تستمتعون بالراحة وأفضل المآكل والمشروبات ومن حقي أن


الملازمان ميشال وفؤاد عون عام ١٩٦٠ في نادي ضباط ابلح

أحاسب الجميع. انّني كنت الأحق بالمجيء الى السفارة الفرنسية، أو اللجؤ إليها، فأنا مواطن فرنسي، ولكن كرامتي أبت علي ذلك، احتراماً لدماء الشهداء وبرّاً بالقسم، بقيتُ مع مرؤسي ورفاقي وخاطرتُ بحياتي وبعائلتي.

عندها عانقني بشدة، واغرورقت عيناه، ونزلت دمعة على خده وصمت.

أمضيت معه والوزيرين ابو جمره ومعلوف حوالى الساعة روينا لبعضنا بعضاً الظروف التي مررنا بها. حاولت تقييم المرحلة السابقة، ومناقشة الاخطاء التي ارتُكبت، ولكنهم فضلوا عدم الخوض، تلافياً لاعترافهم بالاخطاء التي ارتكبناها جميعاً، وأدت الى مأساة 13 تشرين الأول 1990، وإلى انهيار الحلم اللبناني بالسيادة والحرية والاستقلال.

خرجت من منزل السفير وودعتهم، ولم أتمكن من زيارتهم، مرة ثانية، قبل مغادرتهم الى منفاهم في فرنسا.

انهاء خدماتي في الجيش قانوناً

بتاريخ 20 نيسان 1991، صدر المرسوم رقم 1111 الذي قضى بقبول استقالة 221 ضابطاً في الجيش (60 مسلماً – 161 مسيحياً)، وكنت من بينهم. وبتاريخ 1991/7/14 سُرّحت قانوناً من الجيش – علماً بأنني قد سَرّحت نفسي من الجيش بتاريخ 1990/10/14، يوم اعتُقلت من قبل الجيش السوري الذي احتل وزارة الدفاع الوطني، وطلب منّي من اعتقلني نزع شارات رتبة عميد عن كتفي، لأنني لم أعد بحاجة اليها – صُفّيت حقوقي المادية كبقيّة الضباط المستقيلين، وكأنني لم أعتقل، ولم أمضِ خمسة أشهر في سوريا في سجن



العماد ميشال عون يقلد العميد فؤاد عون وسام الارز ويظهر اللواء ادغار معلوف والعميدان ميشال الطويل وجورج حروق

المزّة. في حينه لم أنتبه لماذا صُفّيت حقوقي كبقية الضباط، وحسبت أن السلطة السياسية أرادت أن تُحسن معاملتي، وتعتبر أن المدّة التي قضيتها معتقلاً في السجن، هي خدمة فعلية، وكأنني أمضيتها في لبنان، ولم تعتبرها انقطاعاً عن الخدمة، ولكن ظهر خطأ حدسي لاحقاً ،عندما علمت أن المقصود من تصفية حقوقي بهذا الشكل، هو عدم الاعتراف بأنني اعتُقلتُ وسُجنتُ في سوريا، بقصد تجاوز هذا الخطأ الفادح الذي ارتكبته السلطة السياسية والعسكرية بحقي، وبالتالي تجاوز ما قد يخطر ببالي مستقبلاً من المطالبة بما يحق لي من تعويض معنوي، وربما مادي عن فترة اعتقالي.

نعم، اعادت لي السلطة كامل حقوقي المادية ،ولكنها لم تتمكن، أو لم تُرِد أن تُعيد لي كرامتي التي افقدتني اياها عندما سلمتني الى جيش الاحتلال السوري ليعتقلني، وينقلني الى سوريا ويرميني في غياهب سجن المزّة خمسة أشهر.

هذا الشطب المقصود لفترة اعتقالي في السجون السورية من ملفي واضبارتي في قيادة الجيش، بقي يقضّ مضجعي، ويؤرّقني طيلة خمس عشرة سنة التي بقي خلالها الاحتلال السوري للبنان، وفور خروج الجيش السوري من لبنان خلال العام 2005 شعرتُ بأنه أصبح بامكاني اثارة الموضوع . ولكن ذلك صعب، وربما مستحيل نظراً لمرور الزمن. فكيف يمكنني والحالة هذه ولوج باب القضاء ومراجعة مجلس شورى الدولة.

تذكّرتُ أني لم أُمنح وسامَ الوحدة الوطنية الذي يجب أن يُمنح لجميع

العسكريين الذين كانوا في الخدمة الفعلية في الفترة الواقعة بين 1990/10/13 و1990/10/31، ووسام فجر الجنوب الذي يجب أن يمنح لجميع العسكريين الذين كانوا في الخدمة الفعلية بين 1991/7/1 و1991/7/10.

وبما أن قيادة الجيش قد اعتبرت أن الفترة التي امضيتها في الاعتقال هي خدمة فعلية، ما يعني أنني كنت في الخدمة الفعلية خلال الفترة بين 1990/10/13 و1990/10/31 وهذا يفرض منحي وسام الوحدة الوطنية.

وبما أنني سرحت من الجيش بتاريخ 1991/7/14، فأكون في الخدمة الفعلية خلال الفترة بين 1991/7/1 و1991/7/10 وهذا يفرض منحي وسام فجر الجنوب.

انطلاقاً من ذلك تقدمتُ من قيادة الجيش بطلب اعلامي عما اذا كنت قد مُنحت وسامي الوحدة الوطنية وفجر الجنوب، فأفدت شفهياً بأنني لم أُمنح هذين الوسامين، وأُعطيتُ بياناً بخدماتي لا يلحظ منحي هذين الوسامين، كما لا يلحظ فترة اعتقالي في السجون السورية.

تقدمت من وزير الدفاع الوطني بطلب منحي الوسامين، واثبات فترة اعتقالي في السجون السورية في ملف اضبارتي لدى مديرية الأفراد في قيادة الجيش.

ولما لم أتلقَ اي جواب من وزير الدفاع الوطني خلال فترة الشهرين التي يحددها القانون، اعتبرت ان طلبي رفض، وبالتالي يحق لي مراجعة مجلس شورى الدولة. فتقدمت بتاريخ 2005/8/20 بمراجعة امام مجلس شورى الدولة، وبعد أن تبلّغت وزارة الدفاع الوطني المراجعة عمدت الى منحي وسام الوحدة الوطنية، وللاعتراف بفترة اعتقالي في السجون السورية، وتسجيل ذلك في اضبارتي الشخصية، ورفضت منحي وسام فجر الجنوب بحجة أن مرسوم قبول استقالتي صدر بتاريخ 1991/4/20، ولقد رديت على ذلك بأنني سرحت بتاريخ 1991/7/14، وليس بتاريخ صدور مرسوم قبول الاستقالة، وانني لا ازال انتظر صدور الحكم من مجلس شورى الدولة . في وقت احضّر فيه مراجعة،اطالب الدولة اللبنانية بتعويضات عن فترة اعتقالي في السجون السورية.

كيف تصرفت السلطة السياسية والعسكرية، بعد 13 تشرين الأول 1990، مع الضباط والعسكريين الذين كانوا يعملون بأمرة حكومة العماد ميشال عون؟

القسم الأول منهم استقال من تلقاء نفسه، أو دفعته هذه السلطة الى تقديم استقالته فارتاحت منه.

القسم الثاني الذي فضّل البقاء في الجيش ،كان نصيبه تأخير في الترقيات، وتشكيلات الى المناطق البعيدة عن بيروت، واستبعاد عن المراكز المهمّة أو الحساسّة أو ذات التأثير.

القسم الثالث وهم الضباط الذين عملوا بامرة حكومة العماد عون، ولكنّهم كانوا، إما على اتصال بحكومة الدكتور سليم الحص، أو قدّموا لها الخدمات في المراكز التي كانوا يشغلونها، كافأتهم على قدر الخدمات التي قدموها، أو على قدر الضرر الذي ألحقوه بالاهداف التي كانت تعمل لها حكومة العماد عون، حتى لا أقول على قدر خيانتهم وتواطؤهم.

انهاء خدمات النقيب حبيب فارس


النقيب حبيب فارس

لن أذكر أحداثاً كثيرة أصابت القسم الأول والثاني، وسأكتفي بايراد تفاصيل ما حدث لمرافق العماد ميشال عون النقيب حبيب فارس، لأنّني مطلع على جميع تفاصيل ما حدث، كوني كنت وكيله القانوني ومحاميه أمام المحاكم، وأمام جميع المؤسسات والادارات التي كانت له علاقة معها.

في 13 تشرين الأول 1990 التحق النقيب حبيب فارس بالسفارة الفرنسية في مارتقلا – الحازمية مع العماد ميشال عون وبقي معه، وغادر معه الى فرنسا بتاريخ 1991/8/29، بعد أن كان استحصل من قيادة الجيش على اجازة من دون راتب تنتهي بتاريخ 1991/12/31.

خلال وجوده في فرنسا، وقبل أن تنتهي الاجازة من دون راتب، أدخل الى المستشفى وخضع لعملية جراحية (ديسك)، ومُنح استراحة طبّية لمدة ستة أشهر. وقبل انتهاء الاستراحة الطبّية، أُدخل مجدداً الى المستشفى

لاصابته بشلل في وجهه ،ومُنح استراحة طبّية لمدة ثلاثة أشهر تنتهي بتاريخ 1992/8/15. ثم تفاقم وضعه الصحي فقرر الأطباء منعه من التنقل والسفر لمدة ثلاثة أشهر تنتهي بتاريخ 1992/11/9. ولقد أرسل الى قيادة الجيش جميع التقارير الطبّية مصدّقة من السفارة اللبنانية في باريس.

السلطة السياسية والعسكرية، وقد عجزت عن الانتقام من العماد عون، أكثر مما انتقمت عندما قررت نفيه الى فرنسا واحالته أمام القضاء، أرادت أن "تفش خلقها" فوجدت الفرصة سانحة لتنتقم من مرافق العماد عون، النقيب حبيب فارس، فقررت بتاريخ 1992/9/30 (قبل انتهاء مدة الاستراحة الطبّية الممنوحة له ومدة المنع من التنقل والسفر) اعتباره متخلفاً ابتداء من تاريخ 1991/12/31، أي تاريخ انتهاء الاجازة من دون راتب واتخذت بحقه التدابير الآتية :

- معاقبته بستين يوماً توقيفاً، واحالته أمام المحكمة العسكرية والمجلس التأديبي.

- تجميد حقوقه ورواتبه اعتباراً من تاريخ تخلّفه 1991/12/31 لحين صدور القرار القضائي والتأديبي بحقه.

وكأنه لم يسبق لضباط أن تغيبوا بصورة مخالفة للقوانين فترات طويلة، وحتى سنوات عن مراكز عملهم والى خارج لبنان، ثم عادوا فتمّت تسوية أوضاعهم، ومُنحوا جميع حقوقهم المادية، بما فيها الترقيات ومع مفعول رجعي، وأعيدوا الى الخدمة واعتُبر تغيّبهم كخدمة فعلية، لذلك أرادت السلطة السياسية والعسكرية أن تجعل من النقيب حبيب فارس أمثولة لكل من تسوّل له نفسه مخالفة القوانين والتخلّف، فاتخذت بحقه التدابير المذكورة أعلاه، في وقت كان تخلّفه مبرراً وقانونيّاً !

فور علمه بصدور التدابير المتخذة بحقه، وكونه موجوداً في فرنسا، ولا يمكنه الحضور الى لبنان لأسباب صحية، تقدم النقيب حبيب فارس بواسطة محاميه – العميد فؤاد عون – بطلب الى وزارة الدفاع الوطني سُجّل في الغرفة العسكرية بتاريخ 1993/1/20 يطلب فيه:

اعتبار تغيّبه مشروعاً لغاية 1993/4/4 والغاء التدابير المتخذة بحقه ودفع رواتبه المستحقة، ودرس وضعه الاداري على ضؤ وضعه الصحي.

لكن المجلس التأديبي المؤلف من العميد ايلي حايك والعقيدين سالم أبو ضاهر ونزيه الصياح ومفوض الحكومة المقدم الياس فرحات، ومن دون أن يبلّغ صاحب العلاقة، أو وكيله القانوني المحامي فؤاد عون موعد الجلسة، انعقد بتاريخ 1993/1/21 (بعد تاريخ الطلب المقدم الى الغرفة العسكرية في وزارة الدفاع والمسجل لديها بتاريخ 1993/1/20، والذي يحدّد الوكيل القانوني لصاحب العلاقة)، وأصدر قراراً بالأكثرية قضى باعتبار النقيب حبيب فارس منقطعاً عن الخدمة نهائياً، وتحفّظ على القرار العضو العقيد نزيه الصياح (يمكن الاطلاع على القرار في الملحق رقم1)

بصفتي الوكيل القانوني، وبعد علمي بصدور قرار المجلس التأديبي، تقدمت باستئناف أمام محكمة التمييز العسكرية، المؤلفة من القاضي أمين نصار رئيساً، والعميدين جورج فغالي وطارق ابو خزام أعضاء، ومثّل النيابة العامة القاضي محمد علي صادق التي أصدرت قرارها بالاكثرية، ومخالفة رئيسها، الذي قضى بتصديق قرار المجلس التأديبي.

من الاطلاع على ملف الدعوى، يظهر أن مفوض الحكومة قدّم مطالعة شفهية جاء فيها :

"ان تبليغ المستأنف النقيب حبيب فارس غير قانوني، وطَلَبَ وفقاً لاجتهاد المحكمة، لا سيما في دعوى الرائد حمدان (الرائد سعيد حمدان ابن العميد منير حمدان تخلّف خلال الاحداث فترة طويلة ثم عاد وتمت تسوية جميع أوضاعه المادية ومُنح الترقيات مع مفعول رجعي)، اعادة الملف الى المجلس التأديبي لئلا يُحرم صاحب العلاقة من درجة من درجات المحاكمة.

وفي مطلق الأحوال، في الأساس يقتضي ابلاغ النقيب حبيب فارس حسب الأصول لاجراء المقتضى، أي لاستجوابه شخصيّاً حول ظروف وملابسات التغيّب، باعتبار أنه ممثل قانوناً بواسطة وكيله، انما طلب حضوره شخصيّاً للتوسّع بالتحقيق".


المقدم (العميد) الياس فرحات


العميد ايلي حايك


العقيد نزيه الصياح

برغم مطالعة مفوض الحكومة ومخالفة رئيس المحكمة، صدر القرار بالاكثرية بتاريخ 1993/3/17 (ان التوجّه السياسي والعسكري الذي قضى باصدار قرار المجلس التأديبي، برغم تحفظ أحد الاعضاء، قضى أيضاً باصدار قرار محكمة التمييز العسكرية برغم مطالعة مفوض الحكومة ومخالفة رئيس المحكمة، لأن السلطة السياسية والعسكرية سبق لها، وقبل جلسة المجلس التأديبي وقبل جلسة محكمة التمييز العسكرية، واتخذت القرار بالانتقام من النقيب حبيب فارس).

(يمكن الاطلاع على قرار محكمة التمييز ومخالفة رئيس المحكمة في الملحق رقم2.)

بعد صدور الحكم، طلبتُ مقابلة وزير الدفاع الوطني محسن دلول، لوضعه في جو القضيّة وشرح ملابساتها له، وتمت المقابلة بعد يومين من تاريخ صدور قرار المحكمة، وبعد أن شرحت له الحيثيات قلت له:

"يا معالي الوزير اذا كنتم لا تستطيعون الانتقام من العماد ميشال عون، فلا تنتقموا من مرافقه النقيب حبيب فارس، واذا كنتم فعلاً تريدون "تدفيع" النقيب حبيب فارس الثمن، اتخذوا القرار سياسيّاً أو حتى ادارياً، ولا تسخّروا القضاء العسكري الذي نحترم ونُجل، وعلى الأقل ليكن حكمكم وقراركم انسانيّاً بحق النقيب حبيب فارس، فلا تحرموه من المعاش التقاعدي، وفي مطلق الأحوال جئت لمقابلتك لكي تكون على بيّنة من الأمور، ولا تقول


العميد جورج الفغالي


الشيخ امين نصار


العقيد طارق ابو خزام


القاضي محمد علي صادق

في المستقبل أنك لم تكن على اطلاع على جوانب القضية، وفور خروجي من مكتبك سأتصل بالعماد ميشال عون وأخبره بأنني قابلتك، وشرحت لك حيثيات قضية النقيب حبيب فارس، ليعلم انك اطلعت على كل التفاصيل " .

أجابني الوزير محسن دلول: "اذا كنا على خلاف بالرأي مع العماد عون، فلا يمكن أن نحمّل ضميرنا ونحكم على مرافقه " .

شكرتُ الوزير وخرجتُ مطمئناً الى أنه سيكون الحكم العادل والأب لجميع العسكريين بمن فيهم النقيب حبيب فارس.

وبالفعل اتصلت بالعماد عون ووضعته في الصورة، فكان جوابه أنه يثق بوعود الوزير محسن دلول.

لم يمض على مقابلتي للوزير محسن دلول عشرة أيام فقط، حتى صدر المرسوم رقم 3342 تاريخ 29 آذار 1993 ينص في مادته الأولى :


الوزير محسن دلول

"ينقطع نهائياً عن الخدمة النقيب في الجيش حبيب أمين فارس".

(يمكن الاطلاع على المرسوم في الملحق رقم 3).

طلبتُ مقابلة الوزير محسن دلول مرة ثانية، وقابلتُه وذكّرته بوعوده لي، والتي نقلتها الى العماد عون، فكان جوابه : "لم يطلع بايدي شي، لأن المجلس العسكري لم يوافق معي".

خرجتُ من مكتبه، حاملاً معي خيبة أمل كبيرة، لأن معاليه لم يحترم وعوده.

فهل نصدّق أن المجلس العسكري يرفض لوزير الدفاع الوطني طلباً بسيطاً كهذا الطلب؟ أم أنهم جميعاً كانوا "قابرين الشيخ زنكي سوا؟"

وقضى المرسوم، وتعميم قيادة الجيش بتصفية حقوق النقيب حبيب فارس وحرمانه من المعاش التقاعدي، لأنه سُرِّح من الخدمة قبل أربعة أيام فقط من استحقاقه المعاش التقاعدي (تطوّع في الجيش بتاريخ 1968/1/4 وسرح بتاريخ 1992/12/31 أي بعد أن أمضى في الخدمة ثلاثاً وعشرين سنة واحد عشر شهراً وسبعة وعشرين يوماً – المعاش التقاعدي يستحقه العسكري بعد أن يمضي في الخدمة 24 سنة).

هكذا سُرِّح النقيب حبيب فارس بعد خدمة في الجيش مدة اربعاً وعشرين سنة ناقص أربعة ايام ،وقبض /41442448/ ل. واحد واربعين مليون وأربعمائة واثنين واربعين الف واريعمائة وثمانية واربعين ليرة لبنانية لا غير، وحُرم من المعاش التقاعدي.

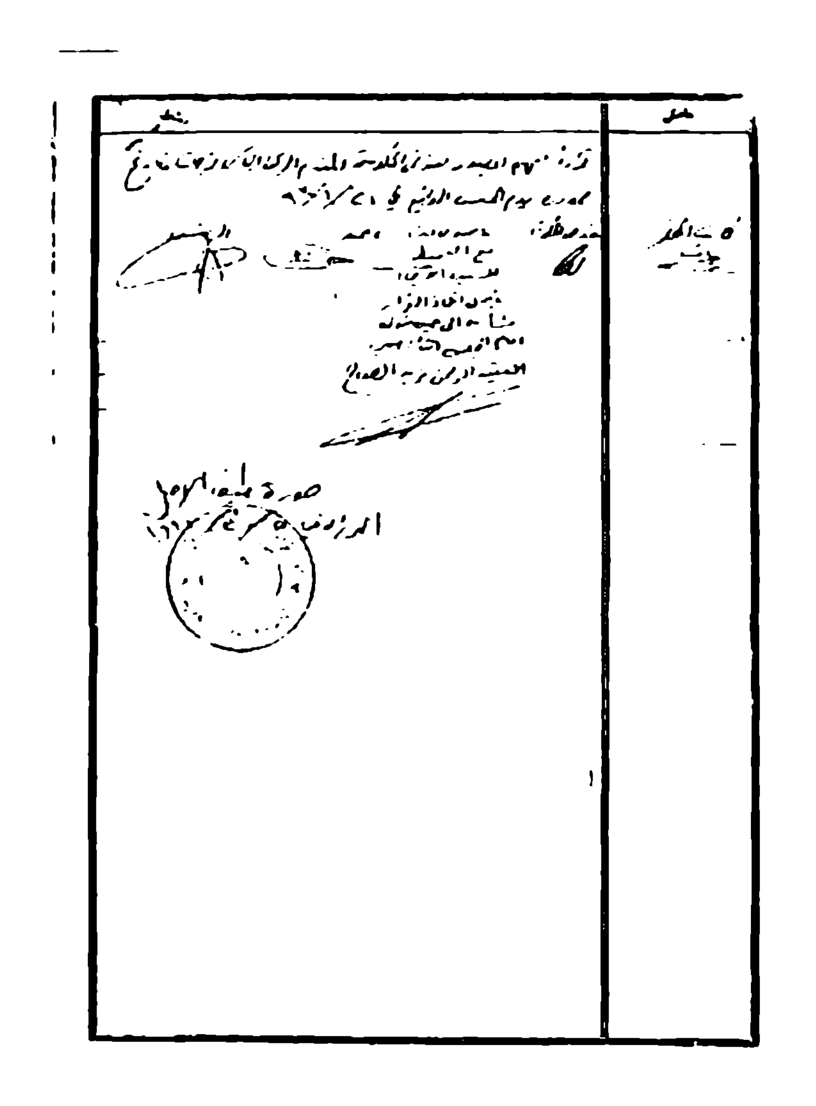
ولم تنتهِ قضية النقيب حبيب فارس عند هذا الحدّ، بل لوحق أمام القضاء العسكري، وأصدر قاضي التحقيق مذكرة توقيف غيابية بحقه بتاريخ 1993/2/8 بجرم الفرار من الجيش الى خارج البلاد (يمكن الاطلاع على المذكرة في ملحق رقم 4)، ثم صدر بحقّه حكم غيابي قضى بحبسه خمسة عشر عاماً.

---

* Rappatriement 1 مع استعداد الحكومة الفرنسية لتقديم كل التسهيلات الحياتية لها هناك، ولكن عائلتي فضّلت البقاء في لبنان انتظاراً لعودتي.

ملحق رقم 1

قــرار رقــم /5/



ان المجلس التأديبي والهيئة فيه المؤلفة من :

ـ العميد الركن ايلي الحايك رئيساً

ـ العقيد الركن سالم ابو ضاهر عضواً

ـ العقيد الركن نزيه الصياح عضواً

وبناء على المرسوم 2166 تاريخ 92/1/25 (تأليف المجلس التأديبي لدى وزارة الدفاع)

(بناء على المرسوم 3584 تاريخ) دونت خطأ

ـ والمرسوم رقم 3584 تاريخ 980/10/25 (تأليف المجلس واصول المحاكمات)

والقرار الصادر عن معالي وزير الدفاع الوطني رقم 1006/ ود تاريخ 92/11/10، والقاضي باحالة النقيب حبيب فارس أمام المجلس التأديبي بجرم الفرار من الجيش

ـ وبعد الاطلاع على مطالعة مفوض الحكومة المقدم الركن الياس فرحات المؤرخة بتاريخ 92/12/22 والتي طلب فيها تقرير الانقطاع النهائي عن الخدمة للنقيب حبيب فارس، بموجب الفقرة (15) من المادة 62 من قانون الدفاع الوطني (مرسوم رقم 102 /83 وتعديلاته)

ـ وبعد الاطلاع على جميع الاوراق والمستندات الموجودة في ملف القضية، وتلاوتها

ـ وبعد مراجعة التقارير الطبية المرسلة من قبل النقيب حبيب فارس، دون ان يكون هنالك افادة من المستشفى الذي أُدخل اليه في المرة الأولى تُفيد عن وجوب بقاءه في فرنسا وعدم السفر بالطائرة

الى لبنان اذ ان ذلك يُشكل خطراً على حياته، يتبين للهيئة من ذلك ان هذه التقارير هي للتهرب وتبرير التغيب والفرار من الجيش.

وبعد الاستماع الى مفوض الحكومة، يقرر المجلس بالاكثرية، وسنداً للمرسوم الاشتراعي رقم 83/102 وتعديلاته، لا سيما المادة 62 منه، الفقرة (14) الانقطاع عن الخدمة نهائياً، يقرر المجلس الانقطاع عن الخدمة نهائياً للنقيب حبيب فارس.

قراراً أفهم بحضور مفوض الحكومة المقدم الركن الياس فرحات بتاريخ صدوره يوم الخميس الواقع في 93/1/21

كاتب المحضر مفوض الحكومة عضو مخالف عضو الرئيس

مع التحفظ للسبب الآتي:

تأجيل اتخاذ القرار
بشأنه الى حين مثوله
أمام المجلس التأديبي
العقيد الركن نزيه الصياح

ملحق رقم 2



سجل تسجيل قرارات النقض

المستأنف – النقيب حبيب فارس

القرار المطلوب استئنافه – قرار المجلس التأديبي رقم 5 – تاريخ 21 /1/ 1993.

نوع الجرم– الفرار من الجيش الى خارج البلاد في زمن الحرب.

باسم الشعب اللبناني

انعقدت محكمة التمييز العسكرية في الجمهورية اللبنانية بتاريخ 17 /1993/3 بصفتها المرجع الاستئنافي للقرارات الصادرة عن المجلس التأديبي للضباط

وبعد الاطلاع على القرار رقم 5 تاريخ 21-1-1993 الصادر عن المجلس التأديبي للضباط والقاضي باقرار الانقطاع عن الخدمة نهائياً النقيب حبيب فارس

وبعد الاطلاع على الاستئناف المقدم من النقيب حبيب فارس في 1-2-1993 بواسطة وكيله المحامي فؤاد عون والذي يدلي فيه: ان القرار المستأنف مستوجب الفسخ لأنه اعتبر المحاكمة وجاهية رغم انه لم يتبلغ اصولاً دعوته للمثول أمام المجلس التأديبي بالاضافة الى ان تغيبه مشروع ومعزز بتقارير طبية مصادق عليها وان القرار المطعون فيه يخلو من المرتكزات القانونية.

وقد طلب بنتيجته قبول الاستئناف شكلاً واساساً وفسخ القرار الصادر عن المجلس التأديبي رقم 5/ تاريخ 21-1-993 واعتبار تغيب الضابط المستأنف من 1-10-991 ولغاية 4-4-993 تغيباً مشروعاً واعلان براءته من تهمة التغيب لأن وجوده في الخارج فرضته حالته الصحية واثبتته التقارير الرسمية المصدقة من السفارة اللبنانية في باريس والمرسلة الى قيادة الجيش وتدريك المستأنف بوجههم الرسوم والمصاريف والاتعاب .

- بنـاء عليـه -

حيث ان المادة 29 من المرسوم رقم 3584 تاريخ 25-10-1990 تعطي المحكوم عليه مهلة خمسة عشر يوماً لاستئناف القرار امام المحكمة العسكرية من تاريخ التبليغ .

وحيث لم يتبين ان المستأنف ابلغ اصولاً القرار المستأنف

وحيث ان كتاب معالي وزير الدفاع رقم 872 تاريخ 17-2-1993 يسأل عما اذا كان قرار المجلس التأديبي قد استؤنف دون الاشارة الى تبليغ هذا القرار .

وحيث ان المستأنف يدلي في استئنافه ان وكيله علم من قيادة الجيش ان لصق القرار قد تم في 30-1-1993 .

وحيث ان الجهة المستأنف عليها لم تنف هذه الواقعة المادية

وحيث ان الاستئناف الوارد في 10-2-1993 يكون وارداً ضمن المهلة القانونية ويقتضي قبوله شكلاً

- في الأساس -

حيث ان المستأنف يزعم انه لم يتبلغ موعد جلسة المجلس التأديبي ليحاكم وجاهياً وان التبليغ المزعوم الذي قام به الملحق العسكري في باريس وحسب افادة هذا الأخير بالذات قد حصل باتصال هاتفي خلافاً للأصول الالزامية المنصوص عنها في المادة 51 قضاء عسكري وكل ما بنى على الباطل يكون باطلاً .

وحيث ان خلافاً لما يزعمه المستأنف فان التبليغ صحيح لأن الملحق العسكري اتصل بمكان النقيب حبيب فارس المعروف منه وترك له مضمون التبليغ ويجب اعتبار التبليغ الهاتفي قانونياً طالما لم يوجد في الخارج اجهزة للتبليغ الشخصي .

وحيث يكون ما أدلى به المستأنف لجهة عدم صحة تبليغه في غير محله ومستوجباً الرد لا سيما وان وكيله قدم مذكرة لوزارة الدفاع حول تبرير التغيب بعد التبليغ وقبل صدور الحكم في التغيب

حيث تبين من مراجعة التقارير المبرزة من المستأنف بالذات انه بعد ان استحصل على تقرير طبي يفيد انه دخل مستشفى Clairval في تاريخ 1991/10/18 وبقي فيها بغاية 1991/10/23 استحصل بتاريخ 1991/12/6 على تقرير يفيد أن حالته الصحية تستلزم الراحة لمدة ستة أشهر الا انه لا يوجد في الافادة المذكورة اي اشارة الى استحالة السفر وبالتالي العودة الى لبنان والالتحاق بوحدته وعرض نفسه على رؤسائه والاطباء العسكريين لاتخاذ ما يرونه مناسباً بشأن الراحة المطلوبة يكون اذاً تغيبه غير مبرر ويكون قرار المجلس التأديبي واقعاً في موقعه القانوني وترى المحكمة ان العقوبة المقضي بها في محلها

- لهذه الاسبـاب -

وبعد سماع مطالعة حضرة مفوض الحكومة

تقرر المحكمة بالاكثرية قبول الاستئناف شكلاً ورده اساساً وتصديق القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم .

قراراً أعطي في 993/3/17

كاتب	المستشار	المستشار	الرئيس (مخالف)
هاروني	العقيد الركن طارق ابو خزام	العميد الركن جورج الفغالي	الشيخ أمين نصار

المخالفة :

اني أخالف القرار واعتبر تبليغ النقيب حبيب فارس من قبل المجلس التأديبي باطلاً للأسباب الاتية :

حيث تبين من مراجعة محضر المجلس التأديبي الذي يشكل مع القرار وحدة لا تتجزأ ان وثيقة التبليغ للنقيب حبيب فارس قد وجهت اليه بواسطة الملحق العسكري في باريس العميد هشام جابر بموجب فكس رقم 315628 – -91 16 تاريخ 1992/12/29 ويفيد الملحق المذكور انه اتصل هاتفياً، بمكان اقامة النقيب حبيب فارس وترك له مضمون التبليغ .

وحيث ان اصول التبليغ امام المجلس التأديبي هي عملاً بالمادة 20 من المرسوم رقم 3584 تاريخ 1980/10/25 نفس الاصول المنصوص عنها في قانون القضاء العسكري.

وحيث ان المادة 51 قضاء عسكري تنص على ان التبليغ يجب أن يجري الزامياً الى الشخص المطلوب ابلاغه شخصياً او الى من هو مقيم واياه في سكن واحد في مقامه الحقيقي او المختار وشرط ان يقول من ناحية حاله انه اتم الثانية عشرة من عمره وان لا تكون مصلحته متعارضة ومصلحة المطلوب ابلاغه .

وحيث ان التبليغ بواسطة الهاتف باطلاً لأنه لا يمكن معه للمولج بالتبليغ ان يتحقق ما اذا كان الشخص الذي ابلغ راشداً أو انه مقيم فعلاً مع المطلوب ابلاغه ولا يوجد تناقض بينهما بالمصالح وانه استوعب مضمون التبليغ وتاريخ المحكمة .

وحيث يكون اذن تبليغ جلسة المحاكمة امام المجلس التأديبي مخالفاً للاصول الالزامية بالتالي باطلاً ولا يجوز قانوناً ان يعتبر به .

وحيث ان المجلس التأديبي (محضر ص 2) قرر بالاكثرية النظر بالقضية بمعزل عن تغيب حبيب فارس واعتبار المحاكمة وجاهية بالاستناد الى التبليغ الذي اعتبرته هذه المحكمة باطلاً .

وحيث يكون القرار المستأنف الذي اعتبر التبليغ لمحاكمة المستأنف وجاهياً باطلاً لأن كل ما يبنى على الباطل يكون باطلاً

راجع اجتهاد هذه المحكمة بنفس الموضوع في معرض بحثها الاستئناف المقدم من الرائد سعيد حمدان على القرار التأديبي .

اجتهاد رقم 92/8 تاريخ 1992/10/29

وحيث يقتضي اذن ابطال القرار المستأنف بحالته الحاضرة لمخالفته الاصول الشكلية الالزامية وحفظ حق المؤسسة العسكرية باجراء الملاحقات التي تراها مناسبة وفقاً للأصول .

في 1993/3/17

اخالف

الشيخ أمين نصار

ملحق رقم 3

مرسوم رقم 3342

انقطاع ضابط نهائياً عن الخدمة في الجيش وتعيينه في ملاك الاحتياط

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 983/9/16 (الدفاع الوطني) وتعديلاته لا سيما المواد 52 و62 و131 منه .

بناء على قرار المجلس التأديبي بتاريخ 1993/1/21

بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني .

يرسم ما يأتـي :

المادة الأولى : ينقطع نهائياً عن الخدمة النقيب في الجيش حبيب فارس أمين فارس.

المادة الثانية : تصفى حقوق الضابط صاحب العلاقة وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة.

المادة الثالثة : يوضع النقيب حبيب فارس امين فارس في ملاك الاحتياط لغاية 2005/3/10 ويحتفظ بالرتبة العسكرية التي كان يحملها وهو في الخدمة الفعلية.

المادة الرابعة : ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

صدر عن رئيس الجمهورية   بيروت في 29 آذار 1993

رئيس مجلس الوزراء   الامضاء: الياس الهراوي

الامضاء : رفيق الحريري وزير المالية وزير الدفاع الوطني
الامضاء: رفيق الحريري الامضاء: محسن دلول

م .ش./1 نسخة طبق الاصل تحال الى :
الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطني المديرية العامة للادارة والمفتشية العامة
قيادة الجيش الامانة العامة للمجلس الاعلى للدفاع
اركان الجيش للعديد بواسطة جانب وزارة الدفاع الوطني
مديرية الافراد
رقم 3651 /ع د/ افراد . تعميم رقم اثنين (بمعدل نسخة واحدة)
تصنيف 304 1- . اقسام المديرية – الربائد (20)

1. لأخذ العلم والتنفيذ كل فيما يتعلق به ويعمل بهذا المرسوم اعتباراً من 93/3/29 تاريخ صدوره .

2. على المسؤولين كل ما يختص به تصفية حقوق الضابط صاحب العلاقة وفقاً للقوانين والتعليمات النافذة .

3. يكلف مقر عام الجيش بما يلي :

31 – ارسال اضبارة صاحب العلاقة الى اركان الجيش للعديد – مديرية الافراد قبل 1993/5/1 بعد توقيفها حسب الاصول .

32. ابلاغه بوجوب التقدم خلال شهر من تاريخه من :

321. دائرة العسكريين القدماء في وزارة الدفاع الوطني الغرفة العسكرية .

322. مكتب رابطة المحاربين القدماء الكائن في بدارو – طريق الشام تجاه مدخل مستودع النقل المشترك (بيروت) اذا رغب بذلك .

4. يكلف النقيب حبيب فارس ايداع اركان الجيش للعديد – مديرية الافراد قبل 1993/5/1 ما يلي :

-41 كافة البطاقات العسكرية المسلمة له .

-42 صورة شمسية مكشوفة الرأس قياس 4×4 سم باللباس العسكري وذلك بغية تزويده ببطاقة ضابط في الاحتياط .

-43 عنوان سكنه بعد وضعه في الانقطاع النهائي .

اليرزة في 1993/4/3
العماد لحود قائد الجيش

ملحـق رقم 4

ص س

الجمهوريـة اللبنانيـة برقية منقولة رقم/ ٤٤٨ /ع د/ق ع/م
وزارة الدفاع الوطني
قيادة الجيش - من العماد لحود قائد الجيش
اركان الجيش للعديد الـى
- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي (بواسطة جانب وزارة الدفاع الوطني
تصنيف : ٨٠٧-١ - المديرية العامة للامن العام) للتفضل بالمقتضى
- المديرية العامة لامن الدولة)
- تعميم رقم ثلاثة بمعدل نسخة واحدة

١- اصدر قاضي التحقيق العسكري الاول الاستاذ طليع مذكرة توقيف غيابية برقم ٩٢/٦٧٤٧/١٢٦ تاريخ ١٩٩٣/٢/٨ بحق النقيب حبيب فارس فارس لارتكابه جريمة الفرار من الجيش الى خارج البلاد ، وكلف كل مأمور قوة مسلحة بتوقيفه و سوقه بلا ابطاء الى سجن رومية المركزي .

٢- يعمل بهذه البرقية فور صدورها .

اليرزة في ٢ /١٩٩٣/٣
عنه /العميد الركن علي نائب رئيس الاركان للعديد

الجمهورية اللبنانية برقية منقولة رقم / 448 /ع د/ ق ع / م
وزارة الدفاع الوطني
قيادة الجيش من العمـاد لحـود قائـد الجيـش
اركان الجيش للعديد الـــى

. المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي (بواسطة جانب وزارة الدفاع الوطني
تصنيف : 807 1- . المديرية العامة للأمن العام) للتفضل بالمقتضى
. المديرية العامة لأمن الدولة)
. تعميم رقم ثلاثة بمعدل نسخة واحدة

1. اصدر قاضي التحقيق العسكري الأول الاستاذ طليع مذكرة توقيف غيابية برقم 92/6747/126 تاريخ 1993/2/8 بحق النقيب حبيب فارس فارس لارتكابه جريمة الفرار من الجيش الى خارج البلاد، وكلف كل مأمور قوة مسلحة بتوقيفه وسوقه بلا ابطاء الى سجن رومية المركزي .

2. يعمل بهذه البرقية فور صدورها .

اليرزة في 1993/3/2
عنه / العميد الركن علي نائب رئيس الاركان للعديد

خاتمة

قلت في نهاية مقدمة هذا الكتاب: "ان اتفاق الطائف كان الطعنة الكبرى والعميقة في جسم الكيان اللبناني، وان ما حدث في 13 تشرين الأول 1990 كان الضربة القاضية لهذا الكيان". انطلاقاً من هذا القول، وعلى ضوء ما حدث بعد 13 تشرين الأول 1990 وحتى العام 2008، لا بد من طرح سؤالين :

الأول : هل ما قلته عن "اتفاق الطائف"، وما حدث في 13 تشرين الأول هو صحيح أم خاطىء ؟

الثاني : هل أنا نادم على ما فعلته خلال المرحلة الممتدة من 23 أيلول 1988 وحتى 13 تشرين الأول 1990، أم انني مقتنع بما فعلت ومستعد لمعاودة ذلك ؟

جواباً على السؤال الأول أقول :

بعد 13 تشرين الأول 1990، تشكلت السلطة في لبنان وفقاً لما نص عليه

"اتفاق الطائف". فالحكومة ترأسها سني هو الأقوى بين الزعماء السنة، الرئيس رفيق الحريري، برغم ترؤس الرئيس عمر كرامي والرئيس سليم الحص الحكومة لفترات قصيرة نسبيّاً، ومجلس النواب ترأسه الرئيس نبيه بري الأقوى بين الزعماء الشيعة، ورئاسة الجمهورية ترأسها الرئيس الياس الهراوي لتسع سنوات، والعماد اميل لحود لتسع سنوات أيضاً، ولكنهما لم يكونا الأقويين بين الزعماء المسيحيين ولكن سلطة الوصاية السورية جعلت منهما، ليس الأقويين بين الزعماء المسيحيين، بل الأقويين بين الرؤساء الثلاثة، أي رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية، وذلك لأن رئيسي الجمهورية كانا أكثر طواعية لسلطة الوصاية، وأكثر خضوعاً لها من جهة، ولأن سلطة الوصاية أرادت من جهة أخرى افهام المسيحيين وزعمائهم الروحيين والعلمانيين أن وجودهم في لبنان انما يستمد قوته من دعم سلطة الوصاية له، ولتثبيت ذلك وضعت قانوناً للانتخاب مرّكب و"مفبّرك" ومفصّل على قياس "البعض"، ويتعارض مع نصوص "اتفاق الطائف" الذي جعل من المحافظة دائرة انتخابية واحدة، بحيث يكون معظم النواب المسيحيين يدينون بنيابتهم لسلطة الوصاية.

خلال هذه المرحلة طُبِّق "اتفاق الطائف" بشقه المتعلق بسلطة الوصاية، حيث كان المفوض السامي العميد غازي كنعان، ومن بعده العميد رستم غزاله، المقيم في عنجر، يجمع بشخصه السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، فكان يُصدر الأوامر ويتدخل حتى بالتفاصيل، وتقوم السلطات اللبنانية بالتنفيذ، وغالباً ما كانت هذه السلطات مَلَكية أكثر من الملك فتُزايد بالتنفيذ حتى على الأوامر الصادرة من المفوض السامي.

ظَنّ الجميع ان "اتفاق الطائف" هو الحلّ للأزمة اللبنانية، وأن كل شيء يسير على الطريق المستقيم وان "الأحوال ماشيه" كما حدّد "اتفاق الطائف"، وان كل الأمور ممسوكة وتحت المراقبة.

واذا ما حدث أي خلل، كان المفوض السامي يستدعي "الرؤساء الثلاثة" (رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة) الى عنجر

ويحلّ الاشكال، ليس بالاقناع بل باعطاء الأوامر وحتى فرضها. واذا ما تعذّر حلّ الاشكال في عنجر، فكان الاستدعاء يأتي من دمشق حيث يحضر المتخاصمون، للقاء وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، أو نائب الرئيس عبد الحليم خدام، أو الرئيسين حافظ وبشار الأسد. فتسوّى الأمور وتحلّ الاشكالات ،وتصطلح القضايا، ويتعانق المتخاصمون ويعودوا الى لبنان بالحداء والزغاريد والاهازيج وكأنّ شيئاً لم يكن. وفي بعض الأحيان وعندما يكون المسؤولون السوريون منشغلين، ولا وقت لديهم لاستقبال المتخاصمين، أو في بعض الأحيان لاظهار نوع من الاحترام لمقام الرؤساء، وخصوصاً رئيس الجمهورية كان يحضر فاروق الشرع أو عبد الحليم خدام الى قصر بعبدا، ويستدعي الرئيسين الآخرين وتتمّ المصالحة ويحلّ الاشكال، ويتبادل الجميع نخب المصالحة والاتفاق. واذا ما حاول أحدهم الخروج على الأوامر ورفض العودة الى بيت الطاعة، وهذا ما كان يحدث أحياناً مع رئيس الحكومة، تستقيل الحكومة وتشكل حكومة جديدة مع رئيس جديد، وتُفرض على المتمرد تدابير احترازية. وهذا ما حدث مع الرئيس سليم الحص، بعد 13 تشرين الأول 1990، عندما رفض طلب السوريين منه تعيين اللواء سامي الخطيب مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. استقالت حكومته وكُلف الرئيس عمر كرامي تشكيل الحكومة الجديدة، فعُيّن اللواء سامي الخطيب ليس فقط مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي بل وزيراً للداخلية، أو كما حدث أيضاً مع الرئيس سليم الحص عندما كان رئيساً للحكومة عام 2000، ورفض طلباً للسوريين بأخذ ناصر قنديل للمقعد الشيعي على لائحته الانتخابية في بيروت، لأنه كان يفضّل محمد يوسف بيضون. جرت الانتخابات وسقط الرئيس سليم الحص وجميع اعضاء لائحته ونجحت لائحة الرئيس رفيق الحريري، وكان عليها ناصر قنديل المرشح الشيعي (هذان الحدثان رواهما للمؤلف الرئيس سليم الحص شخصيّاً، خلال زيارة له عام 2008 بمناسبة تقديم موسوعته لبنان في ظل الحكومتين).

وبعد خروج السوريين من لبنان عام 2005، تُرك اللبنانيون لوحدهم يمارسون السلطة وفقاً لـ"اتفاق الطائف". وكانت الانتخابات النيابية نتيجة تحالفات

ووعود كاذبة بين المتحالفين الاربعة، أي تيار المستقبل السنّي وحركة أمل وحزب الله الشيعيين، والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي أي الفريق الاسلامي بمذاهبه الثلاثة، ولكسر "حدّة" هذا التحالف الطائفي والمذهبي، جيء ببعض "الديكور" المسيحي، من دون أن يكون للمسيحيين صفة الفريق المتحالف، فأعيدت الحياة الى ما كان يسمى "لقاء قرنة شهوان"، أو الى القوات اللبنانية وحزب الكتائب، كل ذلك بهدف محاصرة الفريق المسيحي القوي المتمثل بالعماد ميشال عون، لاضعافه واجباره على الاستسلام، وكانت هذه الانتخابات ونتائجها الفضيحة الأولى لحقيقة "اتفاق الطائف"، وظهرت بوادر اقصاء المسيحيين عن السلطة.

ولما حقق العماد عون نتائج مشرّفة في الانتخابات على الصعيد المسيحي، وفاز مع حلفائه بواحد وعشرين مقعداً نيابيّاً، واثبت انه الزعيم المسيحي الأوحد، أو على الأقل الأقوى. شُكّلت الحكومة وتم اقصاؤه عنها، وبالتالي اقصاء الفريق المسيحي الفاعل، وجيء ببعض "الديكور" المسيحي لتأمين النصف المسيحي في الحكومة : وزير للقوات (جو سركيس) للسياحة، وزير للكتائب (بيار الجميل) للصناعة، وزيرة للقاء قرنة شهوان (نائلة معوض) للشؤون الاجتماعية، أربعة وزراء لتيار المستقبل (جهاد أزعور للمالية - ميشال فرعون لشؤون مجلس النواب - جان أوغاسبيان للاصلاح الاداري - سامي حداد للاقتصاد) وزير للسيد وليد جنبلاط (نعمه طعمه) للمهجرين، أربعة وزراء لرئيس الجمهورية (الياس المر للدفاع - شارل رزق للعدل- يعقوب الصرّاف للبيئة - طارق متري للثقافة) سرعان ما انقلب ثلاثة منهم على رئيس الجمهورية وانضموا الى تيار المستقبل، ولم يبق معه سوى يعقوب الصراف.

... وجاءت تشكيلة الحكومة لتثبيت حقيقة "اتفاق الطائف"، أي الامعان بابعاد المسيحيين عن السلطة الحقيقية والقرار الحر.

ثم كان الخلاف على تشكيل المحكمة ذات الطابع الدولي، المقرر انشاؤها لمحاكمة المسؤولين عن اغتيال الرئيس رفيق الحريري والوزير

باسل فليحان ورفاقهما. هذا الخلاف الذي أدى الى اعتكاف الوزراء الشيعة الخمسة، ومقاطعتهم جلسات مجلس الوزراء لحوالى الشهرين، ثم عودتهم الى الحكومة من دون معالجة الاسباب الحقيقية لاعتكافهم، بل على طريقة "تبويس اللحى".

... وفي هذا الوقت، بدأت مقاطعة رئيس الجمهورية، وامتناع رئيس الحكومة والوزراء عن زيارة قصر بعبدا، كل ذلك للامعان باضعاف الشريك المسيحي في السلطة التي نص على تأليفها "اتفاق الطائف".

ثم جاءت حرب اسرائيل على لبنان في صيف العام 2006 والتي دامت ثلاثة وثلاثين يوماً، لم تتمكّن اسرائيل خلالها من تحقيق أي هدف من عدوانها، بفضل مقاومة حزب الله. وترافقت هذه الحرب مع اتهامات متبادلة بين الفريق الشيعي، ممثلاً بحزب الله وحركة أمل، والفريق السني وأعوانه ممثلاً بحكومة الرئيس السنيورة وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وبعض المسيحيين، وكان قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي جاء نتيجة تسوية بين فريقي الصراع في لبنان.

... وجاء إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي من قبل مجلس الأمن، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، فاستقال الوزراء الشيعة الخمسة والوزير الارثوذكسي (الوزير الوحيد الذي بقي وفياً لرئيس الجمهورية). وكانت التظاهرات المنظمة من قبل فريقي النزاع، في وسط بيروت، وما تلاها من اعتصام في ساحتي الشهداء ورياض الصلح من قبل فريق المعارضة، ممثلاً بحزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، وبقية الاحزاب المحسوبة على المعارضة، ثم محاولة اقتحام السراي الحكومي، وتدخل القوى الأمنية لمنع الاقتحام، واقامة التحصينات حول السراي من قبل قوى الأمن الداخلي بمساعدة الجيش، وتحويل السراي الى ديان بيان فو، (القاعدة الفرنسية في الهند الصينية)، وبعدها تحويل السراي الى مسجد للسنة ،عندما أمّ مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني المصلين في القاعة الكبرى في السراي. وكانت هذه الحادثة الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث، حيث لم يسبق أن حُوّل

مركز اساسي للسلطة الى دار عبادة لطائفة أو مذهب في لبنان، وللتخفيف من تأثير هذه الحادثة الخطيرة، وشعوراً من الفريق الحكومي بجسامة الخطأ المرتكب، اقيمت صلاة مسيحية ترأسها مطران بيروت للموارنة بولس مطر عن روح الشهيد الوزير بيار الجميل في القاعة ذاتها، ولكن الصلاة المسيحية، لم تتمكن من محو الآثار التي تركتها الصلاة التي أم فيها مفتي الجمهورية المصلين.

... وهكذا توالت الأحداث لتؤدي الى نشؤ دولتين في لبنان: دولة للسنة ممثلة بالحكومة المتحصنة في السراي، ودولة للشيعة ممثلة بمجلس النواب الذي أقفل رئيسه أبوابه، وخصوصاً باب القاعة الرئيسية فيه، وعطل جلسات المجلس بحجة أن الحكومة غير شرعية وغير دستورية وغير ميثاقية، وبالتالي لا يمكنه فتح أبواب المجلس والدعوة لعقد أي اجتماع إلا بحضور حكومة شرعية. والى جانب هاتين الدولتين نشأت دويلة صغيرة ومستضعفة ممثلة برئيس الجمهورية في قصر بعبدا، وزاد في اضعاف هذه الدويلة تصرف الفاعليات المسيحية الدينية والدنيوية تجاه رئيس الجمهورية، من تهجم عليه، وتهديد باقتحام القصر واحتلاله، وصولاً الى مطالبته بالاستقالة من قبل البطريرك الماروني نصرالله صفير بالذات، أضف الى تصرف الفاعليات المسيحية، تصرف الحكومة التي زادت من التطاول على مقام الرئاسة وامعانها في تشليح الرئيس، حتى الصلاحيات الضئيلة التي أبقاها له "اتفاق الطائف".

وفي 23 أيلول 2007، انتهت ولاية رئيس الجمهورية وتعذّر انتخاب رئيس جديد، فاستولت الدولة السنية على الدويلة المسيحية وضمتها اليها، وبدأت ممارسة صلاحياتها بمباركة البطريركية المارونية والزعامات المارونية الملتفة حول الحكومة، وهكذا أصبح لبنان من جديد في ظل الحكومتين.

هذا هو الطائف وهذا هو الحلّ الذي أوجده للأزمة اللبنانية عام 1989، واللبنانيون اليوم يفتشون عن وصّي يعيد اليهم ما كانوا قد استمتعوا به من سيادة وحرية واستقلال خلال السنوات الخمس عشرة التي أمضوها تحت الوصاية السورية! ولكن من دون جدوى، فالوصاية السعودية لم تتمكّن من

فرض وصايتها كاملة، برغم دعمها من قبل قسم من العرب تمثل بمصر والاردن، ومن قبل أوروبا والولايات المتحدة الاميركية. فهل يعود السـلام الى لبنان، وكيـف ؟

جواباً على السؤال الثاني أقول :

عندما أصدرت في أول آب 1988 كتاب و"يبقى الجيش هو الحل" واقترحت حلاً للأزمة اللبنانية يقضي :

أ. باحترام الولاية الرئاسية الحالية حتى الساعة 24 من تاريخ 22 أيلول 1988 مهما تكن العصوبات والضغوط.

ب. بعدم اجراء انتخابات رئاسية للحيلولة دون مجيء رئيس تسوية، واطالة عمر الازمة ست سنوات أخرى، والاستعاضة عن ذلك بتشكيل قيادة سياسية جديدة تمارس السلطة، على أن يتم ذلك باحدى الطريقتين.

الأولى : على طريقة 18 أيلول 1952 ،أي أن يشكل رئيس الجمهورية حكومة عسكرية قبل انتهاء ولايته يسلمها السلطة كاملة.

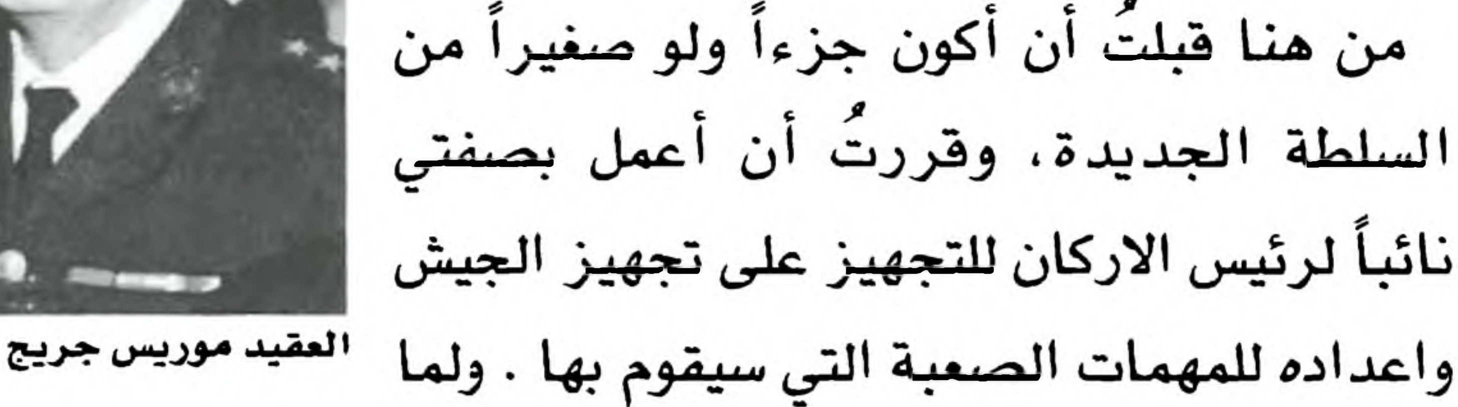
الثانية : أن يشكل الجيش قيادة عسكرية سياسية تتسلم السلطة عند انتهاء ولاية رئيس الجمهورية، أو في اي وقت تخلو فيه سدة الرئاسة، أو تشكل حكومة انتقالية من السياسيين، أو حكومة أمر واقع.

ج. في حال تقرر بشكل جدي اجراء الانتخابات الرئاسية، يجب العمل على ايصال رجل عسكري يحظى بتأييد الجيش ومحبته وثقته، وعند تعذّر وصول هذا العسكري، دعم مرشح غير عسكري ولكن يحظى بثقة الجيش ويتعهد باتباع الحل المقترح، وترك يد الجيش حرة لتنفيذ هذا الحل.

ولما شكل رئيس الجمهورية الشيخ امين الجميل الحكومة العسكرية برئاسة العماد ميشال عون، وعضوية أعضاء المجلس العسكري، شعرتُ وكأنني حقّقتُ انتصاراً كبيراً، وكأنني أنا الذي ترأس هذه الحكومة، وان واجبي أن أدعم هذه الحكومة، وأن أعمل كل ما يمكنني فعله لكي تنجح في مهمتها، وتتوصل الى تطبيق الحل المقترح من قبلي للأزمة اللبنانية، بدءاً باعادة الحياة الطبيعية


العقيد موريس جريج

لكامل الوطن، ثم ايجاد التمثيل الحقيقي الصالح للشعب، وصولاً لاعادة مقاليد الحكم الى السلطة المدنية، على ألا يتعدى تولي الجيش السلطة في مطلق الأحوال الثلاث سنوات.



من هنا قبلتُ أن أكون جزءاً ولو صغيراً من السلطة الجديدة، وقررتُ أن أعمل بصفتي نائباً لرئيس الاركان للتجهيز على تجهيز الجيش واعداده للمهمات الصعبة التي سيقوم بها . ولما طُلب مني السفر الى العراق لتنشيط العلاقات بين الحكومة العسكرية والجيش من جهة، والحكومة العراقية والجيش العراقي من جهة ثانية، وتقويتها والعمل على تأمين العتاد اللازم للجيش اللبناني، قبلتُ المهمة فوراً ومن دون تردد، مع يقيني أنني سأسلك طريقاً صعباً ومحفوفاً بالاخطار، وربما الاخطار المميتة، فأنا سأكون ممثل الحكومة العسكرية والعماد ميشال عون لدى الرئيس صدام حسين والحكومة العراقية، وأنا أعلم تمام العلم ماذا يعني ذلك بالنسبة للسوريين والاسرائيليين والاميركيين، فالعداوة مستحكمة بين العراق وسوريا، والعلاقات مع العراق غير مستحبة من قبل الاسرائيليين والاميركيين.

قررتُ أن أقبل المهمة وأسلك الطريق الصعب، وقبلت سلفاً الثمن الذي قد أدفعه، في حال اعتُقلت خلال مهماتي، أو في حال فشلت مسيرة التحرر التي تقودها حكومة العماد عون، أقله السجن والتعذيب وربما الموت، فلا بأس، فالقضية تتطلب التضحيات ومن هو أفضل مني ليُقدمها.

خلال مهماتي للعراق كنت دائماً في خطر، وكنت كما يقول المثل اللبناني "حامل دمي على كفي" فالاعداء كثيرون وفاعلون ولا يرحمون، ولكنني كنت مؤمناً بالقضية ومستعداً للتضحيات الجسام، ولا أنتظر مكافأة من أحد ولا شكراً، أو حتى الحمدلله على السلامة، وأذكر انني لم أسمع من أحد كلمة شكراً ولا حتى من العماد ميشال عون.

ان ايماني بالقضية التي أعمل من أجلها كان في الحقيقة يُعميني، فلم أفكّر

مرة بالحصول على أية افادة، وكان بامكاني ذلك بسهولة ومن دون أي جهد أو أي تزلف أو استجداء، فكم مرّة عدت من العراق وأنا أحمل شيكاً تفوق قيمته عدة ملايين من الدولارات، كنت فور وصولي الى لبنان أسلمه الى العماد ميشال عون الذي يسلمه الى العقيد موريس جريج مدير القضايا الادارية والمالية ليضعه في حساب دعم الجيش، في وقت كنت لا أحمل في جيبي إلا بضعة دولارات، هي كل ما تبقى لي من راتبي بعد أن سلمت زوجتي القسم الأكبر منه كي تصرفه على العائلة، خصوصاً في اثناء غيابي في مهماتي الى العراق. وكم كان سهلاً علي لو أردت أن اطلب من القيادة العراقية، أو أقبل ما كانت جاهزة لتعطيني اياه، والذي قد يكون بمئات الألاف، وربما الملايين من الدولارات، ولكن ايماني بالقضية وكرامتي، واعتبار نفسي مسؤولاً عن نجاح القضية بما يعادل مسؤولية العماد ميشال عون، كانت تمنع علي قبول أي هبة، أو أي هدية، اللهم إلا المسدس الذي قدمه لي الرئيس صدام حسين في عيد القوات المسلحة العراقية، والذي أوقعني في ورطة مع الجمارك القبرصية التي صادرته من حقيبتي، وأعادته الى السفارة العراقية .

ان حملي الشيكات لايصالها الى لبنان، وتسليمها للعماد ميشال عون لدعم القضية التي كنت أعمل واياه لانجاحها، يذكّرني بالعسكريين الذين كانوا يحملون سبائك الذهب من مستودعات بنك سوريا ولبنان في شارع المصارف في وسط بيروت، الى الشاحنات العسكرية التي كانت تنقلها الى مصرف لبنان في شارع الحمرا، حيث يقوم عسكريون آخرون بانزالها من الشاحنات، وحملها الى مستودعات المصرف وتسليمها الى المسؤول، دعماً للوضع المالي في لبنان وللبرة اللبنانية. في وقت لم يكن في جيوب هؤلاء العسكريين، الذين يحملون في كل مرّة ثروة، سوى بضع ليرات لبنانية، هي كل ما تبقّى لهم من راتبهم الشهري، وكان لا يتجاوز المائة ليرة لبنانية*1. فكم كان وضعي وهؤلاء العسكريين متشابهاً، نعمل لقضية وطن اعتبرنا أنفسنا مسؤولين عنه. وكم تحزّ بأنفسنا أن تضحياتنا نحن معشر العسكر، قد محاها السياسيون بطمعهم وأنانيتهم، واعتبارهم الوطن مشاعاً ينهبون منه كل شيء حسن ومفيد حافظ عليه العسكريون، وعملوا على

صيانته وهم جميعهم يصفّقون لنا يوم نُستشهَد ويتّهموننا بالتمرد يوم نملأ فراغهم.

بعد كل ما جرى في لبنان، وبعد أن أرسله زعماؤه في "سفر برلك" أسال نفسي اذا كنت نادماً على ما فعلت، وهل أنا مستعد لمعاودة ما قمت به؟

وجوابي أنه طالما هناك عسكر يضّحون بحياتهم في سبيل لبنان، كما فعل شهداء معارك مخيم نهر البارد المائة والاربعة والستون، ومعاقوه الذين يُعدّون بالمئات، فأنا جاهز للعمل دائماً في سبيل لبنان وأنا في الثانية والسبعين من عمري، كما سبق وعملت وأنا برتبة ملازم أو حتى عميد، ولست نادماً على شيء، وإنني أردد مع الشاعر العربي:

مشيناها خطىً كتبت علينا *** ومَن كُتبت عليه خطىً مشاها

أو مع الشاعر الفرنسي :

Je le ferai encore si j`avais à le faire

---

1 عندما قررت الحكومة نقل احتياطي الذهب من بنك سوريا ولبنان في شارع المصارف عام 1964 الى المصرف المركزي في شارع الحمراء، كُلفت من قِبَل قيادة الجيش وكنت برتبة ملازم أول بأمرة عملية النقل بواسطة العسكريين والشاحنات العسكرية والاشراف عليها خلال أربع ليال متتالية .

.... ومتــى خاتمــة مآســيهم ؟

في 10 آذار 1991 خرجت من سجن المزّة مع بقية الضباط الأحرار المعتقلين، فكانت خاتمة مأساتنا وعودتنا الى الحرية من جديد. وبقي في السجون السورية معتقلون لبنانيون كثيرون ينتظرون العودة الى الحرية، ومنهم من كان قد مضى على اعتقاله ، حتى ذلك التاريخ ، سنوات عديدة وأهله ينتظرون عودته بفارغ الصبر.

في 10 آذار 2008 ، وبعد سبع عشرة سنة ، أنهيت كتابي «من ضيافة صدام الى سجن المزّة» ، وشعرت بأن حملاً كبيراً قد أنزل عن كاهلي لأنني ارتحت من ذكريات سجن المزّة ومآسيه وضمنتها هذا الكتاب، بعد أن أتعبتني وأرقتني طيلة هذه المدة .



صحيح انني شعرت بارتياح وقررت أن أسلم النسخة المنقّحة الى المطبعة كي تبدأ عملها ، فأتمكن بعد شهرين أو ثلاثة أن أضع بين أيادي اللبنانيين، ومنهم بالطبع أهالي المعتقلين ، صورة حيّة لما قاسيته ولا يزال يقاسيه غيري ممن لا يزال معتقلاً .

هل يُعقل أن بعض المعتقلين قد مرّ على اعتقاله اكثر من ربع قرن ، وأهله يجهلون مصيره ؟ هل لا يزال حيّاً فيعود اليهم يوماً ما ؟ أم أصبح في عداد الأموات فيقيمون الصلاة لراحة نفسه ، ويرتاحون من عذاب متواصل ودائم؟

ما هو الجرم الذي ارتكبه هؤلاء المعتقلون لكي يستحقوا هذا العذاب ويعيش أهلهم هذه المأساة ؟

هل يُعقل أن يكون رفضهم الاحتلال ومقاومته . كل على طريقته ، جرماً ؟

هل يحق للمحتل أن يعتقل ويسجنَ ويصفّي من انتفض عليه ومن احتل أرضه وأكل خيراتها ، ومن ثار على الذي حرم شعباً بكامله الحرية والسيادة والاستقلال ؟

ولنسلم جدلاً أن للمحتل أن يقوم بما قام به ، أفلم تكفه هذه السنوات الطوال التي أخضع خلالها هؤلاء المعتقلين لجميع انواع العذاب والذل ؟

ألم يحن موعد اطلاقهم واعادتهم الى أهلهم ووطنهم ؟
ألم تأتِ بعد ساعة عودتهم الى الحرية ؟
انني استميح جميع المعتقلين وأهلهم عذراً ان لم اذكرهم واحداً واحداً وأروي قصة مأساة كل فرد منهم.

بتاريخ 11 نيسان 2008 كان لي الشرف أن أشارك أهالي المعتقلين اعتصامهم الذي بدأوه منذ ثلاث سنوات أمام مبنى الأمم المتحدة في وسط بيروت ، وفي الخيمة التي نصبوها قرب حديقة جبران خليل جبران.

كم كان حزني كبيراً عندما قرأت على جوانب الخيمة وقربها قصص اعتقال البعض ، وكم كان ألمي شديداً عندما سمعت والدة أو زوجة أو ولداً يروون قصة اعتقال عزيز لهم ، ويبكون ويناشدون الدولة اللبنانية تحمّل مسؤوليتها تجاه أبناء لها لا يزال مصيرهم مجهولاً ؟

يومها قلت :

عجباً لهؤلاء المسؤولين اللبنانيين ، «وبعضهم « يرتاح في السراي على بعد أمتار من خيمة أهالي المعتقلين ، ويأكل ما لذ وطاب . كيف ينامون على فراش وثير ملء جفونهم ، وبعض اللبنانيين يفترشون الارض في ظلمة السجون ؟ كيف ينعمون بالراحة والطمأنينة وحولهم الخدم والحشم والحراس يقدمون لهم مراسم التكريم والتبجيل صباح كل يوم ، وبعض اللبنانيين المعتقلين يبدأون نهارهم بسماع « ولا سكّر تمك يا عرصة» اذا ما تجرأوا وقرعوا باب زنزاناتهم ليذهبوا الى المراحيض «لقضاء حاجاتهم» ؟

عجباً لهؤلاء المسؤولين الذين كانوا مختبئين في السراي ، خوفاً من شعبهم، كيف يهنأ لهم عيش ، وأخوة لهم في المواطنية لا يزالون منذ عشرات السنين يتعذبون في السجون والمعتقلات، هذا اذا كانوا لا يزالون أحياء ؟

عجباً لهؤلاء المسؤولين الذين كانوا مرعوبين من صيحات شعبهم المتألم كيف لم يسمعوا طلبات أهالي المفقودين وآهاتهم وأنّاتهم وهم «على مرمى حجر» منهم ؟

عجباً للمسؤولين عن المجلس النيابي الذين يدّعون الدفاع عن حقوق الشعب، والمعتقلون وأهاليهم من هذا الشعب ، كيف كانوا يُغلقون أبواب المجلس ويضعون المفتاح في جيبهم ويمنعون نواب الأمة ،

المدّعين تمثيل الشعب ، من الاجتماع لكي يناقشوا الحلول للأزمة ، ومنها ازمة المعتقلين ، كما كانوا يروّجون ويصرّحون ويتكاذبون ؟

عجباً لهؤلاء النواب ، اذا كانوا فعلاً نواب الأمة وممثلي الشعب ، كيف لم يقتحموا في حينه مبنى المجلس النيابي ، ويقوموا بواجبهم تجاه الشعب والمعتقلين ، ويتحدّوا من يحاول منعهم أو اخراجهم بالقوة ، ويردّدوا قول ميرابو ، أحد زعماء الثورة الفرنسية : نحن هنا بارادة الشعب ولن نخرج إلا بقوة الحراب .

« Nous sommes ici par la volonté du peuple et nous ne sortirons que par la force des baïonnettes»

عجباً لكل المسؤولين والزعماء والفاعليات في لبنان ، موالين ومعارضين، الذين كانوا ولا يزالون متحصّنين داخل مربعاتهم الأمنية ، أو محميين من قبل ميليشياتهم ومخابراتهم الخاصة أو المخابرات الأجنبية، أو متنقلين بين عواصم العالم في طياراتهم الخاصة مع حاشياتهم وازلامهم وخدمهم ، عجباً لهم كيف ينامون وأهالي المعتقلين يعتصمون في الخيمة ، ويصارعون الهواجس على أولادهم المعتقلين في سجن المزّة أو سجن تدمر أو سجن صيدنايا ، في وقت ينعم أولاد المسؤولين بالراحة والطمأنينة في بيروت ، أو في اوروبا وأميركا؟

الى من لا يزال معتقلاً وحيّاً أقول :

عفوك يا رفيق الاعتقال ، لأنني لم أناضل ما فيه الكفاية للمساعدة على



تحريرك ، ليس لأنني نسيت قضيتك أو شعرت بأن امكاناتي قليلة وضعيفة، بل لأنني وثقت بالمسؤولين والزعماء والفاعليات في لبنان القادرين على المساعدة اكثر مني في ايجاد حل لقضيتك ، وثَبُتَ لي الآن انهم متساوون جميعهم في نسيان قضيتك واهمالها ، وربما عن قصد ، كما سبق لهم وتصرفوا معي ومع الضباط الأحرار يوم كنا معتقلين .

والى من ترك هذه الحياة الفانية أقول :

صفحك يا رفيق الاعتقال فانني وباسم كل اللبنانيين أرجوك أن تطلب من العلي الكريم ، وانت الى جواره ، ان ينهي عذاب باقي المعتقلين ويعيدهم الى أهلهم ، وان يخلّص اللبنانيين من جور زعمائهم ،

ويريحهم من كذبهم وأنانيتهم ، وان يحرر لبنان من هؤلاء الصغار الذين يحكمونه ، فيستعيد أيام الكبار الذين حكموه في الماضي ومشوا به نحو الحرية والسيادة والاستقلال .

والى أهالي المعتقلين والمفقودين أسالهم :

هل ترتضون بي شريكاً لكم في نضالكم واعتصامكم ؟

الفهرس

في علاقة العماد ميشال عون بالرئيس صدام حسين كان الهدف واحدًا: النيل من النظام السوري واضعافه عن طريق سحب قواته العسكرية من لبنان،

... واذا كان العماد ميشال عون يهدف الى تحرير لبنان من الاحتلال السوري فقط، فالرئيس صدام حسين كان يهدف الى اضعاف النظام داخل سوريا،

... وطالما ان الهدف واحد، فلماذا لم تنجح هذه العلاقة؟

من هو المسؤول: العماد ميشال عون ام الرئيس صدام حسين؟

العميد فؤاد عون الممثل الشخصي للعماد ميشال عون الذي أجرى الاتصالات، ام القوات اللبنانية الشريك المشترك في هذه العلاقة؟

التأثيرات الخارجية ام الظروف الاقليمية والدولية التي تغيرت؟

... وبعد فشل العلاقة، كان 13 تشرين الأول 1990، فالتحق العماد ميشال عون بالسفارة الفرنسية، ثم ذهب الى منفاه في فرنسا، ليعود بتاريخ 7 نوّار 2005... كالابطال.

اما انا، فلقد اعتقلت من قبل القوات السورية التي احتلت مبنى وزارة الدفاع الوطني، وأمضيت خمسة أشهر في سجن المزّة الرهيب، وفي 10 آذار 1991 عدت الى لبنان... سالمًا... ومن يخرج من سجن المزّة سالمًا، تكتب له حياة جديدة.

أول آب 2008

العميد الركن فؤاد عون

